مركز مساواة

Mossawa Center

ميزانية الدولة والمواطنون العرب:
تقرير اجتماعي – اقتصادي للعام 2004

أمين فارس

אמין פארס
תקציב המדינה והאזרחים הערבים – דוח חברתי-כלכלי
דוח זה נכתב בהנחייתו של ג'עפר פרח, מנהל מרכז מוסאוא

أمين فارس
ميزانية الدولة والمواطنون العرب – تقرير اجتماعي - اقتصادي
تمت كتابة وإعداد هذا التقرير بتوجيه من جعفر فرح، مدير مركز مساواة

Amin Fares: The State Budget and the Arab Citizens in Israel

ترجمة: رؤى للترجمة والنشر

حقوق النشر:
© جميع الحقوق محفوظة
مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل

العنوان: شارع الخوري 2 – حيفا
هاتف : 04-8699587
فاكس: 04-866806
موقع الإنترنت: mossawacenter.org.il
البريد الالكتروني: mosawa@rannet.com

إدارة مركز مساواة:

نبيلة إسبنيولي – مديرة مركز الطفولة
صبحي صغيّر – نشيط جماهيري
ظافر شربجي – مصمم جرافي
فاخرة هلون – عاملة اجتماعية وموجهة مجموعات
هالة إسبنيولي – نائبة مدير كلية المعلمين العرب في حيفا
حسن عبادي – محامٍ، والمستشار القضائي لأمنستي العالمية

طاقم المركز

جعفر فرح- مدير
أمين فارس- اقتصادي، مدير الوحدة الاجتماعية – الاقتصادية
د. يوسف جبارين - مستشار
رانية لحام- نائبة مدير، مرافعة دولية وتجنيد موارد
أديلا بياضي- نائبة مدير، تطوير موارد بشرية في السلطات المحلية العربية والجمعيات
نضال عثمان- مستشار قانوني ومنظّم جماهيري
ألحان نحّاس داود- محامية
عبير قبطي- منسقة الأنشطة الإعلامية
فؤاد عازر- محامٍ
ريم مزاوي- محامية
أمل زيادة- مرافعة برلمانية
مايكل ليفتر- برامج الشباب والحوار
جنيفر عطاالله- تطوير موارد بشرية ومرافعة دولية في الولايات المتحدة الأمريكية
جيهان بياطرة- منسّقة معلومات ومكتب
ماريا غونزالس – اتصالات دولية

ينفّذ مركز مساواة هذا المشروع ومشاريع أخرى بدعم المؤسسات التالية:

صندوق فريدرخ أبرت

*

وزارة خارجية الفدرالية الألمانية

معهد العلاقات الثقافية الدولية

*

صندوق إسرائيل الجديد

*

صندوق موريا

*

صندوق ماركس

*

مبادرات صندوق إبراهيم

*

الاتحاد الأوروبي – برنامج حقوق الإنسان والديمقراطية

*

صندوق هاينرخ بيل

*

صندوق غولدمان

الهيئة الإدارية، الطاقم والجمهور المستفيد من نشاطات مركز مساواة يودّون شكر كلّ الجهات التي ساهمت في دعم نشاطاتنا.

المعلومات والمعطيات الواردة في هذا التقرير تعبّر عن موقف مساواة فقط لا غير، ولا يجوز نسبها لمواقف المؤسسات الداعمة لنشاطاتنا.

المحتويات

مقدّمة 6

القسم الأول: الواقع الاجتماعي - الاقتصادي

1. الفقر لدى المواطنين العرب 15
2. خدمات الرفاه في السلطات المحلية العربية 28
3. المكانة الاجتماعية – الاقتصادية للبلدات العربية 31
4. تشغيل المواطنين العرب في خدمات الدولة 38
5. المواطنون العرب ومؤسسات التعليم العالي 47
6. تلخيص وتوصيات 58

القسم الثاني: سياسة الميزانية

ميزانية 2005 وحصّة المواطنين العرب منها 60

1. وزارة الداخلية 63
2. وزارة البناء والإسكان 65
3. وزارة البنى التحتية القومية 67
4. وزارة الصناعة، التجارة والتشغيل 69
5. وزارة الرفاه 72
6. وزارة الصحة 73
7. وزارة التربية، الثقافة والرّياضة 75
8. وزارة الزراعة والتطوير القروي 84
9. وزارة المواصلات 85
10. وزارة السياحة 86
11. وزارة العلوم والتكنولوجيا 87

القسم الثالث: توصيات ومطالب تتعلق بالميزانية

1. تقدير التكاليف 90
2. وزارة الداخلية 92
3. البناء والإسكان 93
4. إعداد مخططات هيكلية 94
5. الصناعة والتجارة 95
6. التشغيل 97
7. الصحة 98
8. التربية والتعليم 99
9. المواصلات 100
10. السياحة 101
11. تلخيص للاحتياجات المطلوبة من الميزانيّات لسدّ الفجوات 102
12. مصادر 103

مقدّمة

مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل* هو مؤسّسة لحقوق الإنسان تنشط في المجالين الاقتصاديّ والاجتماعيّ الى جانب باقي مجالات حقوق الانسان. يرى مركز مساواة أنّ الحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة هي حقوق أساسيّة يجب حمايتها والدفاع عنها، من خلال استخدام ميزانية الدولة كأداة رئيسية لتوزيع موارد الدّولة على المواطنين. ويقوم المركز، سنويًّا، بإعداد تقرير يعالج المعطيات الاجتماعية – الاقتصادية والعلاقة بينها وبين ميزانية الدولة. ونحن لا نرمي إلى مجرّد إعداد تقرير إضافي يعرض الواقع المرّ فحسب، إنما نرى في هذا التقرير أداةً هدفها صياغة برنامج عمل مدني، تحتلّ فيها القضايا الاجتماعيّة والاقتصادية سلّم أولويّات المجتمع ومتخذي القرار السياسي.

يأتي هذا التقرير مكمّلاً لتقرير "العنصرية في إسرائيل 2004" الذي أصدره مركز مساواة في شهر تمّوز الأخير، وكانت الغاية منه مواجهة التحريض، الأعتداءات، العنف والعنصرية الممارسة ضدّ المواطنين العرب. لقد نشر مركز مساواة العشرات من أوراق العمل خلال هذه السَّنة، وسعت جميعها إلى تحقيق غاية واحدة محدّدة: تغيير الواقع الكئيب الذي يجري فيه الاعتداء على الحقوق الاقتصاديّة، الاجتماعية والسياسيّة يومًا بعد يوم.

يأتي نشر هذا التقرير في الفترة التي تجري خلالها في الحكومة والكنيست مناقشات حول ميزانية الدولة لعام 2005، وبعد مرور أكثر من سنة على نشر تقرير لجنة أور، الذي تطرّق إلى التمييز الاقتصادي والاجتماعي الموجّه ضدّ الجماهير العربيّة في إسرائيل، وطالب الحكومة بإجراء تغييرات جدّيّة في تعاملها مع مواطنيها العرب. لكنّ اقتراح الميزانية الذي قدّمته الحكومة للكنيست يتجاهل مطالب لجنة أور؛ بغية التعامل مع الفجوات والعمل على سدّها ثمّة حاجة إلى إجراء تغييرات جوهرية في سلّم الأولويات تنعكس أساسًا في ميزانية الدولة.

إنّ التمييز بحق 19% من مواطني الدّولة في الميزانية يتسبّب بالمعاناة للفقراء، والعاطلين عن العمل، وعائلاتهم، كما أنّه يؤدي، أيضًا، إلى النّسب المتدنّية لنموّ الاقتصاد الإسرائيلي. إنّ الحكومة التي تبحث عن مصلحة الاقتصاد وعن ازدهاره لا تستطيع مواصلة المساس بحوالي خُمس المواطنين في الدّولة.

نستعرض في هذا التقرير صورة محتلنة عن الضّائقة التي يعاني منها المواطنون العرب والبلدات العربية، من خلال التركيز على القضايا التي تحتلّ رأس سلّم الأولويات من وجهة نظرهم هم. ويرصد التقرير التطوّرات التي طرأت على الوضع الاجتماعي – الاقتصادي للسّلطات المحليّة العربية، أوضاع الفقر، تشغيل المواطنين العرب عامةً وتوظيفهم في الوزارات الحكوميّة خاصةً، وموقع العرب في مؤسّسات التعليم العالي، وغير ذلك.

ويولي مركز مساواة أهميّة كبيرة لمكانة النّساء العربيآت – الفئة المستضعفة والأكثر تعرّضًا للمساس في المجتمع العربي. إنّ تغيير الواقع الاجتماعي – الاقتصادي للنساء العربيات سيساهم في تغيير واقع المجتمع العربي ككلّ. ومن شأن الاستثمار في التأهيل المهنيّ، تشجيع الدراسة العليا، تطوير الفرص الاقتصادية والمشاركة في اتّخاذ القرارات السياسيّة، على المستويين المحلي والقطري، أن تساهم في رفع وتحسين مكانة النساء العربيات، والمجتمع العربيّ ككلّ. إن تركيز الموارد وزيادة الاستثمارات هما الأداة لإحداث التغيير، ولتحقيق دمج النساء العربيات في سوق العمل.

ينقسم التقرير إلى أقسام رئيسية ثلاثة:

1. تحليل الوضع الاجتماعي – الاقتصادي بناءً على معطيات، ومن خلال التشديد على قضايا يقوم مركز مساواة بمعالجتها؛

2. استعراض الميزانيّات التي تخصّصها الحكومة لمعالجة احتياجات المواطنين العرب في العامين 2004 و 2005، بناءً على اقتراح ميزانيّة الدّولة للعام 2005، وتحليل السّياسة الحكوميّة للتّعامل مع هذه الاحتياجات؛

3. إقتراح طرق وآليات تتعلّق بالميزانية لسدّ النقص وتقليص الفجوات القائمة بين العرب واليهود.

يصدر هذا التقرير باللغتين العبرية والعربية في آنٍ واحد، وغايته إتاحة الفرصة لقرّاء هاتين اللغتين الاطّلاع عليه والإستفادة منه لغرض التأثير على سياسة الحكومة وإسقاطاتها. ويعتبر مركز مساواة، كمؤسّسة عربية لحقوق الإنسان، أنّ الجمهور اليهودي هو شريك تكمن مصلحته في مكافحة التمييز والفجوات الآخذة بالاتساع بين كلا الجمهورين في هذه البلاد. لقد تمّ تحليل المعطيات بنظرة عملية، من أجل خدمة طاقم مركز مساواة، ممثّلي الجمهور العربيّ، متّخذي القرارات في الحكومة ونوّاب الكنيست، وجميع الجهات المعنيّة بممارسة المواطنين العرب لحقوقهم، وبالمساواة وبدفع نهج السّياسة الديمقراطية قدمًا.

* نستخدم مصطلح "المواطنون العرب" في هذا التقرير، وهو يعني "العرب الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل".

ملخّص التقرير

"ميزانية الدولة والمواطنون العرب"، التقرير الاجتماعي – الاقتصادي الصادر عن مركز مساواة للعام 2004، يتمحور هذه السنة في مجالي العمل والتعليم العالي اللذين يعتبران، إلى جانب مخصّصات العاطلين عن العمل، الأطفال والمعاقين، الأداتين الأساسيّتين للخروج من حالة الفقر والبطالة. يستند التقرير إلى أبحاث تمّ إجراؤها ونشرها في السّنة الأخيرة، وهو يقوم بتحليلها مركِّزًا على أوضاع المواطنين العرب والسّلطات المحلّية العربيّة.

إنّ سياسة وزارة المالية والحكومة تحمّل المواطنين المسؤولية عن الفقر والبطالة، وتدّعي أنه يجب تقليص مخصصات البطالة لتشجيع الناس على الخروج للعمل. ولذلك فقد اتخذنا قرارًا بمواجهة هذه السياسة ومطالبة الحكومة بالقيام بواجبها عبر إيجاد أماكن عمل وتأهيل المواطنات والمواطنين العرب مهنيا في عمل لائق. **إن 44% من مجمل المواطنين العرب المشاركين في سوق العمل هم ذوو درجة تعليم ثانوية وما فوق.** وينضمّ، سنويًّا، إلى سوق العمل حوالي 10,000 مواطن عربي جديد.

تبيّن نتائج التقرير أن الحكومة قامت بتقليص مخصصات الأطفال ومخصصات البطالة، وعلى الرغم من أنّ هذه المخصصات لم تقدّم حلاً جذريا للفقر والضائقة اللذين يعاني منهما المواطنون العرب، إلا أنها ساعدت العائلات الفقيرة إلى حدّ ما على الأقل؛ لقد فشلت الحكومة، لا بل أفشلت، محاولات إيجاد أماكن عمل، وهي لا تطبق القانون الذي يلزمها باستيعاب موظفين عرب في وزاراتها؛ كذلك هو الحال بالنسبة للجامعات التي تحد من فرص توجّه المواطنين العرب للتّعليم العالي، وهو ما كان سيتيح لهم الحِراك الاجتماعي والاقتصادي.

كشفت معطيات استطلاع الرفاه الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية في العام 2003 أنّ عددًا لا يستهان به من أبناء 20 عامًا وما فوق يتنازل، بسبب الضائقة الاقتصادية، عن الطعام، التدفئة، الأدوية، الملابس، علاج الأسنان وغير ذلك. وبيّن تقرير وزارة الصحّة الذي نُشر في تشرين الأول/أكتوبر 2003 أن وفيات الأطفال لدى السكان العرب ضعف ما هي عليه لدى السكان اليهود. وقد ساء الوضع أكثر منذ ذلك الوقت.

للضائقة الحادة عاملان أساسيّان: حجم التشغيل لدى المواطنين العرب ومستوى الأجر لديهم – بعبارة أخرى، الدخل المتدنّي للفرد. وسنقوم في ما يلي باستعراض نتائج التّقرير الأساسيّة.

التشغيل

المناطق الصناعية: بالرغم من وجود بند ملائم في الميزانية، إلا أنّ الحكومة لم تنشئ حتى ولو منطقة صناعية واحدةً، منذ العام 1998. وما زالت مدينتان عربيّتان كبيرتان – النّاصرة وأم الفحم – تواجهان التّجاهل والصّعوبات البيروقراطية في عمليّة إقامة مناطق صناعيّة. حتى أن المبادرين، في بلدة عيلوط، مثلاً، قاموا بدفع الرسوم للوزارات الحكومية المختلفة لكي تواصل هذه بدورها تطوير منطقة صناعيّة، لكن مرّ عامان حتى تمت موافقة وزارة الصّناعة على البدء بالعمل.

عرب في خدمات الدولة: أقرت الكنيست عام 2000 تعديل قانون خدمات الدولة، الذي يفرض على الحكومة تشغيل للمواطنين العرب في وزارات الحكومة والشّركات الحكوميّة. لكن الواقع لم يتغيّر مع القانون: عملياً، انخفض عدد الموظّفين العرب في خدمات الدولة من 2,818 في العام 2002 إلى 2,798 في العام 2003، وبقيت نسبتهم من بين كافة موظفي الدولة حوالي 5%، على الرغم من أن حوالي 37% منهم هم ذوو شهادات جامعية. في العام 2003 تمّ استيعاب 193 موظفًا عربيًّا جديدًا في خدمات الدولة، مقابل 251 في العام 2002 و 315 في العام 2001.

لقد طرأ انخفاض، في السّنوات الأربع الأخيرة، على عدد النساء اللواتي انضممنَ إلى خدمات الدولة، أيضًا. في العام 2003 كان عددهنّ 66، مقارنةً بـ 80 في العام 2002، و 90 في العام 2001 و 93 في العام 2000. ونسبة النساء العربيات في خدمات الدولة هي نحو 31% من كافة العاملين العرب في خدمات الدولة. النسبة العامة للنساء في خدمات الدولة هي 63%.

مستوى مشاركة النساء في سوق العمل: يظهر حجم التشغيل المتدنّي عند معاينة المعطيات على مستوى الفرد وليس على مستوى العائلات. إنّ نسبة النساء العربيات العاملات متدنية بشكل خاصّ (17% مقابل 53% لدى النساء اليهوديات)، وهو ما يقلّل بشكل جدّي من نسبة المشاركة العامّة للمواطنين العرب في سوق العمل مقارنةً بالمعدّل العامّ في السوق: 39% مقابل 57%.

مستوى الدّخل: يحلّل استطلاع رأي أصدرته مؤسّسة التأمين الوطني في تشرين الأول/أكتوبر 2004 معدّلات الأجور والدّخل حسب البلدة ومتغيرات اقتصادية مختلفة، ويبيّن أن مستوى الأجور، في المدن العربية، بلغ، بمعدّل سنوي، حوالي 63% من معدّل مستوى الأجور في البلدات اليهودية – 3,992 مقابل 6,314 ش.ج، على التّوالي. ويتمّ الحصول على معطيات شبيهة بهذه عند معاينة معطيات معدّل الدخل الشّهري للمستقلين: في المدن العربيّة كان مستوى دخل المستقلّين حوالي 73% من مستوى دخل المستقلّين في المدن اليهودية.

التعليم العالي

التعليم العالي والتدريب المهني هي الوسائل الأفضل للحصول على عمل وللحراك الاجتماعي الأقتصادي، وقد اخترنا في هذا التقرير فحص سياسة الحكومة والجامعات في مجال التعليم العالي. وقد اتضح ما يلي:
التوجّه للتعليم: في العام 2003 إزدادت سوءًا إمكانيّة توجّه المواطنين العرب لإحدى الآليّات المركزية التي من شأنها أن تستخدم كأداة للخروج من البطالة والفقر. ألغت الجامعات ووزارة التعليم طريقة "المتسراف" كوسيلة قبول للجامعات بادّعاء أنّ المرشّحين العرب استفادوا من الطلاب اليهود. ويكشف مسح عامّ لوضع الطلاب العرب في الجامعات عن مشاركة متدنّية وعن درجة عالية من التمييز.

القبول والتسرّب: بلغت نسبة المتسجلين العرب، من بين مجمل المتسجلين للجامعات في السّنة التعليمية 2002-2003، هي 15.1%، بينما كانت نسبتهم بين هؤلاء الذين تمّ رفضهم 29.8%. يتضح إنّ عددا من البلدات العربية الكبيرة غائبة تمامًا تقريبًا عن خارطة التّعليم الجامعي في البلاد.

نسبة الطلاب العرب في السّنة التّعليمية الأولى هي 9.8%، وفي اللقب الأول هي 9.5%. وتنخفض نسبتهم في التّعليم للقب الثاني إلى 4.8%، وفي التعليم للقب الثالث إلى 3.2%. وتبرز ظاهرة التسرّب لدى الطلاب العرب بشكل خاصّ.

نسبة الطالبات من بين مجمل الطلاب العرب (54.1%) قريبة من نسبة الطالبات (اليهوديات والعربيات) من مجمل الطلاب (56.5%). مع ذلك، فإنّ نسبة الطالبات العربيات، من بين مجمل الطلاب العرب، تنخفض في الدّراسة للقبين الثاني والثالث.

التدريج الاجتماعي – الاقتصادي للبلدات العربية

تمرّ السلطات المحلية العربية، التي هي في معظم الحالات مزوّد الخدمات والمشغّل الأكبر في البلدات العربية، منذ العام 2003، أزمةً حادةً ومستمرّة. أرغمتها الحكومة على تنفيذ خطط إشفاء صعبة، تمّ في إطارها تقليص الخدمات وفصل مئات العاملين (غنيّ عن القول إنّه لم يُعثر لهم على عمل آخر).

درّج المقياس الاجتماعي – الاقتصادي للمواطنين العرب في اسرائيل السلطات المحلية العربية الـ 82 في أسفل السّلم الاجتماعي - الاقتصادي. وتشكّل البلدات العربية أكثرية ساحقة في العناقيد الدّنيا: 80% من السلطات في العنقود الأول، 93% في العنقود الثاني و 87% في العنقود الثالث (يُنظر التفصيل في الجدول 5)؛
تدل المعطيات على أن حوالي 45% من السلطات المحلية العربية موجودة في العنقودين الأدنيين، و 97% منها في أربعة العناقيد الدنيا.
البلدات العربيّة في النقب مركّزة في العنقود الأوّل، أي أنّها موجودة في أدنى مستوى من ناحية اجتماعية – اقتصادية.

الخدمات الاجتماعيّة:

نشهد في السنتين الأخيرتين ارتفاعًا ملحوظًا في عدد العائلات المتوجّهة لأقسام الرفاه، للحصول على خدمات في كافة المجالات تقريبًا. وأظهرت معطيات استطلاع أجريناه في أقسام الخدمات الاجتماعية في السلطات المحلية العربية أن عدد ملفّات المتوجّهين للأقسام قد ارتفع بأكثر من 30% بين الأعوام 2001 - 2003.

يحصل المواطنون العرب في السّلطات المحلّية العربية على 8% من ميزانيّة وزارة الرفاه. وعند حساب ذلك حسب الفرد، يتبيّن أن ما تصرفه وزارة الرّفاه على المواطن العربي أدنى بـ 30% مما تصرفه على المواطن اليهودي.

الفقر

عائلات فقيرة: تشير معطيات تقرير الفقر الخاصّ بمؤسسة التأمين الوطني الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 إلى ارتفاع في نسبة العائلات العربية الفقيرة، من 44.7% في العام 2002 (حسب معطيات التقرير السنوي للأعوام 2002-2003) إلى 48.4% في العام 2003.

ارتفع عدد العائلات العربية الفقيرة من 112,300 في العام 2002 إلى 119,700 عائلة في العام 2003، أي ارتفاع بـ 7,400 عائلة. وكانت نسبة العائلات اليهودية الفقيرة في العام 2003 هي 14.9%، مقابل 13.9% في العام 2002. **نسبة العائلات العربية تشكل 3.2 أضعاف النسبة لدى العائلات اليهودية الفقيرة.**

يشار الى أن معدّل ميزانية الأفراد في العائلة العربية، وإن كانت فعلاً أكبر قليلا من معدل ميزانية الأفراد في العائلة اليهودية (5.06 أفراد في البيت مقابل 4.7)، فإنه لا يفسّر الفرق الشاسع القائم في مستوى الحياة ومستوى الفقر بين هاتين المجموعتين السكانيتين.

أطفال فقراء: في العام 2003 ازدادت أيضًا نسبة الأطفال العرب الفقراء ووصلت الى حوالي 57.5% من مجمل الأطفال العرب، في الوقت الذي كانت فيه نسبة الفقر لدى كافة الأطفال في الدولة تعادل 30.8%. وبلغ عدد الأطفال الذين عاشوا حياة فقر في الدولة في العام 2002 ما يعادل 617.6 ألف، وفي العام 2003 وصل إلى 652 ألف طفل. أي أنه في العام 2003 ازداد عدد الأطفال الفقراء بـ35.1 ألف طفل.

نزولاً عند طلب مركز مساواة، وفّرت دائرة البحث والتخطيط في مؤسّسة التأمين الوطني معطيات محتلنة عن نسبة الأطفال العرب الذين يعيشون تحت خطّ الفقر. أشارت المعطيات إلى نسبة عالية من الفقر في السنوات 2002 و 2003:
في العام 2003 كان يوجد 322,300 طفل عربي فقير، وقد شكّلوا 57.5% من كافة الأطفال العرب في العام 2003. وفي العام 2002 كان هناك 310,700 طفل فقير، وقد شكّلوا 56.8% من الأطفال العرب في العام 2002. إن معنى ذلك هو أن الأطفال العرب الفقراء يشكلون حوالي 50% من مجمل الأطفال الفقراء في الدولة، على الرغم من أنهم يشكلون 30% فقط من مجمل الأطفال العرب واليهود في الدولة.

إننا نقدّر أن عدد الأطفال العرب الفقراء في العام 2002 و 2003 أكبر من المعطيات التي أشارت إليها مؤسسة التأمين الوطني. ونقدّر أنه في العام 2003 كان هناك حوالي 382,000 طفل عربي فقير، وذلك مقابل حوالي 358,200 في العام 2002 – أي ارتفاع بما يقارب 24 ألفًا في عدد الأطفال العرب الفقراء. إنّ معطيات العام 2003 لا تعكس كامل التقليصات التي طرأت في نفس السنة، واستمرّت بعد ذلك في مخصّصات التأمين الوطني، وخصوصًا التقليص الذي طبّق على مخصّصات الأطفال في نفس السنة.

ميزانية الدولة للعام 2005

طالبت الحكومة المواطنين وخصوصا العاطلين عن العمل بالخروج إلى العمل وحمّلتهم مسؤولية البطالة والفقر. لكنها لم تلتزم، خصوصا في حالة المواطنين العرب، في خلق ظروف أساسية توفّر فرص العمل. وفي حالة المواطنين العرب، فإن الحكومة وضعت عقبات في مجال التخطيط، ومنعت تحويل الميزانيات المخصصة لإقامة مناطق صناعية وأحياء جديدة، وميّزت ضدّ البلدات العربية في منح مكانة أفضلية قومية لجذب الصناعة، ولم تعمل على تحسين شبكة المواصلات العامة لتمكين النساء والعاطلين عن العمل من الخروج الى مراكز عمل بعيدة. إن ميزانية الدولة للعام 2005 تعكس تواصل السياسة السائدة في السنوات الأخيرة: تقليص في مصاريف الحكومة، تقليص في مخصصات التأمين الوطني، وتقليص في أعداد موظّفي الدولة وأجورهم.

التطوير: كان من المفترض أن تموّل الحكومة خلال الأعوام 2001-2004 خطّة لتطوير البلدات العربية بناءً على قرار اتخذته الحكومة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2000، لكنها لم تنجز القرار. وبدلاً من أن تقوم باستثمار مليار ش.ج في السنة (4 مليارات خلال 4 سنوات، حسب الخطّة)، استثمرت الحكومة أقل من 2.7 من حوالي 60 مليار ش.ج تمّ استثمارها في ميزانية التطوير خلال كل الفترة. عمليا، لم يحصل المواطنون العرب خلال هذه السنوات على أكثر من 5% من ميزانية التطوير العامة. يشار الى ان قرار الحكومة المذكور يتحدث عن تقليص الفجوات التطويرية، والواقع يشير الى اتساع هذه الفجوات، حيث يحصل 19% من المواطنين على أقل من 5% من ميزانية التطوير الحكومية.

وزارة الداخلية: لا تخصص الوزارة للسلطات المحلية العربية ميزانية تطوير، منذ حوالي سنتين، وذلك على الرغم من أهمية تمويل المشاريع في مجال البنى التحتية؛
وزارة الإسكان: لم تلتزم بتعهّداتها ببناء 40 ألف وحدة سكنية في عملية بناء منظّمة في البلدات العربية؛
وزارة الصّناعة والتّجارة: لم تقم بتطوير أية منطقة من بين المناطق الصناعية الـ16 التي تعهّدت بتطويرها في السّنوات الأخيرة؛
وزارة التربية والتعليم: لم تخصّص المبالغ التي التزمت بتخصيصها في إطار الخطّة الخمسية، لبناء الغرف التدريسية (ما زال النقص في عدد الغرف التدريسية يقدّر بحوالي 1500 غرفة، نتائج الاستثمار بالتّعليم العربي لم تكن على قدر التوقّعات، نسب استحقاق شهادة البجروت بقيت متدنّية، ونسب التسرّب من المدارس العربية هي ضعف ما هي عليه في أوساط الطلاب اليهود)؛
وزارات الزراعة، السّياحة والصحّة: لم تخصّص الحصّة التي يجب عليها تخصيصها ولم تموّل مشاريع التّطوير في البلدات العربية، على الرغم من أنّنا نتحدّث عن مبالغ قليلة للغاية.

على الرغم من كلّ وعودات الحكومة بتمويل مشاريع لم يتمّ تنفيذها في السّنوات الأخيرة، فإنّ المبلغ الذي تخطط الحكومة رصده لحوالي 20% من مواطنيها العرب في السّنة القادمة 2005 هو حوالي 400 مليون ش.ج، أي حوالي 3% من ميزانية التطوير.

لا تحدّد الحكومة المبالغ المطلوبة لتطوير البلدات، وخصوصًا البلدات الجديدة في النقب، وذلك خلافًا لقراراتها ولخطّة التطوير التي تبنّتها في السنة السابقة.

مطالب تتعلق بالميزانية

المطالب المتعلقة بالميزانية التي قمنا ببلورتها هنا بالتعاون مع لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية هي مطالب واقعية تأخذ بعين الاعتبار الموارد الجماهيرية المقلصة، وقدرة السلطات المحلية العربية على تنفيذها في السنة القريبة. إن هذه المطالب تغطّي، جزئيًّا، احتياجات المواطنين العرب التي جرى إهمالها وتجاهلها على مدار السنين.

إنّ تقليص المخصّصات، خصوصًا مخصّصات الأطفال، يعمّق الفقر ويمسّ بالفرص المتساوية التي يستحقّها كلّ طفل من أجل الاندماج في الحياة. الأطفال الفقراء يحتاجون إلى هذه المخصّصات من أجل التزوّد بالاحتياجات الأساسيّة.

ثمة مطالب أخرى تمّت بلورتها على ضوء النقاشات حول ميزانية الحكومة للعام 2005، وهي تتمحور، أساسًا، حول المشاريع التالية:

الصناعة والتأهيل المهني:
- بدء العمل والأستثمار في بناء المناطق الصناعية في النّاصرة، أم الفحم، كفركنا وفي سخنين (وهي جاهزة للتطوير).
- تمويل التأهيل المهني لزيادة فرص التشغيل، خصوصاً في أوساط النساء، كخطوة نحو التغلّب على الفقر.
- تمويل صندوق لتطوير المصالح التجارية في البلدات العربية.

البناء المخصّص للسّكن:
تطوير أحياء سكنية جديدة: ثمة حاجة إلى بناء 10,000 شقة جديدة في السنة القريبة.

المواصلات:
المسبّب الأساسي لحوادث الطرق القاتلة في البلدات العربية هو البنية التحتية السيّئة للشوارع. يجب تطوير شوارع ملائمة داخل البلدات العربية.

الرفاه:
تخصيص موارد ملائمة لإنقاذ جهاز خدمات الرفاه، وتقديم المساعدة للسلطات المحلية لمنع انهيار الخدمات.

تنفيذ خطط التطوير التي أقرّتها الحكومة في العام 2000 و 2001 يلزم الحكومة بتخصيص مبلغ مليار و470 مليون ش.ج في العام 2005، وهو ما يقدّر بنحو 10% من ميزانية التطوير السنوية للدولة.

إلغاء التقليص في هبات الموازنة للسّلطات المحلية العربية أصبح أمرًا لا مفرّ منه على ضوء انهيارها. لقد وصل التقليص الأكبر في هبات الموازنة إلى حوالي 50% من ميزانية الهبات، مقارنةً بالعام 2002. إنّ العجز، الحجوزات، وخطط الإشفاء في السلطات المحلية تشلّ عملها، وتحول دون قيامها بتقديم الخدمات الأساسيّة ودفع الرواتب لموظّفيها.

يجب، إذًا، إعادة هبات الموازنة للسّلطات المحلية العربية الموجودة في العناقيد الأربعة الدنيا إلى المستوى الذي كانت عليه في العام 2002. وبغية الوصول إلى مستوى الميزانية المذكورة التي تعادل 800 مليون ش.ج، يجب إضافة حوالي 400 مليون ش.ج لميزانية هبات الموازنة في العام 2004.

تطوير بلدات جديدة في النقب: إعترفت الدولة بسبع بلدات غير معترف بها في النقب. وبغية تطبيق قرارها وربطها بالبنى التحتية الأساسيّة مثل الماء، الكهرباء، المجاري، هناك حاجة لحوالي 300 مليون ش.ج في العام 2005. هذا اضافة الى تقديم خدمات أساسية وبدء مرحلة الأعتراف بباقي القرى غير المعترف بها.

تطوير برامج الرفاه في الوسط العربي لم يُدرج مجال تطوير خدمات الرفاه الاجتماعي ضمن الخطّة الحكومية لعام 2000. أعدّت وزارة العمل والرفاه في كانون الثاني/يناير 2001 خطّة لتطوير برامج الرفاه في البلدات العربية بتكلفة شاملة تبلغ نحو 230 مليون ش.ج. بعد اجراء تغييرات لقيمة هذا المبلغ وملاءمته للعام 2005 ستبلغ الميزانية المطلوبة لتطبيق البرنامج حوالي 300 مليون ش.ج. .

أجمالي التغييرات المطلوبة لصالح الجماهير العربية في ميزانية 2005:

إن المجموع الإجمالي للميزانيات المطلوب من الحكومة تغيير غاياتها واقتطاعها لصالح البلدات العربية والمواطنين العرب يبلغ حوالي 2,470,000,000 ش.ج (ملياران و 470 مليون ش.ج).
لا يشمل هذا المبلغ احتساب استرجاع الأموال التي تمّ تقليصها في مجال المخصّصات.

القسم الأوّل: الواقع الاجتماعي – الاقتصادي

1. الفقر لدى المواطنين العرب

تظهر المعطيات حول الفقر في السّنوات الأخيرة أنّ الطبقات الضعيفة في المجتمع الاسرائيلي تحمل العبء الأساسي الناتج عن الركود الحاد وتراجع النموّ في السّوق، إضافة الى التقليص الكبير في مخصصات التأمين الوطني.

إن المعطيات التي نشرتها مؤسّسة التأمين الوطني في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2004 واصلت عملية رسم صورة بائسة لوضع الفقر والفجوات الاجتماعية القائمة في الدولة. واتّضح، مجدّدًا، أن المواطنين العرب – الفئة الأضعف في الدولة – تضرروا أكثر من أي فئة أخرى جرّاء استمرار ارتفاع نسب البطالة والتقليص في ميزانيات التأمين الوطني الذي شُرع به في آب 2003. إنّ وضع المواطنين العرب ازداد سوءًا مقارنةً بالسنة التي سبقتها، واتسعت الفجوات الاجتماعية القائمة بينهم وبين المواطنين اليهود بصورة أكبر.

في العام 2003 عانى العرب أكثر من أي فئة أخرى من الضائقة الاقتصادية والاجتماعية التي حلّت بإسرائيل. وتعود الأسباب الأساسية لذلك إلى صعوباتهم الخاصة، إن كان في ارتفاع نسبة البطالة في أعقاب استمرار فصل الأجيرين العرب وإغلاق المصالح التجارية في البلدات العربية، أو في التقليص المتواصل في مخصصات التأمين الوطني في إطار خطة المالية منذ آب/أغسطس 2003، والتمييز في تحويل الميزانيات. كل هذه الأسباب تؤدي إلى انخفاض متواصل في مدخول العائلات العربية، التي لا تتوفر لديها، في حالات كثيرة، أيّة مصادر دخل بديلة أخرى.

المعطيات الرسميّة هي في غاية الصّعوبة، غير أنّها لا تعكس المشكلة الاجتماعية – الاقتصادية بكامل أبعادها. إن المعطيات الناتجة عن استطلاعات الدخل الخاصة بدائرة الإحصاء المركزية، والتي تستند إليها تقديرات مؤسّسة التأمين الوطني في ما يتعلق بالفقر وعدم المساواة، لا تشمل قطاعات واسعة في الجمهور العربيّ، والتي هي عادة ما تكون قطاعات ضعيفة. ويمكننا أن نشير من بين هذه القطاعات إلى المواطنين العرب الذين يسكنون في بلدات صغيرة، وخصوصًا في القرى غير المعترف بها، أساسا في النقب، وكذلك العرب الذين يسكنون في المدن المختلطة. إنّ الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للعرب في هذه الأماكن هو أكثر صعوبة من وضع المواطنين العرب في البلدات المشمولة في الاستطلاعات.

نتائج أساسيّة

إنّ الصورة التي ترسمها معطيات مؤسّسة التأمين الوطني حول الفقر تستند إلى مستوى دخل الأفراد والعائلات، وهي لا تعرض ظواهر اجتماعية نمطية لبؤر الفقر والضّائقة.

نسبة وفيات الأطفال

ترتفع إلى جانب الفقر نسب الإصابة بالأمراض والوفاة. ولا ينعكس الوضع الاجتماعي – الاقتصاديّ الصعب في المعطيات حول الفقر فحسب، وإنما في الضائقة المتصلة بالصحة، أيضًا. إن أحد المؤشرات المتعارف عليها في العالم، بالنسبة للوضع الصحي للسكان، هو نسبة وفيات الأطفال. إن المقياس المتفق عليه هو عدد الأطفال الذين يموتون بالنسبة لـ 1,000 ولادة طفل حيّ. وفيات الأطفال في صفوف المواطنين العرب هي ضعف ما هو قائم لدى المواطنين اليهود. في العام 2002 سُجلت لدى المواطنين العرب 9 حالات وفاة أطفال من بين كل 1,000 ولادة طفل حيّ، مقارنةً بـ 4 حالات وفاة لـ 1,000 ولادة طفل حيّ لدى المواطنين اليهود. وبلغ عدد حالات الوفاة في العام 2000 حوالي 8.6 لكلّ 1,000 ولادة طفل حيّ لدى المواطنين العرب، مقارنةً بـ 4.5 لكلّ 1,000 لدى اليهود. يبلغ عدد حالات الوفاة في أوساط العرب البدو في النقب 18.7 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة. أيّ، ازداد الوضع سوءًا لدى المواطنين العرب، في الوقت الذي تحسّن فيه المعدّل القطري.

العائلات الفقيرة

يبيّن تقرير الفقر الذي أصدرته مؤسّسة التأمين الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 أن نسبة العائلات العربية الفقيرة ارتفعت من 44.7% (من بين مجمل العائلات العربية) في العام 2002 (حسب معطيات المسح السنوي 2002-2003) إلى 48.4% في العام 2003. وارتفع عدد العائلات العربية الفقيرة من 112,300 في العام 2002 إلى 119,700 عائلة في العام 2003، أي أرتفاع قدره 7,400 عائلة. وبلغت نسبة العائلات اليهودية الفقيرة في العام 2003 ما يعادل 14.9%، مقارنةً بـ 13.9% في العام 2002.

تواتر الفقر لدى العائلات العربية هو 3.2 أضعاف النسبة الموجودة لدى العائلات اليهودية الفقيرة. في العام 2003 شكلت العائلات العربية حوالي 13% من بين مجمل العائلات في الدولة (وفي العام 2002 حوالي 12.6%)، لكن بلغت نسبة العائلات العربية من بين مجمل العائلات الفقيرة في الدولة 32.7% (وفي العام 2002 بلغت النسبة33.1%). بعبارة أخرى، يشكّل وزن العائلات العربية الفقيرة من بين مجمل العائلات الفقيرة 2.5 أضعاف وزنها بين مجمل السكّان.

حسب الدخل الاقتصادي (قبل دفعات التحويل والضرائب)، وصلت نسبة العائلات العربية الفقيرة في العام 2003 إلى حوالي 56.9%، أي حدث انخفاض بأكثر من 8.5 نقاط.

عند الانتقال من مقياس الدخل من العمل الى مقياس الدخل من دفعات التحويل والضرائب، انخفضت نسبة الفقر لدى العائلات اليهودية في العام 2003 أكثر من 15 نقطة: من 30.5% إلى 14.9%.

الرسم البياني 1

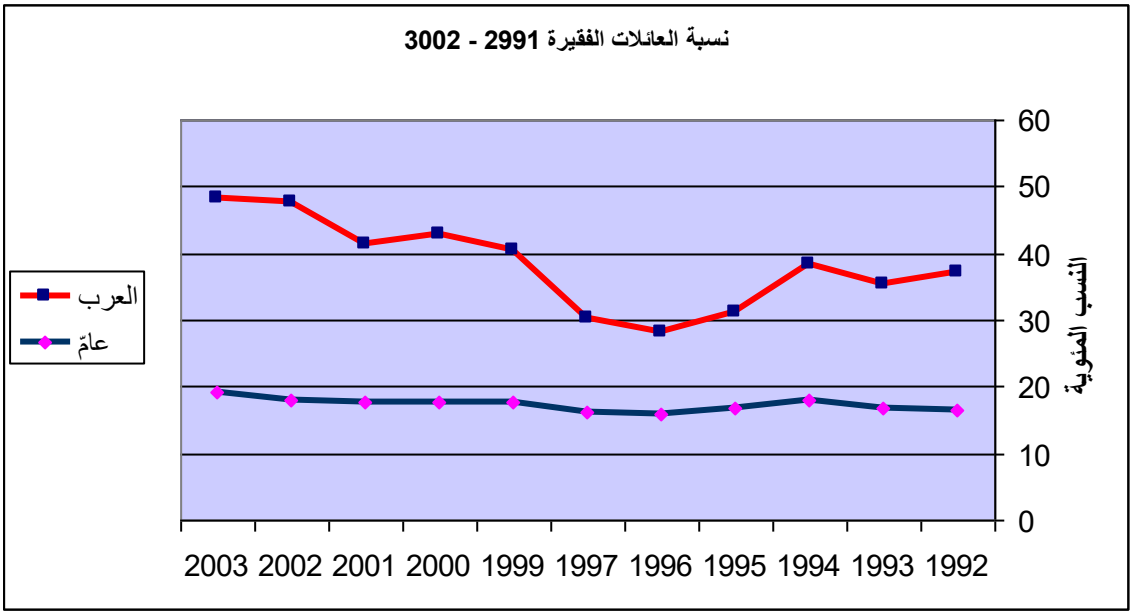

أطفال فقراء

في العام 2003 ارتفعت أيضًا نسبة الأطفال العرب الفقراء ووصلت إلى حوالي 57% من مجمل الأطفال العرب، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة الفقر لدى كافة الأطفال في الدولة 30.8%.

وفقًا لمعطيات مؤسسة التأمين الوطني منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2004، كانت نسبة الأطفال الذين يعيشون في ظل الفقر في الدولة في العام 2002 ما يعادل 617.6 ألف، وفي العام 2003 وصلت الى 652 ألف طفل، أي نحو 30.5% من كافة الأطفال في الدولة. في العام 2003 أزداد عدد الأطفال الفقراء بـ 35.1 ألف طفل.

مذ بدأت مؤسسة التأمين الوطني تنشر المعلومات حول الفقر لدى السكان العرب في إسرائيل أظهرت المعطيات أن نسبة الأطفال العرب الفقراء هي ضعف نسبة كافة الأطفال الفقراء من مجمل الأطفال في الدولة (يُنظر الجدول 1).

على أية حال، ومنذ العام 1999، لا يتضمّن تقرير الفقر والمسح السنوي الذي تنشره مؤسسة التأمين الوطني معطيات حول الفقر لدى الأطفال العرب.

الرسم البياني 2

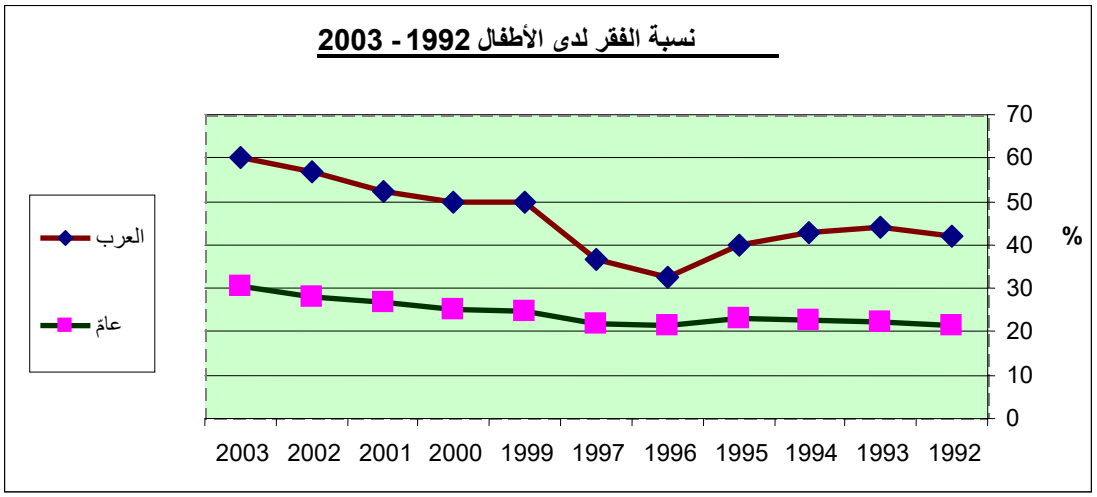

وفّرت دائرة البحث والتخطيط في مؤسّسة التأمين الوطني لمركز مساواة معطيات محدّثة عن نسبة الأطفال العرب الذين يعيشون تحت خطّ الفقر. أشارت المعطيات إلى نسبة عالية من الفقر في السنوات 2002 و 2003:

في العام 2003 كان هناك 322,300 طفل عربي فقير، وقد شكّلوا 57.5% من كافة الأطفال العرب في العام 2003. في العام 2002 كان هناك 310,700 طفل فقير، وقد شكّلوا 56.8% من الأطفال العرب في العام 2002.

إن معنى ذلك هو أن الأطفال العرب الفقراء يشكّلون حوالي 50% من مجمل الأطفال الفقراء في الدولة، على الرغم من أنّهم يشكّلون 30% فقط من مجمل الأطفال العرب واليهود في الدولة.

إننا نقدّر أن عدد الأطفال العرب الفقراء في العام 2002 و 2003 أكبر كثيرًا من المعطيات التي أشارت إليها مؤسسة التأمين الوطني. إن الأعداد التي ذكرتها مؤسسة التأمين الوطني تميل نحو تقليل العدد، وسبب ذلك، ضمن أشياء أخرى، عدم وجود تمثيل للقرى الصغيرة – خصوصًا القرى غير المعترف بها - في استطلاعات الدخل التي يستند إليها الإحصاء.

إننا نقدّر أنه في العام 2003 كان هناك حوالي 382,000 طفل عربي فقير، وذلك مقابل حوالي 358,200 في العام 2002 – أي ارتفاع بما يقارب 24 ألفًا في عدد الأطفال العرب الفقراء. ويعيش هؤلاء الأطفال في الأساس في العائلات وفيرة الأطفال (أربعة أطفال وما فوق)، التي تشكّل أكثر من 30% من مجمل العائلات في المجتمع العربي، وأكثر من نصف العائلات وفيرة الأطفال في الدولة. ويستند هذا التقييم إلى معطيات تواتر الفقر وعدد العائلات الفقيرة وفق معطيات دائرة الإحصاء المركزية حول معدّل عدد الأطفال في العائلة العربية (معدّل الأطفال في العائلة العربية هو 3.19، وبلغ عدد الأطفال العرب في العام 2003 حوالي 645 ألف طفل).

الجدول 1
نسبة العائلات والأطفال الفقراء 2002-1992 (تواتر الفقر حسب الدخل الصافي، بعد دفعات التحويل والضرائب)

السنة	عائلات		أطفال	
	عرب	مجمل السكان	عرب	مجمل السكان
1992	37.2	16.4	41.8	21.3
1993	35.3	16.7	43.9	22.1
1994	38.5	18.0	42.9	22.8
1995	31.2	16.8	40.0	23.2
1996	28.3	16.0	32.6	21.4
1997	30.3	16.2	36.7	21.8
1999	40.6	17.8	50.0	24.9
2000	42.9	17.6	50.0	25.2
2001	41.3	17.7	52.1	26.9
2002	47.6	18.1	56.8	28.1
2003	48.4	19.3	57.5	30.8

المصدر: أبحاث المسح السنوية لدائرة البحث والتخطيط التابعة لمؤسسة التأمية الوطني – القدس.
معطيات الفقر للسنوات 2002 و 2003 حسب معطيات التأمين الوطني في تقريره الذي نشره في تشرين الثاني/نوفمبر 2004. معطيات 2002 في هذا التقرير تختلف عن معطيات المسح السنوية ومعطياته الأخرى التي نشرها قبل ذلك في العام 2002.

الصّورة المرسومة هنا تصف التّطوّرات التي حدثت في العام 2003 – لكنها لا تصف الوضع الأصعب السائد الآن.
إن معطيات العام 2003 لا تعكس جميع التقليصات في مخصّصات التأمين الوطني التي بدأت في نفس السنة (وفي الأساس التقليص في مخصّصات الأطفال).

كما سبق الذكر، فإن أسباب الصعوبة الاقتصادية الآخذة بالازدياد هي مواصلة التقليص في المخصصات، مواصلة الركود في الفروع الاقتصادية التي يتركّز فيها العاملون العرب، انخفاض دخل الفرد والارتفاع المتواصل في نسب البطالة في المجتمع العربي. ووفق تقديراتنا فإن نسبة البطالة لدى العرب هي اليوم أعلى من 20%، أي أنها ضعف نسبة البطالة في الاقتصاد الإسرائيلي.
كذلك لا تلحظ هنا بعد التأثيرات السلبية للتقليصات في مخصّصات التأمين الوطني، التي بدأت في العام 2002، لكنها احتدّت بشكل ملحوظ منذ بداية العام 2003، وللتقليص الكبير (حوالي 30%) في مخصّصات الأطفال في آب/أغسطس 2003.
إن دفعات التحويل، وعلى الرغم من حيويتها للعائلات العربية الفقيرة، تحسّن وضع هذه العائلات لكن بشكل قليل. إن هذا الأمر يظهر مدى حيوية التدخل الحكومي، لكن المشاكل البنيوية في تشغيل العرب، وعلى رأسها مكانتهم المتدنية في سوق العمل، تقلّل من نجاعة هذا التدخل.
لقد نجحت دفعات التحويل في تقليل نسبة العائلات العربية الفقيرة بحوالي 16% في العام 2002. في العام 2003، ومع التقليص الإضافي في المخصصات، انخفضت هذه النسبة إلى 15%. في المقابل، قلت نسب الفقر في العام 2002 لدى العائلات اليهودية على اثر دفعات التحويل والضرائب بـ 54.6%، وفي العام 2002 بـ 51.5%. بكلمات أخرى، ساعدت دفعات التحويل أكثر من نصف العائلات اليهودية على الخروج من دائرة الفقر. في المقابل، أتاحت هذه الدفعات ذلك لـ 15% من العائلات العربيّة فقط.
أصبحت العائلات العربية الفقيرة أشدّ فقرًا، وابتعدت مدخولاتها في العام 2003 عن خطّ الفقر مقارنةً بالعام 2002. في العام 2003 كان معدل دخل العائلات العربية الفقيرة أبعد بـ 32.2% من دخل خطّ الفقر مقارنةً بـ 30% في العام 2002 (في العام 2003 كان الدّخل الذي يحدّد خطّ الفقر لعائلة تعدّ ثلاثة أنفس: 3,680 ش.ج في الشهر، ولعائلة تعدّ أربعة أنفس: 4,443 ش.ج في الشهر، ولعائلة تعدّ خمسة أنفس: 5,207 ش.ج في الشهر).

الرسم البياني 3

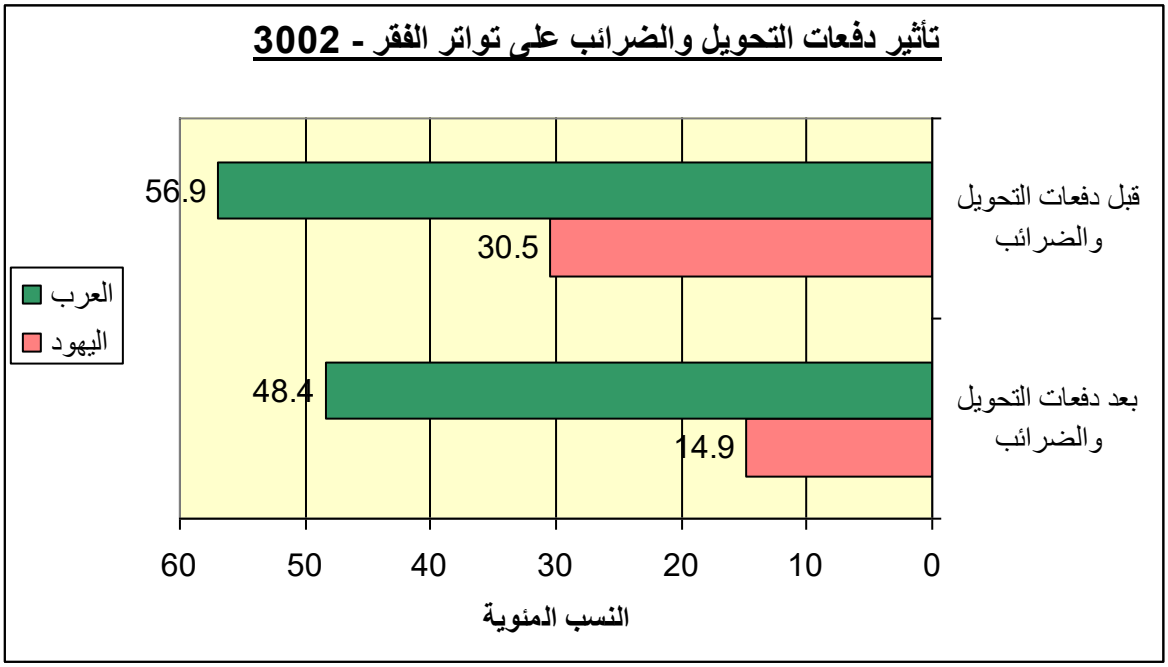

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطني، "نسب الفقر وعدم المساواة في تقسيم المدخولات في السوق 2003 – نتائج أساسية"، القدس، تشرين الثاني/نوفمبر 2004

معطيات إضافية عن الضائقة

يكشف استطلاع الرفاه الذي أجرته مؤخّرًا دائرة الاحصاء المركزية عن العام 2003، بدعوة من قسم الميزانيات في وزارة الماليّة، حول أنماط سلوكية لمجموعة سكانية ضعيفة بسبب وجودها في ضائقة اقتصادية ما يلي: نسبة عالية من أبناء سنّ 20 عامًا وما فوق قالوا إنهم يتنازلون، نتيجة الضائقة الاقتصادية، عن الطعام، التدفئة، الأدوية بتوصية من طبيب، الملابس وانتعال الأحذية، وعلاج الأسنان، وغير ذلك. نلحظ هنا أيضًا وجود فجوات بين العرب واليهود.

الجدول 2
نسبة التنازلات عن الاحتياجات الحيوية لدى أبناء سنّ 20 وما فوق نتيجة الضائقة الاقتصادية، 2003

	عرب	يهود
طعام	20	13
تدفئة البيت	50	36
أدوية	39	13
علاج الأسنان	64	42
الملابس والأحذية	49	55
الكهرباء والتلفون	37	11
ترميمات في البيت	84	54

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الاستطلاع الاجتماعي 2003 – نتائج أولية، بيان للصحف 2004/210، 9 آب/أغسطس 2004.

الرسم البياني 4

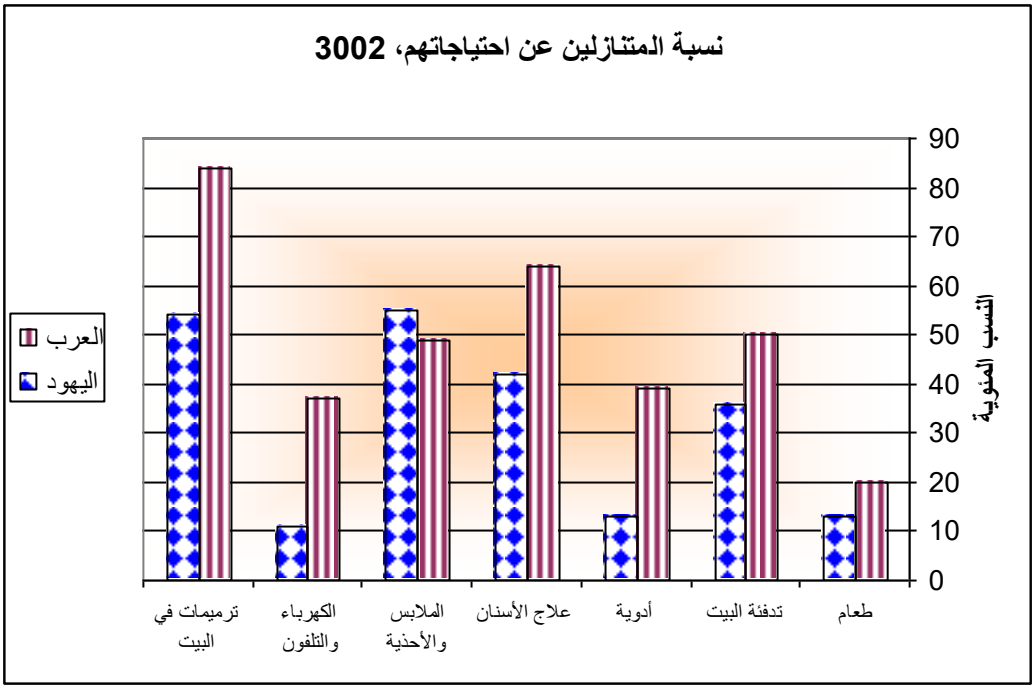

توجّهات متوقّعة

تعزّز معطيات العامّ 2004 الفرضية القائلة بأن الفقر في الدولة عمومًا، وفي أوساط المواطنين العرب خصوصًا، سيأخذ بالتأزّم، لا غير. ومردّ ذلك الى العوامل الأساسية التالية:

- مواصلة التقليصات في مخصّصات التأمين الوطني، التي من المخطّط أن تستمر حتّى العام 2009؛ التقليص الأكثر حدّةً تمّ في آب/أغسطس 2003، في مخصّصات الأطفال للعائلات التي تعدّ ثلاثة أنفس وما فوق. وقد تم هذا التقليص حتى نهاية 2003 باصطلاحات واقعية بحوالي 30% مقارنة مع العام 2001.
- أدّى التشدّد في شروط استحقاق الحصول على رسوم البطالة إلى تقليل عدد الحاصلين على رسوم البطالة من حوالي 105 آلاف بالمعدّل في الشّهر إلى حوالي 70 ألفًا. وهبطت نسبة الحاصلين على رسوم البطالة من بين غير العاملين من 45% إلى 26% خلال العام 2003. من شأن هذا التوجه أن ينعكس بزخمٍ أكبرَ في معطيات العام 2004.
- غياب النمو في النشاط الاقتصادي في الفروع التي يعمل فيها العرب، خصوصًا في فرع البناء والخدمات.
- مواصلة احتداد أزمة السّلطات المحلّية، المشغّل الأكبر للعاملين في معظم البلدات العربية.

الدخل والتشغيل

ينشأ الفقر، من النّاحيتين العملية والنظرية على حد سواء، من الدخل المتدنّي للمرافق البيتية، وبالتالي من الدخل المتدني للفرد.

ثمة عاملان اقتصاديان رئيسيان يفسّران الدخل المتدني للمرافق البيتية:

حجم التشغيل الذي ينعكس بمستوى الميكرو من عدد المعيلين للمرافق البيتية، وبمستوى الماكرو لنسبة العاملين في المجتمع كافة.

مقدرة المعيلين على الكسب. مستوى الأجر هو دالة من متغيرات اقتصادية واجتماعية كثيرة، إضافةً الى قوى السوق التي تعكس فوائض الطلب او العرض في نقطة زمنيّة محدّدة.

سنكتفي هنا بتناول عامّ للمعطيات المتعلقة بحجم التشغيل لدى المواطنين العرب وبمستوى الأجور لديهم.*

* مسألة الفقر والعوامل المؤدية للفقر طرحت بصورة موسّعة في سلسلة أبحاث أجريتها. صدر الأول منها في العام 1992 تحت عنوان "ليس بالخبز وحده".

مستوى العمل

في المرافق البيتية العربية، نسبة المرافق البيتية ذات المعيل الواحد على الأقل كانت في العام 2002 أعلى مما هي عليه لدى المرافق البيتية اليهودية: 78% مقابل 73%. إضافة إلى ذلك، في المرافق البيتية العربية توجد نسبة عالية أكثر من المرافق البيتية ذات معيل واحد، ومرافق بيتية ذات ثلاثة معيلين ممّا هو في المرافق البيتية اليهودية (يُنظر الجدول والرسم البياني الآتيان).
يثبت هذا الأمر بشكل واضحٍ أنّه، وخلافًا لما تمّ ادّعاؤه طويلاً، فان المرافق البيتية العربية لا تعتمد أكثر من المرافق البيتية اليهودية على مصادر دخل ليست من العمل (مثل مخصّصات التأمين الوطني).

الجدول 3
نسبة المرافق البيتية حسب عدد العاملين - 2002

	يهود		عرب	
	بالآلاف	بالنسب المئوية	بالآلاف	بالنسب المئوية
المجموع الكلي للمرافق البيتية	1,540.2	100.0	237	100.0
دون عامل	412.4	26.8	50	21.1
عامل واحد	486.4	31.6	116.4	49.1
عاملان	518.8	33.7	50.7	21.4
3 عاملين وأكثر	122.6	8.0	19.9	8.4

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الدليل السنوي الاحصائي 54، القوائم 5.15، 5.16 و 5.20.

الرسم البياني 5:

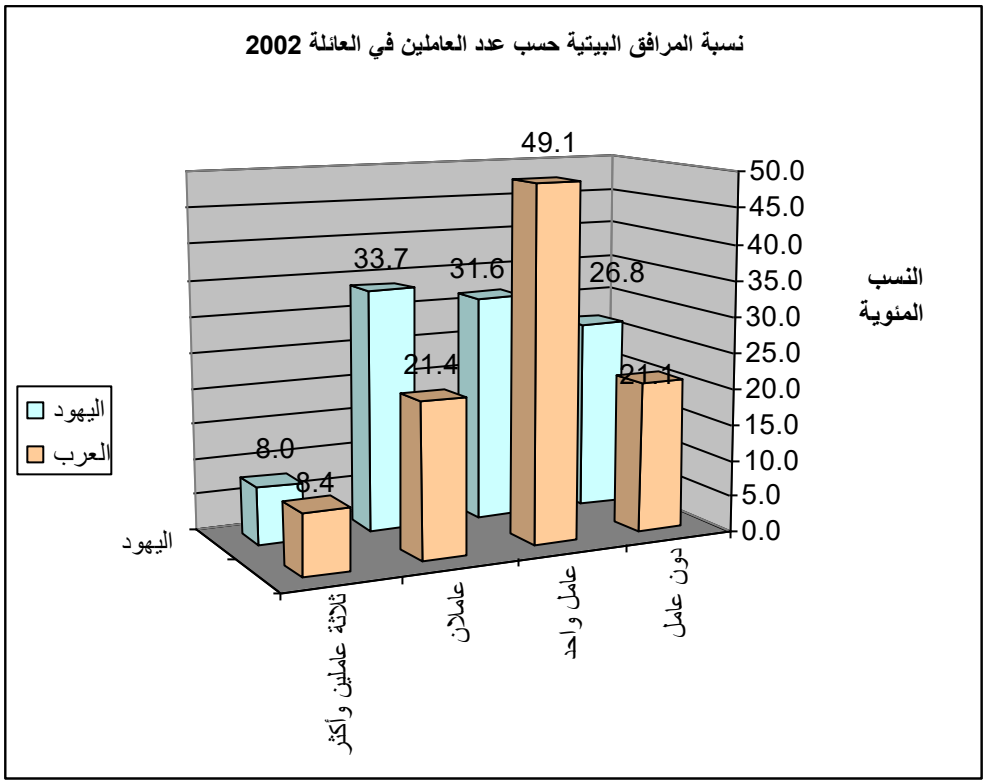

يظهر حجم أدنى من التشغيل، نسبيا، عندما نقوم بفحص المعطيات على مستوى الفرد وليس على مستوى العائلة: لأن حجم تشغيل النساء العربيات أدنى كثيرًا، فإن مشاركة العرب في سوق العمل تكون أدنى كثيرًا من المعدل العام في السوق: 39% مقابل 57%.

تظهر معطيات دائرة الإحصاء المركزية من العام 2002 بصورة واضحة أن الفجوة بين العرب واليهود في مشاركة القوى العاملة مستمرة، وأن مستوى المشاركة المتدنية للنساء العربيات تقف في صلب هذا الموضوع.

الجدول 4:
نسبة مشاركة العرب واليهود في القوى العاملة

	عرب	يهود
عام	56.7	39.0
رجال	60.3	59.9
نساء	17.1	53.8

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الدليل السنوي الاحصائي 54، القائمتان 12.5 و 12.10.

لرسم البياني 6:

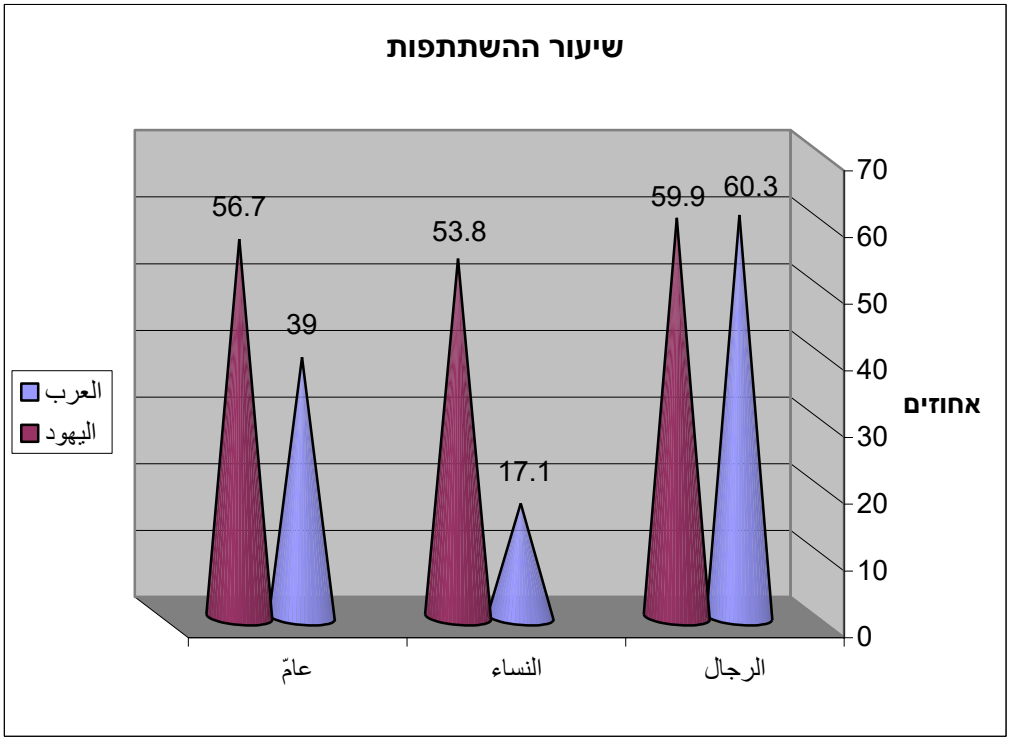

حجم العائلة

تجدر بنا الإشارة إلى أنّ العوامل المؤدية للفقر لدى الأجيرين والعاملين العرب هي حجم التشغيل والأجر المتدنيين، وليس كبر العائلة (عدد الأبناء) كما ترغب أن تزعم بعض الجهات الشعبوية المختلفة.
إنّه لصحيح أن معدل المرافق البيتية العربية هو أكبر من معدل المرافق البيتية اليهودية، لكن هذا الفرق لا يقدّم تفسيرًا للهوة السحيقة في مستوى المعيشة ولعمق الفقر بين كلتا المجموعتين.
تظهر معطيات دائرة الإحصاء المركزية للعام 2002 أنّ المرافق البيتية العربية أكبر بـ 0.3 أنفس فقط بالمعدل مقارنة بالمرافق البيتية اليهودية: 5 مقابل 4.7 أنفس على التوالي. في المرافق البيتية العربية يوجد بالمعدل ولد واحد أكثر من المرافق البيتية اليهودية.

الجدول 5:
معدل الأفراد ومعدل الأولاد في المرافق البيتية 2002

	يهود	عرب
معدل الأولاد للمرافق البيتية	2.18	3.19
معدل الأفراد للمرافق البيتية	4.7	5.06

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الدليل السنوي الإحصائي 54، القائمتان 5.1، و 5.6.

مستوى الدّخل

تكشف المعطيات المتعلقة بمستوى الأجر وبدخل الأجيرين والمستقلين، مرّة بعد أخرى، عن وجود فجوات آخذة بالاتساع باستمرار بين العاملين العرب واليهود، خصوصًا في فترة الركود. ويتعلق الأمر الى حد بعيد بنوع الأعمال التي يشتغل بها العرب: أعمال تجني دخلاً متدنيا وتتميّز بالاستبدال السريع.

ويظهر استطلاع للرأي أجراه جاك بندلك لمؤسسة التأمين الوطني في تشرين الأول/أكتوبر 2004، والذي يحلل معدلات الأجر والدخل حسب البلدة ومتغيرات اقتصادية مختلفة، أن هناك فجوة عميقة بين أجر ودخل الأجيرين والمستقلين الذين يسكنون في بلدات عربية وبين نظرائهم في البلدات اليهودية. وأظهر الاستطلاع أن مستوى الأجور في المدن العربية (معدل سنوي) بلغ حوالي 63% من معدل مستوى الأجور في البلدات اليهودية: 3,992 ش.ج مقابل 6,314 ش.ج، على التوالي.

تتواجد على رأس معدل سلم الأجور بلدات يهودية، وينعدم تمامًا وجود البلدات العربية، التي تحتلّ أسفل معدل سلم الأجور في الشهر:
الأجر الأعلى موجود لدى الأجيرين في سبيون (18,964 ش.ج)، قيساريا (15,215 ش.ج) ورمات إفعال (14,984 ش.ج)؛
في المقابل، الأجر الأدنى موجود لدى الأجيرين من سكان جسر الزرقاء (3,849 ش.ج). وبذلك، فإنّ مستوى الأجور في جسر الزرقاء يعادل نحو 20% من مستوى الأجر في سبيون، ونحو 25% من أجر جيرانهم في قيساريا.

الجدول 6:
أجر الأجيرين الشهري (معدل سنوي)، ونسبة المتقاضين حتى الحد الادنى من الأجر في العامين 2001 و 2002، حسب نوع البلدة

نوع البلدة حسب كبر البلدة	عدد الأجيرين (2002)	معدل الأجور الشهري خلال السنة		
		2001	2002	نسبة الأجيرين الذين يتقاضون حتى الحد الأدنى من الأجر
المجموع الكلي	2,571,629	6,089	6,226	**40.9**
المجموع الكلي للمدن	2,358,685	6,090	6,206	**40.9**
المجموع الكلي للمدن اليهودية	1,564,208	6,189	6,314	**39.8**
المجموع الكلي للمدن غير اليهودية	**207,355**	**3,889**	**3,992**	**53.2**
عدد السكان				
99,999 - 50,000	16,642	4,258	4,276	50.5
49,999 - 20,000	70,732	3,894	4,038	52.9
19,999 - 10,000	57,153	3,773	3,859	54.3
9,999 - 2,000	62,828	3,890	3,986	53.2
المجموع الكلي للبلدات القروية	**206,663**	**6,197**	**6,514**	**40.4**
البلدات اليهودية الصغيرة	48,691	7,659	7,982	33.4

بلدات غير يهودية صغيرة	7,546	3,929	4,108	48.9
عشائر بدوية وسكان خارج البلدات	6,000	3,923	4,171	51.5

المصدر: جاك بندلك، معدلات الأجر والدخل وفق البلدة ووفق متغيرات اقتصادية مختلفة 2001 و 2002، مؤسسة التأمين الوطني، القدس تشرين الأول/أكتوبر، 2004 – القائمة رقم 1.

ويتم الحصول على صورة شبيهة عند فحص معدل الدخل الشهري للمستقلين: في المدن العربية بلغ مستوى دخل المستقلين حوالي 73% من مستوى دخل المستقلين في المدن اليهودية.
وهنا أيضًا، يحتل رأس قائمة البلدات ذات الدخل الأعلى المستقلّون من رمات إفعال (14,498 ش.ج) وسبيون (3,490 ش.ج). أما الدخل الأدنى فنعثر عليه لدى المستقلين في كفر قاسم (2,972 ش.ج) – حوالي 20% من معدل دخل المستقلين في رمات إفعال.

الجدول 7:
معدل الدخل الشهري (معدل سنوي) للمستقلين ونسبة المستقلين الذين يتقاضون أجرًا يبلغ حتى نصف معدل الأجور حسب نوع البلدة – 2001 و 2002

نوع البلدة	عدد المستقلين (2002)	المعدل لسنة (ش.ج)		نسبة المستقلين الذين يتقاضون حتى نصف معدل الأجور	
		2001	2002	2001	2002
المجموع الكلي	197,873	7,169	6,434	46.8	47.7
المجموع الكلي للمدن	177,081	7,251	6,464	46.6	47.6
المجموع الكلي للمدن اليهودية	104,293	7,361	6,634	44.8	45.8
المجموع الكلي للمدن غير اليهودية	**24,865**	**5,055**	**4,815**	**52.2**	**53.7**
نسبة البلدات القروية	20,459	6,494	6,196	48.8	47.9
بلدات يهودية صغيرة	4,181	7,710	7,193	43.7	43.9
بلدات غير يهودية صغيرة	**618**	**5,022**	**4,591**	**52.1**	**56.3**

المصدر: نفس المصدر، القائمة رقم 17.

الجدول 8:
معدل الأجور للشهر خلال السنة للأجيرين، ونسبة المتقاضين حتى الحد الأدنى من الأجور في السنتين 2001، 2002 معطيات مفصّلة حسب البلدة

البلدات	عدد الأجيرين (2002)	معدل الأجر خلال السنة		نسبة الأجيرين المتقاضين حتى الحد الأدنى من الأجور، 2002
		2001	2002	
المجموع الكلي	2,571,629	6,089	6,226	40.9
أم الفحم	8,131	3,201	3,357	63.0
عبلين	2,555	3,996	4,027	49.7
باقة- جت	7,367	4,070	4,200	51.5
بئر السبع	76,307	5,677	5,731	42.4
بعينة نجيدات	1,428	3,365	3,329	63.9
جديدة - المكر	4,027	3,562	3,550	57.1
جلجولية	1,488	3,324	3,449	59.1
جسر الزرقاء	2,965	2,859	2,802	63.4
دبورية	1,756	4,035	4,135	52.4
دير حنا	2,174	3,536	3,611	58.5
ديمونا	12,575	5,473	5,129	45.7
هرتسليا	40,294	7,861	8,116	35.7
زخرون يعقوب	5,605	9,126	9,961	31.8
زيمر	1,158	4,237	4,184	51.0
زرزير	1,372	3,964	4,113	48.6
الخضيرة	33,778	5,267	5,464	43.2
حولون	77,914	5,934	5,877	39.6

حورة	1,021	4,039	4,248	45.0
حيفا	116,039	6,833	6,762	41.0
طبريا	16,729	4,460	4,597	48.2
الطيبة	7,795	3,827	3,913	51.1
الطيرة	4,661	4,250	4,184	49.2
طمرة	5,648	3,273	3,540	56.9
يافة الناصرة	3,498	3,998	4,019	51.8
القدس	187,707	5,633	5,940	42.0
كابول	2,132	3,717	3,731	56.9
كوكب أبو الهيجا	746	3,742	4,042	50.7
كوخاب يئير	4,665	10,257	10,929	28.3
كوخاب يعقوب	825	3,822	3,878	58.3
كسيفة	1,253	3,694	3,656	52.4
كسرى - سميع	1,741	4,779	4,672	46.9
كعبية – طباش الحجاجرة	894	3,439	3,577	55.6
كفر برا	499	4,797	4,779	44.5
كفار فرديم	2,394	10,065	10,158	25.5
كفر ياسيف	2,661	4,156	4,159	51.4
كفار يونه	4,834	6,422	6,516	36.6
كفركما	971	5,238	5,305	42.1
كفركنا	3,292	3,487	3,552	59.1
كفرمندا	2,592	2,870	3,264	64.9
كفر مصر	484	4,014	4,121	47.1
كفار سابا	38,247	7,706	7,826	34.8
كفر قاسم	3,571	3,956	3,876	51.3
كفر قرع	3,672	4,202	4,348	52.2
كفار تبور	1,144	8,657	9,113	29.8
كرمئيل	20,004	5,616	5,583	39.7
لهفيم	2,574	11,526	11,662	24.4
اللد	26,349	5,005	4,990	43.1
لفيد	845	10,230	10,308	20.8
لقيّة	1,019	3,483	3,709	52.1
مبريشت تسيون	9,403	8,250	9,150	32.6
مجدل شمس	2,322	2,785	2,777	70.5
مغار	4,159	4,357	4,488	51.0
مجدال هعيمق	10,049	4,652	4,693	45.6
موديعين عيليت	3,572	2,888	3,226	66.2
موديعين – مكابين - رعوت	20,779	9,590	10,594	23.3
مقيبلة	625	3,629	3,810	50.6
مزكيرت باتيا	3,320	8,284	8,522	32.3
المزرعة	890	4,367	4,349	49.6
ميتار	3,098	10,309	10,562	26.0
مسعدة	914	2,670	2,981	66.6
معليا	929	5,530	5,469	39.7
معاليه أدوميم	11,955	6,601	6,794	30.0
معاليه عيرون	2,366	3,422	3,535	59.0
معلوت ترشيحا	8,595	4,740	4,863	41.2
متسفيه رامون	2,164	5,849	5,863	43.1
المشهد	1,043	3,622	3,573	57.0
نهريا	22,127	6,144	6,240	37.2
نحف	2,103	3,912	3,958	49.5
نس تسيونا	12,314	7,534	7,667	34.9
الناصرة	16,642	4,258	4,276	50.5

نتسيرت عيليت	19,445	4,723	4,746	44.4
نيشر	9,636	6,390	6,431	38.1
نتيفوت	6,943	3,910	4,122	50.4
نتانيا	69,675	5,359	5,367	45.3
ساجور	1,061	4,964	4,752	45.2
سبيون	1,422	12,981	16,008	25.1
سولم	564	3,509	3,622	55.5
سخنين	5,801	3,466	3,635	56.9
عوزير	369	2,845	3,291	61.8
عومر	3,503	12,319	12,292	27.1
عيلبون	1,340	4,516	4,690	48.2
عيلوط	832	3,724	3,329	57.7
عين ماهل	2,001	3,247	3,481	57.2
عكا	17,249	4,533	4,605	46.3
عمانوئيل	554	4,231	4,123	55.6
العفولة	16,907	5,127	5,202	42.9
عوفرا	881	5,511	5,724	41.4
عرابة	3,944	3,529	3,662	58.6
عراد	10,694	5,535	5,268	45.1
عرعرة	3,591	3,941	3,876	55.5
عرعرة – في النقب	1,052	3,352	3,541	52.6
عتليت	1,826	6,603	6,836	38.6
الفريديس	2,587	3,410	3,388	56.9
فسوطة	987	4,153	4,358	48.8
البقيعة	1,588	4,658	4,836	47.9
برديس حانه- كركور	12,181	5,904	5,985	39.4
برديسيه	2,515	8,661	9,052	30.5
بيتح تكفا	81,389	6,386	6,400	37.0
تسور هداسا	1,296	9,091	9,560	20.4
تسورن - كديمة	5,739	8,398	8,506	29.3
صفد	8,630	4,783	4,831	48.2
كدوميم	1,184	6,010	5,962	42.7
قيساريا	1,339	10,566	12,625	28.3
قلنسوة	2,833	4,136	4,378	46.5
كتسير - حريش	1,234	6,691	6,781	34.1
كتسرين	3,038	4,761	4,922	46.2
كريات أونو	11,956	8,269	8,390	32.2
كريات أربع	2,099	4,157	4,396	48.4
كريات آتا	20,454	5,461	5,511	42.8
كريات بياليك	17,514	6,074	6,119	39.7
كريات غات	18,776	4,487	4,604	46.1
كريات طبعون	6,473	8,359	8,198	34.4
كريات يام	16,735	4,879	4,911	45.4
كريات يعاريم	430	5,057	4,947	54.9
كريات موتسكين	18,628	6,376	6,359	38.4
كريات ملآخي	6,832	4,023	4,075	51.1
كريات عكرون	3,842	5,542	5,638	40.3
كريات شمونه	10,087	4,796	4,956	43.2
كارني شومرون	2,416	6,060	6,314	37.9
الرامة	2,278	4,703	4,773	46.2
روش هعاين	14,437	7,299	7,679	32.2
روش بينه	1,026	6,075	6,386	40.4
ريشون لتسيون	101,285	6,943	6,976	35.4

رهط	5,103	3,489	3,608	54.7
رحوبوت	44,943	7,102	7,051	38.9
الرينة	2,755	3,608	3,868	52.5
رخسيم	1,858	4,200	4,303	50.5
الرملة	23,565	4,732	4,647	45.6
رمات إفعال	1,409	11,262	12,754	25.7
رمات غان	59,399	7,412	7,320	34.6
رمات هشارون	17,304	9,216	9,871	31.5
رمات يشاي	2,328	8,464	8,731	30.8
رعنانا	31,041	8,855	9,247	33.7
الشبلي – أم الغنم	1,255	3,702	3,903	49.7
سيغف - شلوم	688	3,696	3,922	47.7
شغور	6,692	3,499	3,695	53.8
سدروت	8,711	4,002	4,173	47.9
شوهام	6,285	11,302	11,508	20.0
الشيخ دنون	569	3,630	3,692	51.0
شلومي	2,551	4,869	5,085	40.7
شعب	1,258	3,719	3,531	54.4
شعاري تكفا	1,683	7,648	7,666	29.3
شفاعمرو	8,058	4,251	4,266	50.4
تل أبيب - يافا	182,091	7,214	7,287	37.7
تلموند	3,267	8,749	9,285	30.4
تل السبع	1,236	3,674	3,656	54.3

المصدر: نفس المصدر، القائمة رقم **2.**

2. خدمات الرفاه في السلطات المحلية العربية*

إلى جانب الواقع الصعب من الضائقة والفقر مع كل ما يعنيه ذلك من معنى، تعاني السلطات المحلية من نقص بارز في الخدمات والموارد لمعالجة احتياجات السكان. ونحن نشهد، في السنتين الأخيرتين، ارتفاعًا ملحوظًا في عدد العائلات التي توجهت إلى أقسام الرفاه في جميع المجالات تقريبًا.

وأظهرت معطيات عينة تمثيلية أجراها فوروم مديري أقسام الرفاه ومركز مساواة في أيلول/سبتمبر 2004 حول أقسام الخدمات الاجتماعية في السلطات المحلية العربية، أنّ عدد ملفات المتوجهين للأقسام قد ارتفع خلال الأعوام 2001 - 2003 بأكثر من 30%.

الجدول 9:
التوجه لخدمات الرفاه في البلدات العربية، 2001-2003

البلدة	2001	2002	2003	النسبة بين عدد الملفات 2003 - 2001
كفركنا	900	1,000	1,300	1.44
كفر ياسيف	695	728	828	1.19
دير الأسد	560	632	713	1.27
البقيعة	260	290	350	1.34
الرينة	600	700	850	1.41
عيلبون	268	320	403	1.50
شفاعمرو	2000	2200	2700	1.35
إكسال	660	692	745	1.12
جت	399	505	570	1.42
المجموع الكلي للملفات	**6342**	**7,067**	**8,459**	**1.33**
المجموع الكلي للأفراد المعالجين	**32,344**	**36,041**	**43,140**	**1.34**

المصدر: راغب عباس وأمين فارس: عينة أقسام خدمات الرفاه الاجتماعية في السلطات المحلية العربية، أيلول/سبتمبر 2004.

إنّ عائلات كثيرة تتوجّه لتلقي خدمات في أكثر من مجال واحد. أما الأطر التي تسجّل فيها ارتفاع ملحوظ في السّنوات الأخيرة فهي السنّ المبكرة، الأطفال والشبيبة، إعادة التأهيل، العنف في العائلة، المخدرات، والمسنين.
وينبع هذا الارتفاع، حسب تقديراتنا من عدة عوامل: أولاً، التقليص في المخصصات وفي دفعات التأمين الوطني؛ ثانيًا، نسبة بطالة آخذة بالارتفاع بصورة مستمرة؛ ثالثًا، نقص في برامج الوقاية (في مواضيع مثل المخدرات، العنف وإعادة التأهيل)؛ ورابعًا، ازدياد الوعي بالنسبة لاستهلاك الخدمات.

حتى ما قبل عامين، كان معظم توجّهات جمهور المحتاجين لأقسام الرفاه لغرض تلقّي استشارة، ارشاد وتوجيه في مواضيع العائلة، مثل استشارة زوجية وعلاقات الأهل والأبناء، وكذلك في مجال المرافعة ومعالجة احتياجاتهم بصورة عامة. ومعظم التوجهات لأقسام الرفاه، اليوم، هي طلبات للحصول على مساعدة مالية بسبب صعوبات المعيشة. وبسبب المشاكل الاقتصادية الحادة، إن كان في أوساط العاطلين عن العمل أو لدى عاملين لا يتمكّنون من إعالة أنفسهم والالتزام بجميع مصاريفهم، تسجّل توجهات كثيرة لغرض الحصول على مساعدة في الاحتياجات الأساسية. هذه الضائقة انتشرت في أوساط قسم كبير من عاملي السلطات المحلية، أيضًا، والذين لا يتقاضون رواتبهم منذ فترة طويلة.

* كتب هذا القسم راغب عباس، ممثل فوروم مديري أقسام الرفاه في السلطات المحلية العربية، وأمين فارس، كاتب التقرير، تحضيرًا ليوم دراسي مشترك مع منتدى مدراء أقسام الرفاه، الذي عقد في الناصرة في تاريخ 14.9.2004.
تأسس منتدى مدراء أقسام الرفاه في العام 2000 من قبل مديري أقسام الرفاه في بعض السلطات العربية المحلية، من أجل رفع مستوى الخدمات الاجتماعية وتطوير مكانة السكان العرب من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. يضمّ الفوروم اليوم أكثر من 60 مدير قسم رفاه من الشمال، المثلث والنقب.

بحسب عينة ضمت 20 قسم رفاه، ظهر أنّ المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية البارزة اليوم هي:

- ضائقة اقتصادية حادة وانخفاض جدي في مستوى الحياة.
- العنف في العائلة – بين الزوجين وبين الأهالي والأبناء.
- شبان فالتون غير تابعين لإطار وتسرّب علني وخفيّ من جهاز التعليم.
- فتيات في ضائقة – عدد الفتيات في ضائقة هو في ارتفاع مستمرّ، وأحيانا كثيرة لا توجد أطر ملائمة للعناية بهنّ. أحد أسباب هذا الارتفاع هو الفرق بين الأجيال الآخذ في الازدياد وتغييرات في أنماط الحياة في المجتمع العربي.
- المخدرات – يلاحظ وجود ازدياد في عدد مستعملي ومتعاطي المخدرات في أوساط الشبيبة، أيضًا. هناك نقص في نشاطات الوقاية والتوعية.
- الإهمال – نتيجة للضائقة، يتعرض عدد كبير من الأطفال للإهمال.
- نقص في الأطر الجماهيرية الملائمة لاحتياجات الأطفال ولعائلاتهم.
- المسنون – نسبة المسنين في ارتفاع، لكن الى جانب ذلك يطرأ انخفاض على التزام أبناء العائلة تجاههم. المخصصات لا تكفي لتغطية مصاريفهم الجارية، خصوصًا إن كانوا يحتاجون إلى أدوية وعلاج.
- حوادث منزلية – حسب المعطيات الأخيرة التي نشرتها جمعيّة "بطيرم"، فإن 30% من الحوادث المنزلية تقع لأطفال عرب. الأسباب الأساسية لذلك هي قلة الوعي بموضوع الأمان في البيت ومحيطه، ووجود بنية تحتية متداعية. لا يوجد لاقسام الرفاه ردّ مناسب على هذه المشكلة القاسية.

أقسام الرفاه

كما هو معلوم، فإن موظّفي أقسام الرفاه خاضعون من ناحية مهنية لوزارة العمل والرفاه، لكن من ناحية مالية وتنظيمية هم خاضعون لإدارة السلطات المحلية. قسم كبير منهم كانوا في الماضي منتمين لأقسام أدارتها وزارة العمل والرفاه بصورة مباشرة، لكن منذ التسعينيات، تدير السلطات المحلية جميع هذه الأقسام، وهي تتلقّى ميزانياتها من وزارة الرفاه (75% من ميزانيتها) ومن السلطة المحلية (25% من ميزانيتها).

وعلى الرغم من صعوبة الوضع الاجتماعي – الاقتصادي، فإن أقسام الرفاه لا تكون عادةً في موضع مرتفع على سلم الأفضليات لدى السلطات المحلية العربية. ولأنه يطلب الآن من السلطات المحلية مشاركة أكبر في تمويل نشاطات قسم الرفاه، الذي عادة ما تكون مصاريفه كبيرة، فإن قسمًا كبيرًا من رؤساء السلطات ينظرون الى قسم الرفاه كما لو أنه مصدر إزعاج وعامل معيق لتطوّر البلدة. وتستصعب السلطة المحلية أيضًا فصل ميزانيات الرفاه عن ميزانية السلطة العامة.
في حالات كثيرة، يتحدّد تعامل رؤساء السلطات المحلية مع مديري مكاتب الخدمات الاجتماعية في بلدتهم بناءً على اعتبارات غريبة وغير مهنية. ويمسّ هذا الأمر بالثقة القائمة بين الطرفين ويؤدّي إلى اتخاذ قرارات تتناقض مع مصلحة الجمهور. إضافةً إلى ذلك، وفي حالات عدّة، لا يعي بعض رؤساء السلطات المحلية أهمية ودور العاملين الاجتماعيين، وأهميّة ودور مكاتب الخدمات الاجتماعية. إن كثيرين منهم معنيّون عادة بتخفيف حدّة المشاكل في مجال الرفاه، والتي تدلّ حسب رأيهم على ضعف البلدة، بدلاً من معالجتها، ويفضّلون تطوير خدمات ظاهرة للعيان، أو مشاريع لا تتماشى دائمًا واحتياجات الجمهور الحقيقية.

نتيجة لذلك، يُعامل عاملو رفاه كثيرون بشكل غير لائق وغير نزيه من جانب رؤساء السلطات المحلية، وتضطرّ أقسام الرفاه إلى مواجهة هذه المشاكل في الوقت الذي تعاني فيه من نقص في الموارد الخاصة بمعالجة ضائقة المتوجّهين اليهم. في شهر أيلول/سبتمبر 2004 صرّح عاملون اجتماعيون كثيرون أنه لم تدفع لهم رواتبهم منذ أكثر من سنة؛ حوالي 50 قسمًا لم تحصل على رواتب لأكثر من 6 أشهر (20 شهرا مجتمعة)؛ لم تدفع صناديق استكمال (على الرغم من أنهم يواصلون خصم حصة الموظف للصندوق). في 50 قسمًا ما زال الأمر مستمرًّا منذ أكثر من ثلاث سنوات؛ مديرون كثيرون أشاروا الى وجود عنف كلامي وحتى جسدي من جانب رئيس السلطة تجاههم، وكذلك أشاروا الى وجود تدخل فظّ في مسائل مهنية، مثل فتح بريد شخصي والتدخل في منح أو عدم منح مساعدة لمتلقي الدعم من القسم. في بعض الحالات أصدر رئيس السلطة المحلية نفسه أوامر لدعم عائلات معينة؛ صرّح مديرون كثيرون بأن بعض رؤساء السلطات المحلية يتعرّضون لهم وأنّهم يتعمّدون وضع العراقيل في وجه تطوّر جهاز الرفاه في البلدة.

في الفترة الأخيرة تفوّه بعض الرؤساء في ما يتعلق بامكانية إغلاق قسم الرفاه في البلدة في محاولة للتوفير في المصاريف. وكخطوات تمهيدية يتخذ بعضهم إجراءات عملية ضد الموظفين: تقليل الأجر بشكل مخالف للقانون، وفصل موظفين حيويين ومصدَّق عليهم من قبل الوزارة.
إن إغلاق قسم الرفاه في أي بلدة كان يلحق ضررا كبيرا لا يمكن إصلاحه على مستوى اجتماعي، اقتصادي وقانوني. ويتوجب على السلطة المحلية أن توفر خدمات المساعدة حسب قانون المساعدة للعام 1958. إن رئيس السلطة المحلية لا يستطيع أن يغلق قسم الرفاه، من ناحية قانونية أيضًا.
إن قسم الرفاه الذي يعمل في عيلوط من شأنه أن يؤدي الى حدوث تغييرات جدية وإيجابية، مثلا: تقليل التوتر في العائلة والمجتمع وتوجيه الفرد والعائلة بشكل إيجابي. إن تحسين ظروف المعيشة سيقود نحو البحث عن حلول بشكل مستقل، ونحو القدرة على التنظّم على المستوين العائلي والفردي. إن لمثل هذه التغييرات قيمة اقتصادية، إن كان على مستوى العائلة أو على مستوى البلدة ككل.

تبين معطيات الجدول التالي أن السكان العرب في السلطات المحلية العربية يحصلون على 8% من ميزانية الوزارة. إن ما يصرف على المواطن العربي هو أدنى مما يصرف على المواطن اليهودي بـ30%.

الجدول 10:
حصة المواطنين العرب في ميزانية الرفاه: معطيات مراقبة 2001-2002

مدخولات من مصادر حكومية	2002		2001	
	بآلاف الـ ش.ج	بالنسب المنوية	بآلاف الـ ش.ج	بالنسب المنوية
جميع السلطات	2,280,626	100	2,086,244	100
حصة السلطات العربية	189,108	8.3	166,859	8.0
المصروف على الفرد	**بالـ ش.ج**	**بالنسب المنوية**	**بالـ ش.ج**	**بالنسب المنوية**
سلطات يهودية	526	141	501	148
سلطات عربية	374	71	339	68

المصدر: مركز الحكم المحلي، معطيات مراقبة لسلطات محلية للعام 2002، تشرين الثاني/نوفمبر 2003

الجدول 11:
الموارد زهيدة وعدد المحتاجين كبير نسبيا

البند	عدد المحتاجين	بالنسب المنوية
الحاصلون على تأمين الدخل – عام	475,754	
في السلطات العربية	111,717	23.5
عائلات المعاقين – كافة السلطات	145,527	
في السلطات العربية	17,178	11.8
الحاصلون على مخصصات الأطفال – عام	933,951	
في السلطات العربية	106,138	11.4
مع 5 أطفال وما فوق	75,400	
في السلطات العربية	18,904	25.1

المصدر: مركز الحكم المحلي، معطيات مراقبة لسلطات محلية للعام 2002، تشرين الثاني/نوفمبر 2003

3. المكانة الاجتماعية – الاقتصادية للبلدات العربية

سنستعرض في هذا الفصل معطيات تتعلق بتدريج البلدات العربية حسب معطيات المقياس الاجتماعي - الاقتصادي الأخير الذي صدر في نهاية كانون الثاني/يناير 2004 في إطار البحث "تحديد ميزات البلديات والمجالس المحلية وتدريجها حسب المستوى الاجتماعي – الاقتصادي للسكان"، الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية، وبدعوة من وزارة الداخلية.
سنقارن هنا الوضع الاجتماعي – الاقتصادي الحالي للسلطات المحلية والعربية في العام 2004 مع معطيات المقياس السابق من العام 2002، الذي عرض مكانة السلطات المحلية حسب نفس المتغيرات.

أ. البحث

اشتمل البحث على 210 بلديات ومجالس محلية، وبينها 82 سلطة محلية عربية: 10 مدن و72 مجلسا محليا. غطى البحث السابق من العام 2002 حوالي 210 سلطات محلية، بينها 80 سلطة محلية عربية. اخذت المعطيات من منشورات دائرة الاحصاء المركزية، مؤسسة التأمين الوطني، وزارة العمل والرفاه ووزارة الأديان، وهي تتطرّق للعام 2001. معطيات البحث السابق تطرقت لسجل السكان والسكن منذ العام 1995، واضيفت لذلك معطيات التأمين الوطني حول المدخولات ومتلقي المخصصات من العام 1999.
تم تدريج السلطات المحلية الى 10 فئات متجانسة (عناقيد) حسب مستواها الاجتماعي – الاقتصادي. في المكان الأدنى درّج العنقود رقم 1، وفي المكان الأعلى درج العنقود رقم 10. هكذا يتم تدريج كل السلطات المحلية من 1 حتى 210.

تقتطع وزارات الحكومة الموارد المتوفرة لديها، ضمن أشياء أخرى، وفقا لهذا المقياس وللتدريج النابع منه: المقياس يخدم وزارة الداخلية كمعيار لتحديد سقف هبات الموازنة للسلطات المحلية؛ قانون التعليم الالزامي في سن 3 – 4 مطبّق في البلدات التي في العنقود الأول والثاني؛ وزارة العمل والرفاه تستخدم المقياس لتحديد سقف ميزانيات السلطات في مجالات رفاه مختلفة؛ ووزارة البناء والإسكان تتبنى المقياس كمعيار لتوزيع ميزانيات تطوير الأحياء.

ب. متغيرات

يعكس المقياس وضع السلطة المحلية حسب مجموعة متغيرات شاملة، تتطرق الى عدد كبير من المجالات الاجتماعية – الاقتصادية. وفي ما يلي قائمة المتغيرات:

حجم العائلة

1. **المتغير المتعلق** – النسبة بين مجموع أبناء 0-19 (المجموعة الشابة) وأبناء 65 وما فوق (المجموعة البالغة)، وبين أبناء 20-64 (المجموعة في سن العمل) في العام 2001. للحصول على المتغير النهائي تمت مضاعفة الحصة 100 مرة.
مصدر المعطيات: دائرة الإحصاء المركزية.
2. **متوسط السنّ** – متوسط سن المجموعة في السلطة المحلية في العام 2001.
مصدر المعطيات: دائرة الإحصاء المركزية.
3. **نسبة العائلات مع 4 أطفال وما فوق** من مجموع كل العائلات التي حصلت على مخصصات أطفال في العام 2001.
مصدر المعطيات: مؤسسة التأمين الوطني.

الدراسة / التعليم

4. نسبة الطلاب الذين يتعلمون لنيل اللقب الأول وما فوق في الجامعات والكليات، من بين فئة أبناء 20-29 في السلطة المحلية في العام 2001-2000.
مصدر المعطيات: دائرة الإحصاء المركزية.

5. نسبة مستحقي شهادة البجروت من بين كل الفئة العمرية (معدل الفئات العمرية لأبناء 17-18). يتطرّق هذا المعطى إلى لمعدل سنتين تعليميتين، أي (2001-2000) و (2002-2001).
مصدر المعطيات: دائرة الإحصاء المركزية.

مستوى الحياة

6. مستوى وسائل النقل– المجموع الكلي لوسائل النقل الخاصة والشاحنات التي يبلغ وزنها الاجمالي حتى 4 أطنان بملكية خاصة، مقسوم على عدد السكان في السلطة المحلية في العام 2001. للحصول على المتغيّر النهائي تمت مضاعفة الحصّة 100 مرة.
مصدر المعطيات: دائرة الإحصاء المركزية.

7. نسبة وسائل النقل الجديدة – عدد وسائل النقل الخاصة والشاحنات التي يصل وزنها الإجمالي حتى 4 أطنان بملكية خاصة من سنة الانتاج 1997 وما فوق، مقسوم على مجموع وسائل النقل الخاصة والشاحنات التي يبلغ وزنها الاجمالي حتى 4 أطنان بملكية خاصة في السلطة المحلية في العام 2001.
مصدر المعطيات: دائرة الإحصاء المركزية.

8. معدل دخل الفرد – تم في البداية حساب مجموع الدخل في البلدة عن طريق جمع الأجر (بروتو) الذي دفع للأجيرين خلال السنة، دخل المستقلين (البروتو) في البلدة، ومجموع رواتب التقاعد المقدمة من قبل مؤسسة التأمين الوطني وضمان الدخل لوزارة الأديان في العام 2001. وتم تقسيم مجموع الدخل الناتج على 12 شهر عمل وعلى عدد السكان في السلطة المحلية.
مصدر المعطيات: مؤسسة التأمين الوطني ووزارة الأديان.

خصائص قوى العمل

9. نسبة طالبي العمل الذي جمعوا 6 أيام بطالة أو أكثر من بين أبناء 15 عاما وما فوق في السلطة المحلية في العام 2001.
مصدر المعطيات: خدمات التشغيل.

10. نسبة الأجيرين والمستقلين الذين يتقاضون حتى الحد الأدنى من الأجر في العام 2001 (3,191 ش.ج للشهر في العام 2001).
مصدر المعطيات: مؤسسة التأمين الوطني.

11. نسبة الأجيرين الذين يتقاضون ضعف، أو أكثر من، معدل الأجر في العام 2001 (7,604 ش.ج في الشهر للعام 2001).
مصدر المعطيات: مؤسسة التأمين الوطني.

الدعم / رواتب التقاعد

12. نسبة الحاصلين على رسوم البطالة من مجموع سكان السلطة المحلية في العام 2001.
مصدر المعطيات: مؤسسة التأمين الوطني.

13. نسبة الحاصلين على رواتب التقاعد لضمان الدخل من التأمين الوطني ومن وزارة الأديان من كافة سكان السلطة المحلية في العام 2001.
مصدر المعطيات: مؤسسة التأمين الوطني ووزارة الأديان.

14. نسبة الحاصلين على مخصّصات الشيخوخة مع علاوة تكملة الدخل من مجموع الحاصلين على مخصصات الشيخوخة في العام 2001.
مصدر المعطيات: مؤسسة التأمين الوطني.

ج. تدريج السلطات المحلية العربية

تظهر معطيات المقياس الجديد للعام 2004 أن وضع السلطات المحلية العربية ما زال صعبًا: نحو 45% منها موجود في العنقودين الأدنيين، ونحو 97% منها موجود في العناقيد الأربعة الدنيا. و2% من السلطات التي كانت في العنقودين 5 و 6 انخفضت في التدريج الجديد وانضمت الى السلطات الموجودة في العناقيد الدنيا (يُنظر التفصيل في الجدول 12) .

تشكّل البلدات العربية أغلبية في العناقيد الدنيا: 80% في العنقود الأول، 93% في العنقود الثاني و 88% من كافة السلطات في العنقود الثالث (يُنظر التفصيل في الجدول 11). **البلدات العربية في النقب مركزة في العنقود الأول، أي أنها موجودة في المستوى الأدنى من الناحية الاجتماعية – الاقتصادية.** إن تركيز البلدات العربية في العناقيد الدنيا يعني أنها تفتقر الى الخصائص الإيجابية للمقياس، وأنّها لا تنجح في التغلب على الضعف الاجتماعي – الاقتصادي (الجدول رقم 11).

الجدول 12:
تدريج السلطات المحلية العربية في العناقيد حسب المقياس الاجتماعي - الاقتصادي 2004

العناقيد	المجموع الكلي للسلطات في العنقود	عدد السلطات العربية في العنقود	النسبة المئوية للسلطات العربية في العنقود
1	10	8	80.0
2	31	29	93.5
3	33	29	87.9
4	36	14	38.9
5	25	1	4.0
6	16	1	6.2
7	21	0	0
8	25	0	0
9	11	0	0
10	2	0	0
المجموع الكلي	**210**	**82**	**39.0**

الجدول 13:
تدريج السلطات المحلية العربية حسب المقياس الاجتماعي – الاقتصادي، 2002 مقارنةً بـ 2004

	العنقود	عدد السلطات المحلية العربية		النسبة المئوية للسلطات المحلية العربية في العنقود		النسبة المئوية للمجموع الكلي للسلطات المحلية العربية	
		استطلاع 2002	استطلاع 2004	استطلاع 2002	استطلاع 2004	استطلاع 2002	استطلاع 2004
الأدنى	1	9	8	90	80.0	11.3	9.7
	2	32	29	86	93.5	40.0	35.4
	3	22	29	76	87.9	27.5	35.4
	4	13	14	40	38.9	16.3	17.0
	5	3	1	9.7	4.0	3.7	1.2
	6	1	1	5.8	6.2	1.2	1.2
	7	0	0	0	0	0	0
	8	0	0	0	0	0	0
	9	0	0	0	0	0	0
الأعلى	10	0	0	0	0	0	0
	المجموع الكلي	**80**	**82**	**38.1**	**39.0**	**100.0**	**100.0**

المدن العربية مدرّجة في العنقودين الثاني والثالث. مدينة رهط، شأنها شأن بقية السلطات العربية في النقب، موجودة في العنقود الأول. هناك مدينة عربية واحدة – مدينة الطيرة – موجودة في العنقود الرابع، أي أدنى بـ 12 درجة من المدينة المختلطة عكا (يُنظر التفصيل في الجدول 13).

تتطرّق المعطيات التي تمّ حساب المقياس وفقها للعام 2001، لكن معروف أن الوضع الاقتصادي احتدّ في السنوات الاخيرة أكثر: انخفض دخل الفرد، ارتفعت نسبة البطالة، تواتر الفقر في أوساط الأطفال والعائلات ارتفع، وكذلك الوضع المالي للسلطات المحلية العربية فهو يزداد سوءًا يوما بعد يوم. لا ينعكس هذا الأمر بكامله في معطيات المقياس الأخيرة، لكنه سينعكس في المقياس القادم، الذي سينشر، مرة أخرى، بتأخير عدّة سنوات. كذلك، متغيرات مثل وضع التعليم، فهي ذات تأثير بعيدة المدى، ولا يمكن تغييرها بسهولة. إننا سنرى ذلك مستقبلاً في معطيات السّنوات القادمة.

تشير معطيات المقياس الأخير من شهر كانون الثاني/يناير من هذه السنة، مرة أخرى، إلى وجود ضائقة اجتماعية – اقتصادية حادة لدى المواطنين العرب، والتي تنعكس أيضًا من خلال نتائج على مستوى الماكرو. وتنضم هذه المعطيات للمعطيات الصعبة التي نشرت في السنوات الاخيرة حول أبعاد البطالة والفقر، والتي يمكن أن تفسر جزءًا من المقياس الحالي. تشير جميع المعطيات، إن كان على مستوى الماكرو حسب المقياس الاجتماعي – الاقتصادي الحالي، أو على مستوى الميكرو، إلى وجود أزمة آخذة بالاحتدام سنة بعد أخرى، والى فجوة آخذة بالاتساع بين السلطات المحلية العربية والسلطات المحلية اليهودية. إن وضع السلطات المحلية العربية في النقب هو الأصعب من بينها جميعًا، وسنتطرق الى ذلك بالتفصيل لاحقًا.

السلطات المحلية في العنقود العاشر تتسم بدخل مرتفع للفرد (7 أضعاف معدل الفرد للسلطات في المستوى الأدنى)، وبنسبة منخفضة من العائلات التي تضمّ 4 أبناء وما فوق (8% مقارنةً مع 54% في المستوى الأدنى)؛ وبنسبة مرتفعة لحيازة سيارة (5.5 أضعاف من النسبة في المستوى الأدنى).
البلدات التي فيها أعلى **نسبة مستحقي البجروت** هي: الكاناه، شبي تسيون، نفيه إفرايم، كدوميم، كوخاف يئير، كنيرت، ومكابيم – رعوت، - هذه البلدات اليهودية التي تصنف في العناقيد 8 و 9 و 10. في مقابل هذه البلدات توجد هناك البلدات التي فيها نسبة مستحقي البجروت هي الأدنى، وهي: موديعين – عيليت، كريات يعاريم، إلعاد، بيتار عيليت، جسر الزرقاء، بني براك، حورة، معاليه عيرون، وعرعرة في النقب، التي تصنف في العنقودين 2-1. 4 من بين 9 البلدات هذه هي بلدات عربية.
البلدات التي فيها أعلى **معدل دخل** هي عومر، سبيون، لهبيم، هار- أدار، نفيه إفرايم، كوخاف يئير، كفار فرديم، ميتار، ورمات هشارون – بلدات يهودية مصنفة للعنقودين 9-10. في مقابل هذه البلدات توجد هناك البلدات التي فيها معدل الدخل هو الأدنى، وهي عرعرة في النقب، موديعين- عيليت، بيتار- عيليت، سيغف- شالوم، كريات يعاريم، تل السبع، لقية، الرينة وكفرمندا – المصنفة للعناقيد 1-3. 6 من بين الـ 9 بلدات هي بلدات عربية.

الجدول 14:
تدريج المدن العربية حسب المقياس الاجتماعي – الاقتصادي في 2004 و 2002

المدينة	تدريج استطلاع 2004		تدريج استطلاع 2002	
	العنقود	الموضع	العنقود	الموضع
الناصرة	3	74	3	70
شفاعمرو	3	69	3	62
أم الفحم	2	24	2	21
رهط	1	4	1	2
سخنين	2	33	2	29
طمرة	2	19	2	22
باقة الغربية	3	67	3	63
الطيبة	3	62	3	67
الطيرة	4	79	4	95
قلنسوة	2	37	2	40
مدن في الشمال				
عكا	4	91	4	79

صفد	4	84	4	87
مجدال هعيمق	4	106	4	97
العفولة	5	117	5	116
نتسيرت عيليت	5	126	5	121
كرمئيل	6	142	5	134

الجدول 15:
البلديات والمجالس المحلية العربية حسب ترتيب تصاعدي للمقياس الاجتماعي - الاقتصادي 2004 ومقارنة مع مكانتها في العام 2002

السلطة المحلية	تدريج استطلاع 2004		تدريج استطلاع 2002	
العنقود 1	**العنقود**	**الموضع**	**العنقود**	**الموضع**
تل السبع	1	1	***1***	3
كسيفة	1	2	1	1
عرعرة في النقب	1	3	1	5
رهط	1	4	1	2
كفر مندا	1	5	1	6
سيغف شالوم	1	6	1	4
حورة	1	7	1	7
لقية	1	9	1	8
العنقود 2	**العنقود**			
بسمة	2	11	2	*20*
جسر الزرقاء	2	12	2	15
بير المكسور	2	14	1	9
عيلوط	2	15	2	11
بعينة نجيدات	2	16	2	12
عين ماهل	2	17	2	17
طوبا زنغرية	2	18	2	16
طمرة	2	19	2	22
كفركنا	2	20	2	19
كعبية - طباش/ حجاجرة	2	**21**	2	18
المشهد	2	22	2	23
أم الفحم	2	24	2	21
عرابة	2	25	2	34
نحف	2	26	2	33
بعنة	2	27	2	30
بسمة طبعون	2	28	2	26
كابول	2	29	2	32
شعب	2	30	2	24
معاليه عيرون	2	31	2	25
سخنين	2	33	2	29
زرازير	2	34	2	27
جديدة - المكر	2	35	2	44
مجد الكروم	2	36	2	42
قلنسوة	2	37	2	40
دير حنا	2	38	2	28
الغجر	2	39	2	43
دير الاسد	2	41	2	45
العنقود 3	**العنقود**			

الرينة	3	43	3	48
جلجولية	3	44	3	55
مغار	3	45	2	31
كفربرا	3	47	4	83
عين قنية	3	48	2	38
عرعرة	3	49	2	36
كوكب أبو الهيجا	3	50	2	46
بقعاتا	3	51	2	36
عبلين	3	52	2	47
كفر قاسم	3	53	3	56
اكسال	3	54	3	69
الفريديس	3	55	3	50
طرعان	3	56	3	66
يافة الناصرة	3	57	3	54
ساجور	3	58	3	58
المزرعة	3	59	3	68
مسعدة	3	61	3	52
الطيبة	3	62	3	67
كسرى - سميع	3	63	3	59
أبو سنان	3	64	3	64
أبو غوش	3	65	3	76
مجدل شمس	3	66	3	71
باقة الغربية	3	67	3	63
الشبلي/ أم الغنم	3	68	3	75
شفاعمرو	3	69	3	62
زيمر	3	70	4	77
بركا	3	72	3	57
بيت جن	3	73	3	65
الناصرة	3	74	3	70
العنقود 4	**العنقود**			
كفر قرع	4	75	3	74
جت	4	76	4	81
يانوح- جت	4	77	4	80
دبورية	4	78	4	88
الطيرة	4	79	4	95
حورفيش	4	81	4	89
عيلبون	4	86	4	90
جولس	4	88	4	86
كفرياسيف	4	89	4	101
الرامة	4	90	4	96
فسوطة	4	96	5	113
البقيعة	4	98	5	108
دالية الكرمل	4	99	4	99
عسفيا	4	101	4	93
العنقود 5	**العنقود**			
الجش	5	123	5	112
العنقود 6	**العنقود**			
معليا	6	144	6	141

- البلدة العربية الوحيدة في العنقود الخامس هي الجشّ.
- فسوطة، البلدة الثالثة الموجودة على الحدود الشمالية، انخفضت من العنقود الخامس الى العنقود الرابع.
- البلدة العربية الوحيدة في العنقود السادس هي معليا؛ معليا، فسوطة والجش، المحاذية للحدود مع لبنان، تحظى بامتيازات تمنحها الحكومة لبلدات الحدود الشمالية.

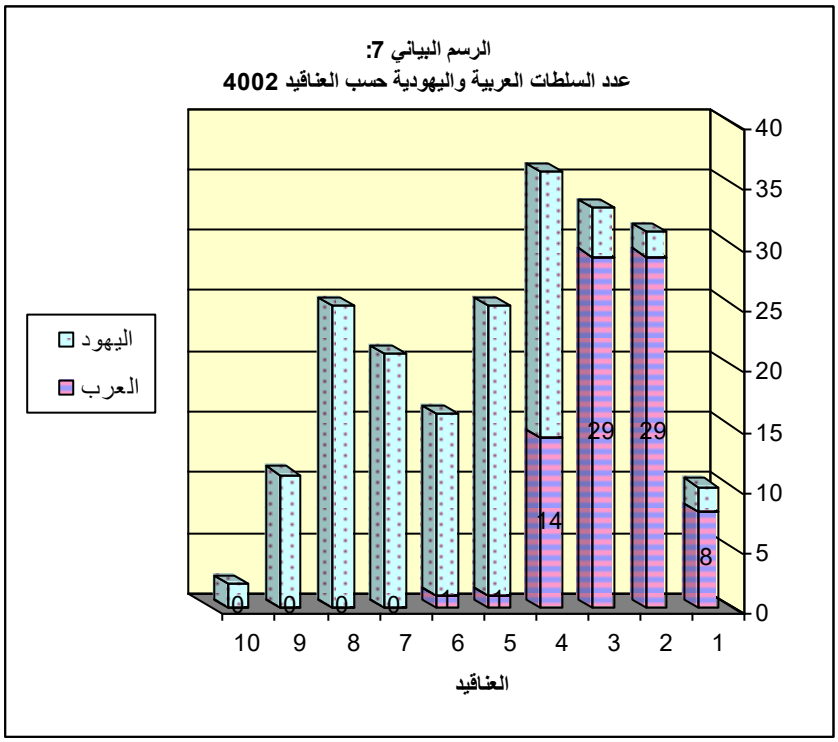

4. تشغيل المواطنين العرب في خدمات الدولة

خدمات الدولة هي أحد أكبر وأهم المشغلين في السوق، وموظفو المكاتب الحكومية يؤثرون على سوق العمل العامة.
ثمة أهمية لتشغيل المواطنين العرب في المكاتب الحكومية والشركات الحكومية تتجاوز موضوع تطبيق مبدأ المساواة في الفرص المنصوص عليه في القانون، والذي يأمر بالتشغيل اللائق للمجموعات السكانية المختلفة. إن العمل في خدمات الدولة تحدد مدى اندماج ومشاركة المواطنين في إقرار الإجراءات على المستوى الجماهيري والعمل الجماهيري- الرسمي في الدولة. المواطنون العرب، كمجموعة متفردة تبلغ نسبتها حوالي 20% من كافة مواطني الدولة، يجب أن تضم هي أيضًا الى تطبيق هذا المبدأ.
في هذا الفصل سنتوقف عند حجم تشغيل المواطنين العرب في خدمات الدولة وخصائصها، ولا يقتصر هذا الأمر على الناحية الكمية فحسب، وإنما أيضًا من ناحية خصائص الوظائف المحددة للمواطنين العرب، كما انعكس ذلك خلال السنوات الأخيرة، وخصوصًا معطيات العام 2003 – التقرير الأخير لمفوضية خدمات الدولة.*

بلغ عدد أبناء سنّ 15 عاما وما فوق (سنّ العمل) في أوساط المواطنين العرب في نهاية العام 2003 حوالي 773 ألف شخص – أي بارتفاع بلغ 26 ألفًا عن السنة التي سبقتها (في سنة 2002 كان العدد حوالي 747 ألف شخص). شارك من بينهم في قوى العمل المدني حوالي 300 الف شخص فقط، من الرجال والنساء، أي 39% من أبناء سن 15 عاما وما فوق (النسبة المئوية الموازية في أوساط اليهود هي 57%). أي أننا نتحدث عن درجة تشغيل متدنية جدا.
من بين المشاركين في قوى العمل، هناك حوالي 45 ألف شخص يحملون ألقابا جامعية، وهم يشكلون ما نسبته حوالي 15% من كافة القوة العاملة العربية. 32 الف شخص –أي حوالي 10% من القوة العاملة العربية – يحملون شهادات إنهاء المدرسة الثانوية فقط. ويحمل 56 ألفا منهم شهادة بجروت – 19% من كافة القوة العاملة العربية. بعبارة أخرى، **44% من كافة المواطنين العرب المشاركين في سوق العمل هم ذوو تحصيل دراسي ثانوي وما فوق.** كما سبق أن ذكرنا، ينضم الى سوق العمل، سنويا، حوالي 10,000 مواطن جديد، و 40% منهم يحملون شهادات جامعية.

دمج مواطنين في القطاع العام:

بدأت عملية استيعاب المواطنين العرب في خدمات الدولة، وفي الأساس الجامعيون منهم، كسياسة معلنة لإجراء تغيير في التّعامل مع المواطنين العرب، برعاية حكومة رابين في العام 1993. وحصلت هذه العملية على صبغة قانونية في العام 2000، مع المصادقة على تعديل قانون خدمات الدولة (1959). أقر هذا التعديل أنه يجب ضمان تمثيل لائق للعرب في خدمات الدولة. ومفوضية خدمات الدولة هي المؤتمنة على تطبيق القانون، ضمن أشياء أخرى، بواسطة تحديد وظائف مخصصة للمواطنين العرب في المكاتب الحكومية والوحدات المرفقة المختلفة فيها.
على الرغم من كل ذلك فإن تتبع المعطيات التي تنشرها مفوضية خدمات الدولة يظهر بوضوح أنه لم يطرأ أي تقدّم في موضوع دمج المتخصصين العرب في خدمات الدولة. التعديل على القانون غير مطبق بحسب احتياجات المواطنين العرب، ولا بحسب روح القانون.
تبين معطيات دائرة الإحصاء المركزية أن حوالي 10,000 مواطن عربي جديد ينضمّون، سنويا، إلى سوق العمل من بينهم حوالي 4,000 يحملون شهادات جامعية. ستكشف النتائج التي سنعرضها لاحقًا أن قليلين من بينهم فقط يحظون بكسب رزقهم في وظائف جماهيرية.

نتائج تقرير خدمات الدولة

حجم التشغيل

* المعطيات مأخوذة من التقرير التلخيصي لدمج المواطنين العرب للعام 2003 الذي نشرته مفوضية خدمات الدولة في 5 أيار/مايو 2004. وتتمة التقرير التي نشرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2004. لا يتطرق هذا المستند الى صورة الوضع القائم في الشركات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية.

في العام 2003، بلغ عدد الموظّفين العرب في خدمات الدولة 2,798 موظفا من بين 55,409 موظفي الدولة، أي أن نسبتهم بين كافة موظفي الدولة بقيت حوالي 5%. حوالي 37% من موظفي الدولة العرب هم من حملة الألقاب الجامعية: 1,023 من بين 2798 موظفًا.**
إنخفض عدد موظفي الدولة العرب من 2,818 في العام 2002 إلى 2,798 في العام 2003. ويعتبر هذا بمثابة تراجع بالنسبة للهدف الذي حددته اللجنة الوزارية، والذي بحسبه تصل نسبتهم في العام 2010 إلى 10%، وابتعاد عن تشغيل عرب في خدمات الدولة حسب نسبتهم من مجمل السكان في الدولة – حوالي 20%. (يُنظر القائمة رقم 1).

انخفاض في استيعاب موظفين جدد

في العام 2003 تم استيعاب 193 موظفا عربيا جديدا في خدمات الدولة، مقارنةً بـ 251 تم استيعابهم في العام 2002 و 315 في العام 2001 (ينظر القائمة رقم 2). اي، في العام 2003 تم استيعاب 2% فقط من بين 10,000 مواطنين عرب.

نساء عربيات في خدمات الدولة

طرأ انخفاض خلال السنوات الأربع الأخيرة على عدد النساء المنضمات إلى خدمات الدولة. في العام 2003 كان عددهنّ 66، مقارنةً بـ 80 في العام 2002، و 90 في العام 2001 و 93 في العام 2000.
نسبة النساء العربيات في خدمات الدولة هي حوالي 31% من مجمل الموظفين العرب في خدمات الدولة (يُنظر القائمة رقم 3). بحوزة 33% منهنّ يوجد لقب جامعي. ولوجه المقارنة فقط، نسبة مجمل النساء في خدمات الدولة هي 63%. يجدر الذكر هنا مجددا أنّ نسبة النساء العربيات المشاركات في قوة العمل هي بحدّ ذاتها منخفضة ولا تزيد عن 20% (مقابل حوالي 53% لدى النساء اليهوديات). إن المكاتب الحكومية التي كان يفترض بها أن تساهم في موازنة الصورة، لا توفّر إذًا فرصًا لائقة للنساء العربيات.

الجدول 16:
نسبة النساء اللواتي قبلن لخدمات الدولة في السنوات الأربع الأخيرة

السنة	النسبة المئوية للنساء
2000	31.3
2001	28.6
2002	31.9
2003	34.2
סה"כ	**31.2**

خصائص تشغيل مواطنين عرب في خدمات الدولة

إن تحليل النتائج الكمية وحده لا يعطي صورة شاملة عن تشغيل العرب في خدمات الدولة. ومن اجل فحص مدى المساهمة التي يقدّمها مستوى التشغيل في خدمات الدولة للمجتمع العربي خاصةً، وللمجتع في إسرائيل عامةً، يتوجب علينا معاينة خصائص تشغيل العرب في خدمات الدولة. تشير معطيات التقرير الى الحضور الضئيل لموظفي الدّولة العرب في معظم المكاتب الاقتصادية ذات الأهمية. ويدلّل هذا الأمر على صغر الأهميّة التي توليها هذه المكاتب للتشغيل وللتمثيل اللائق في استيعابهم في خدمات الدولة.

** تتطرّق المعطيات في تحليل المدخل هنا إلى العرب والعرب الدروز معًا.

الجدول 17:
توزيع المواطنين العرب في خدمات الدولة حسب السنوات

السنوات	المجموع الكلي للعرب	المجموع الكلي لموظفي الدولة	النسبة المئوية للعرب
2000	2,708	56,341	4.81
2001	2,806	57,742	4.86
2002	2,818	56,914	4.95
2003	2,798	55,409	5.05

الجدول 18:
المواطنون العرب الذي قبلوا لخدمات الدولة في السنوات الأربع الأخيرة

السنة	الدروز	العرب	المجموع الكلي للعرب الذين قبلوا	المجموع الكلي للموظفين الذين قبلوا	بالنسب المئوية
2000	24	273	**297**	5,733	5.2
2001	38	277	**315**	5,841	5.4
2002	31	220	**251**	4,400	5.7
2003	22	171	**193**	4,531	4.3
المجموع الكلي	115	941	**1,056**	20,505	5.1

الجدول 19:
توزيع المواطنين العرب في خدمات الدولة حسب الجنس، 2003

	رجال	نساء	المجموع الكلي العام
عدد الموظفين	1922	876	2798
النسبة المئوية	68.7	31.3	100.0

الرسم البياني 8

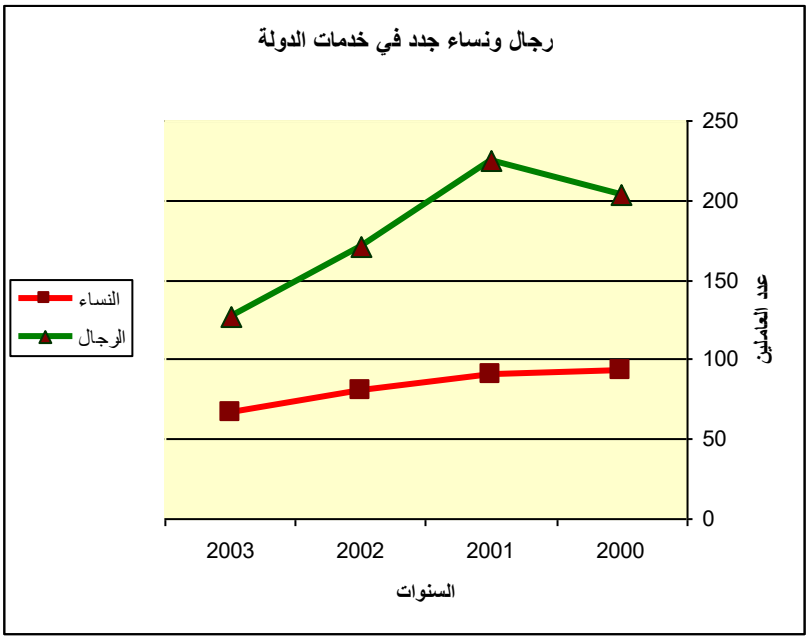

الجدول 20:

توزيع المواطنين العرب في خدمات الدولة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	النسبة المئوية
من دون تعليم	0.4
إبتدائي	7.3
ثانوي	27.0
فوق ثانوي	27.0
جامعي جزئي	1.8
لقب أول	20.0
لقب ثانٍ	5.6
لقب ثالث	10.9
المجموع الكلي	**100.0**

الرسم البياني 9:
توزيع المواطنين العرب في خدمات الدولة حسب المستوى التعليمي

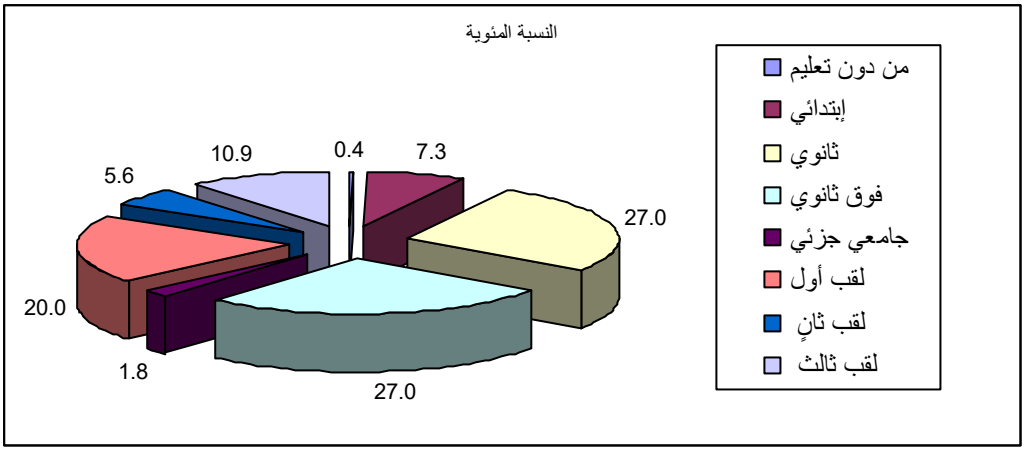

الجدول 21:
توزيع المواطنين العرب والعرب الدروز في خدمات الدولة في العام 2003 حسب المكاتب الحكومية

المكتب الحكومي	المجموع الكلي للعرب والدروز	المجموع الكلي للموظفين	بالنسب المئوية
مكتب رئيس الحكومة	6	403	1.49
نتيف	0	45	0.00
دائرة الإحصاء المركزية	7	621	1.13
مفوضية خدمات الدولة	3	172	1.74
وزارة المالية	3	743	0.40
خدمات الموظفين الحكوميين	1	250	0.40
الطابع الحكومي	4	94	4.26
ضريبة الدخل	192	3329	5.77
الجمرك وضريبة القيمة المضافة	17	1769	0.96
وزارة الأمن الداخلي	1	109	0.92
الشؤون الدينية	303	391	77.49
المحاكم الدينية	1	284	0.35
الربانية الرئيسية	0	38	0.00
وزارة الخارجية	7	985	0.71
وزارة التعليم	111	1757	6.32
التلفزيون التربوي	6	224	2.68
دائرة التربية الاستيطانية	7	371	1.89

مركز الإعلام (מרכז ההסברה)	1	30	3.33
وزارة الزراعة	16	553	2.89
الخدمات البيطرية	3	262	1.15
مفوضية المياه	0	110	0.00
خدمة الإرشاد والمهن	5	227	2.20
دائرة البحث الزراعي	21	750	2.80
دائرة أراضي اسرائيل	5	659	0.76
وزارة الصناعة، التجارة والتشغيل	3	438	0.68
سلطة الحجوزات التجارية	0	59	0.00
وزارة القضاء	79	2249	3.51
دائرة المحاكم	112	3470	3.23
وزارة العمل	1	2	50.00
وزارة الرفاه	49	1492	3.28
قسم خدمات العناية بالانسان	126	1135	11.10
وزارة العلوم	17	47	36.17
وزارة الداخلية	21	1244	1.69
مفوضية الإطفائية والإنقاذ	11	18	61.11
وزارة المواصلات	13	876	1.48
الخدمات الجوّية	2	98	2.04
وزارة الصحة	1595	27052	5.90
جودة البيئة	6	344	1.74
وزارة البنى التحتية	4	142	2.82
المعهد الجيولوجي	0	101	0.00
سلطة الكهرباء	0	18	0.00
وزارة الإسكان	5	602	0.83
المركز لوضع خرائط اسرائيل	5	273	1.83
قسم الأشغال العامة	17	604	2.81
دائرة البناء القروي	1	86	1.16
وزارة السياحة	5	198	2.53
وزارة الاستيعاب	3	542	0.55
وزارة الاتصال	2	136	1.47
المجموع الكلي الإجمالي	**2798**	**55409**	**5.05**

الجدول 22:
توزيع موظفي الدولة العرب حسب النسب اللواء

اسم اللواء	المجموع الكلي	بالنسب المئوية
القدس	139	5.0
الشمال	1571	56.1
حيفا	658	23.5
المركز	247	8.8
تل ابيب	86	3.1
الجنوب	67	2.4
يهودا والسامرة	30	1.1
المجموع الكلي	**2798**	**100.0**

الرسم البياني 10

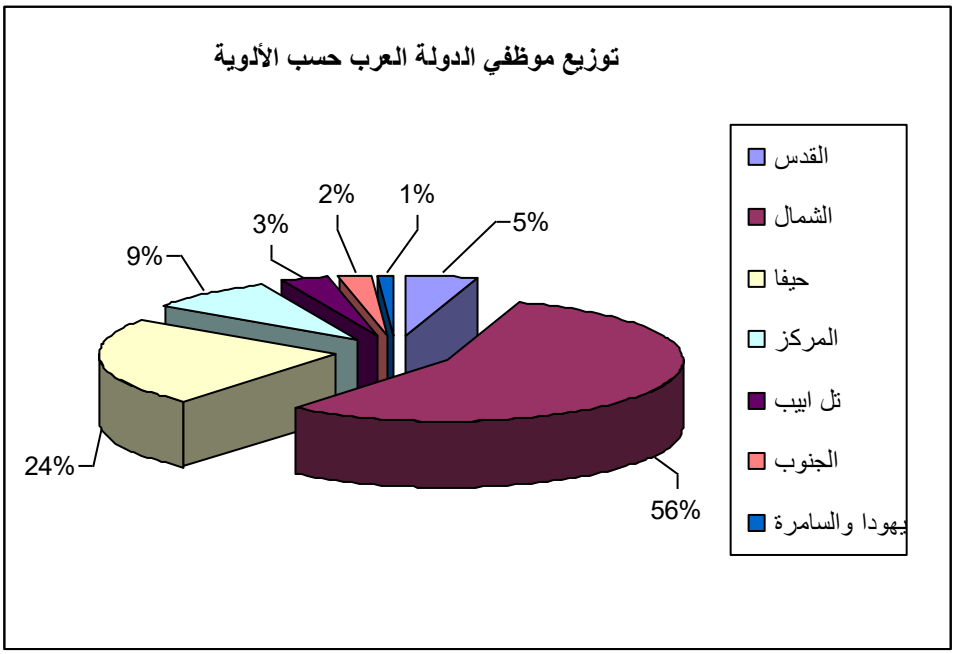

الجدول 23:
توزيع موظفي الدولة العرب حسب التدريج

التدريج	العدد	بالنسب المئوية
إداري	1856	33.2
العلوم الاجتماعية والإنسانية	236	4.2
مهندسون	64	1.1
تقنيون	40	0.7
صحافيون	10	0.2
أطباء	550	9.8
رجال قانون	120	2.1
عاملون اجتماعيون	204	3.6
ممرضات	1898	33.9
مراقبون	14	0.3
متكهنون كبار	10	0.2
تقنيو رنتجن	64	1.1
خدمات الخارجية	8	0.1
خبراء نفسيون	24	0.4
خبراء العلاج الطبيعي	24	0.4
مرافعة جماهيرية	22	0.4
بيوكيميائيون	70	1.3
مكاتب الوزراء	8	0.1
موظفون حيويون	46	0.8
موظفون في مجال التعليم	186	3.3
صيادلة	26	0.5
عاملون في المجالات الطبية	48	0.9
آخر	67	1.2
المجموع الكلي	**5596**	**100.0**

عمل المواطنين العرب حسب الوزارات

المعدل العام للموظفين العرب في خدمات الدولة هو 5%.
سُجّل حضورٌ متدنٍّ جدًّا (أقل من المعدل العام) للموظّفين العرب خصوصًا في الوزارات التالية:

الجدول 24 أ:
الموظفون العرب في خدمات الدولة حسب الوزارات

الوزارة	النسبة المئوية للموظفين
وزارة المالية	%0.4
وزارة الصناعة والتجارة	%0.7
دائرة أراضي اسرائيل	%0.7
وزارة الاتصال	%1.5
وزارة المواصلات	%1.5
وزارة الزراعة	%2.9
وزارة البنى التحتية	%2.8
وزارة السياحة	%2.5

وسجّل حضور متدنٍّ أيضًا في وزارات حكومية مؤتمنة على وظائف اجتماعية:

الجدول 24 ب:
الموظفون العرب في خدمات الدولة حسب الوزارات

الوزارة	النسبة المئوية للموظفين
وزارة البناء والإسكان	%0.8
وزارة الرفاه	%3.2
وزارة القضاء	%3.5
وزارة التعليم	%6.3

نسبة الموظفين العرب في مكتب رئيس الحكومة (1.6%) ومفوضية خدمات الدولة (1.7%)، المؤتمنَين على تطبيق القانون ودمج المواطنين العرب، متدنية ولم تبلغ حدّ التوقعات.
ويبرز الانعدام التام للموظفين العرب في فرعين قوميين مهمّين- الماء والكهرباء -؛ وفي وزارة الداخلية نجدّ أن نسبة الموظفين العرب من بين الموظفين هناك هي أقل من 2%. (يُنظر القائمة رقم 6).

تدريج موظفي الدولة العرب

تكمن أهمية توزيع الموظّفين حسب التدريج من ناحيتين أساسيتين اثنتين هما: مستوى الأجر، ومدى اندماجهم في الوزارة وفي إجراءات اتخاذ القرارات على المستوى الرسمي. تظهر المعطيات تركيزًا فائضًا على مستويين اثنين أساسيين: التدريج الإداري (33.2%) وتدريج الممرضات (34%). إذًا، لم تتغير صورة الوضع حسب التدريج على مرّ السنوات. ويعني التركيز الفائض في التدريج الإداري أن حوالي ثلث موظفي الدولة يحصلون على أجر منخفض، وأن قدرتهم على التأثير ومشاركتهم في اتخاذ القرارات هما محدودتان جدًّا.
الممرضات في خدمات الدولة، وخصوصًا العاملات في المدارس، موجودات تحت تهديد بتقليصهن، أساسًا في الشمال، الذي يتواجد فيه تركيز كبير من الممرّضات العربيات.
نسبة الموظفين الكبار (حسب تعاقدات تشغيل الموظفين الكبار) متدنية جدا، ولا تزيد عن 1% من مجمل موظفي الدولة العرب.
نسبة رجال القانون ما زالت منخفضة وهي تصل الى 2% فقط، على الرغم من الارتفاع المتواصل في عدد رجال القانون العرب في كل سنة (يُنظر القائمة رقم 8).

توزيع الموظفين العرب حسب مستويات الأجور

شاهد آخر على ضعف مكانة العرب الذين يتم استيعابهم في خدمات الدولة كامن في توزيع الموظّفين العرب حسب مستويات الأجور، إذ أن الوظائف المهمّة تترافق مع الأجر المرتفع.
يشير توزيع الموظفين حسب مستويات الأجور في كل التدريجات المهنية في خدمات الدولة إلى قلة الموظفين العرب في درجات الأجر المرتفع، حتى بالنسبة لوزنهم ضمن مجمل موظفي الدولة.

فقط 460 من بين 19,793 موظفا يعملون بدرجة 40 وما فوق هم من العرب والعرب الدروز، أي ما يعادل 2.3% - نصف نسبتهم بين كافة موظّفي الدولة. إن نسبة الموظفين العرب الذين يشغلون وظائف ذات مستويات أجر مرتفعة هي حوالي 16% من مجمل الموظفين العرب، في مقابل 39% من بين مجمل موظفي الدولة.

الجدول 25
توزيع الموظفين حسب مستويات الأجور

مستويات الأجور	المجموع الكلي	بالنسب المئوية	عرب وعرب دروز	بالنسب المئوية
40 وما فوق وما يوازيها	19,793.0	39.3	460.0	16.4
39 وما دون وما يوازيها	30,589.0	60.7	2,338.0	83.6
المجموع الكلي	50,382.0	100.0	2,798.0	100.0

الرسم البياني 11:

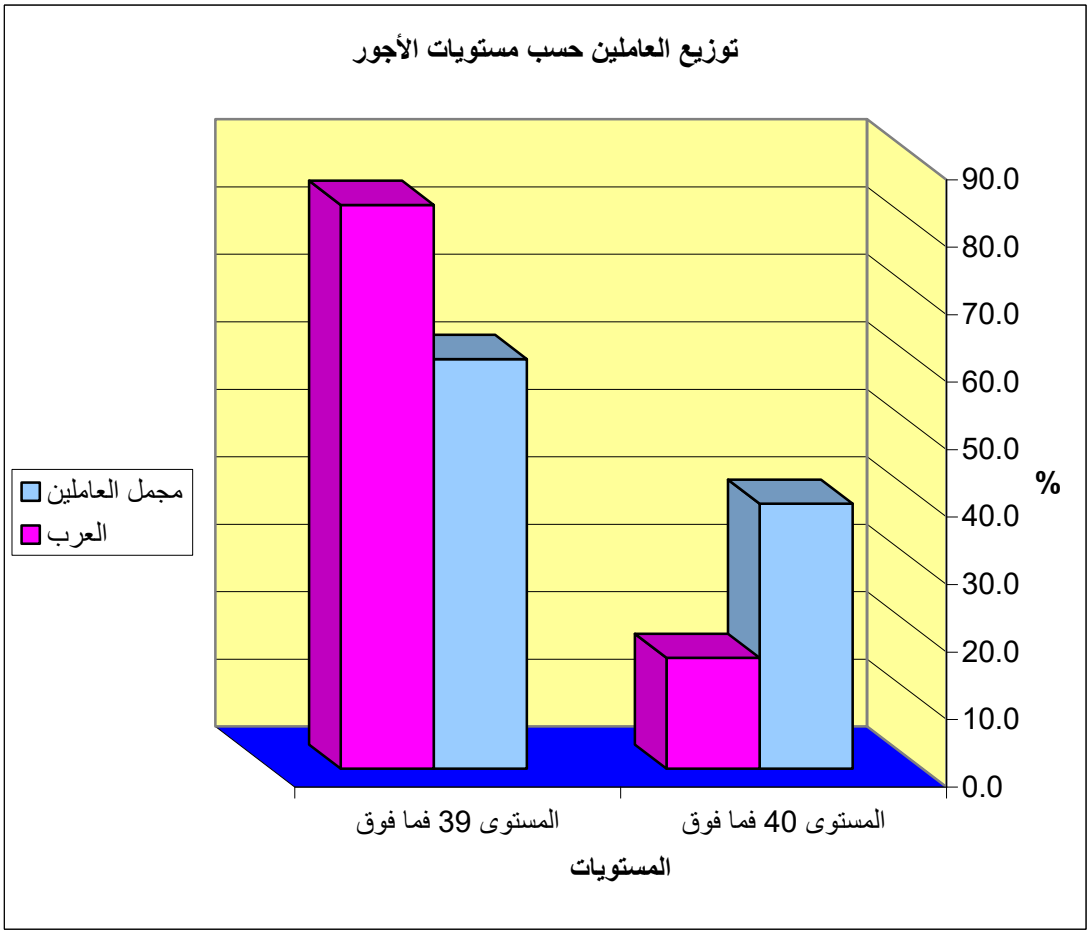

ونحصل على صورة شبيهة عند معاينة المعطيات بشأن الموظفين وفق تعاقدات الموظّفين الكبار في الوظائف التي تكسب أصحابها، عدا عن الأجر المرتفع، مكانةً مرموقة، تأثيرًا وصلاحيات. عدد الموظفين العرب هنا هو 12 من بين 614 موظفًا، أي أقل من نسبة 2%.

الجدول 26
موظفون حسب تعاقدات الموظفين الكبار

المجموع الكلي	**614**
من بينهم عرب وعرب دروز	**12**
بالنسب المئوية	**1.95**

توزيع الموظفين حسب الألوية

يظهر توزيع الموظفين حسب الألوية، في الأساس لواء القدس مقابل جميع الألوية الأخرى، مدى دمج المواطنين العرب في خدمات الدولة في الوظائف الحكومية القطرية مقابل اللوائية. وتبين معطيات التقرير أنه ما زال هناك تركيز فائض في لواء الشمال: 56% من الموظفين العرب في خدمات الدولة يعملون في هذا اللواء. وفقا للواقع الجغرافي فإن حوالي 60% من المواطنين العرب يسكنون في منطقة الشمال. في المقابل، 5% فقط يعملون في لواء القدس. إذا كان الأمر كذلك فإن وجود العرب في وظائف حكومية قطرية في الوزارات الرئيسية في القدس منخفض جدا. إن صورة الوضع هذه ترسّخ صدّ المواطنين العرب بعيدًا عن مكانة اتخاذ القرارات (يُنظر القائمة رقم 7).

الرسم البياني 12:
المواطنون العرب مقابل مجمل المواطنين الذين قبلوا لخدمات الدولة في السنوات الأربع الأخيرة

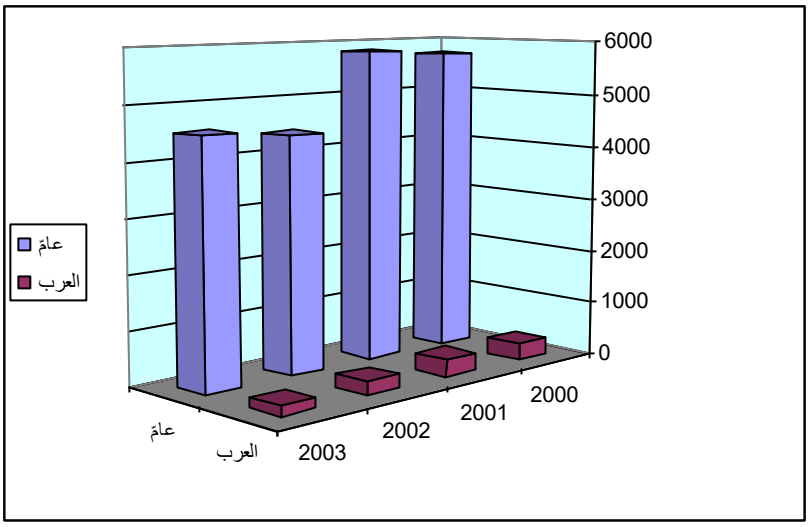

5. المواطنون العرب ومؤسسات التعليم العالي*

إحدى الأدوات المركزية للريادة الاجتماعية – الاقتصادية، والاندماج في سوق العمل والخروج من دائرة الفقر والبطالة، هي الدراسة العليا والتأهيل المهني. إخترنا أن نركز في هذا التقرير على التوجه للدراسة العليا، من أجل معاينة سياسة الحكومة في هذا المجال.

من بين كل المتوجهين بطلبات القبول للدراسة في السنة التعليمية 2002-2003 كانت نسبة المتوجهين العرب هي 15.1%. وكانت نسبتهم بين هؤلاء الذين رفضت طلباتهم 29.8%. إن بلدات عربية كثيرة غير موجودة تقريبا على خارطة التعليم الجامعي في الدولة. نسبة الطلاب العرب في السنة الجامعية الأولى هي 9.8%، وفي اللقب الأول 9.5%. في الدراسة للقب الثاني تنخفض نسبتهم المئوية إلى 4.8%، وفي الدراسة للقب الثالث تنخفض النسبة المئوية الى 3.2%. وتبرز ظاهرة التسرب بشكل خاص لدى الطلاب العرب. نسبة الفتيات العربيات بين الطلاب العرب عالية في مرحلة اللقب الأول، فقط، ثم تهبط إلى نسب أقل بكثير في مرحلتي اللقبين الثاني والثالث. نسبة العرب بين الحاصلين على ألقاب جامعية تعكس حالة مقلقة أكثر.

أصدرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية مسحًا شاملاً لأعداد الطلاب الجامعيين في الجامعات الإسرائيلية، في العام الدراسي 2002-2003، وكذلك لأعداد الطلاب الحاصلين على شهادات الألقاب الجامعية: الأول، الثاني، والثالث في العام الدراسي 2001- 2002.
ينعكس التمييز ضد العرب في مؤسسات التعليم العالي، بنسبة الطلاب الذين يتم قبولهم من بين المتسجلين للدراسة في مواضيعهم التعليمية وفي نسبة حملة الألقاب.
ونستعرض هنا نتائج هذا المسح في كل ما يتعلق بالطلاب العرب، وبالطلاب اليهود، أيضًا؛ للمقارنة، مع إرفاق الجداول ذات الصلة.
وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرّة الأولى التي يجرى فيها استطلاع يتناول العرب كوَحدة واحدة منفصلة، وتقسيمهم، في ما بعد، حسب الأديان، كما كان متبعا في الماضي (الطلاب المسيحيون، مثلاً، كان يضمون إلى الطلاب المسيحيين الأجانب، كافة، أو إلى القادمين الجدد).

القبول للجامعات

تقدّم في العام الدراسي 2002- 2003 بطلب للالتحاق بالجامعات الإسرائيلية 38,316 طالبًا. تمّ قبول 29,261 طالبًا منهم، أي ما نسبته 76.3%. وتمّ رفض 9,055 طالبًا، أي ما نسبته 23.7%، إلا أن عدد الطلاب الذين مارسوا الدراسة كان 23,039 طالبًا، إذ إن 6,222 طالبًا من الذين تم قبولهم لم يمارسوا التعليم. يمكن فهم هذا المعطى، عادةً، لأنّ الكثير من الطلاب يتقدمون بطلبات التحاق إلى أكثر من جامعة، ثم يختارون، في مرحلة متأخرة أكثر، الموضوع المفضل بالنسبة اليهم والمنطقة الجغرافية الملائمة لهم. هناك، أيضًا، من يختارون تأجيل دراستهم بعد أن يروا أن الموضوع الذي قُبلوا لدراسته لا يلائمهم، فينتظرون عامًا آخرَ لتحسين تحصيلهم.
وكما يظهر من المسح، فإن نسبة الطلاب العرب بين المتقدّمين تقترب من نسبة العرب بين مجمل مواطني إسرائيل الذين تبلغ أعمارهم 19 عامًا وما فوق. كانت نسبة المتقدمين العرب 15.1%، بينما كانت نسبة المتقدمين اليهود 81%. أما الأجانب فقد كانت نسبتهم 3.9%.
إنّ نسبة الطلاب العرب من بين الذين تم قبولهم للجامعات هي 12.6%، ونسبتهم بين الذين رفضت طلباتهم 29.8% أي ضعف نسبتهم بين المتقدّمين. وفي المحصّلة، بعد خصم الذين قبلت طلباتهم ولم يمارسوا الدراسة، فإن نسبة الطلاب العرب بين مجمل الطلاب الجامعيين في الجامعات الإسرائيلية في السنة الدراسية المذكورة من ذلك العام هي 9.8% (ينظر الجدول رقم 27)، وتراجعت النسبة أكثر في سنوات التعليم اللاحقة.

* أعدّ هذا الفصل برهوم جرايسي بمساعدة كاتب التقرير.

الجدول 27:
عدد الطلاب الذين تقدموا بطلب الالتحاق بالدراسة في الجامعات الاسرائيلية للقب الاول في السنة الدراسية 2003-2002

الشريحة السكانية	ترشحوا للدراسة	النسبة المئوية	قبلت طلباتهم وتعلموا	النسبة المئوية	قبلت طلباتهم ولم يتعلموا	النسبة المئوية	رفضت طلباتهم	النسبة المئوية
المجموع الكلي	38,316	100	23,039	60.1	6,222	16.2	9,055	23.7
يهود	31,036	81	20,021	86.9	5,152	82.8	5,863	64.7
عرب	5,785	15.1	2,257	9.8	846	13.6	2,682	29.6
أجانب	1,495	3.9	761	3.3	224	3.6	510	5.7

بينما نرى الأمر معكوسًا لدى اليهود. ففي حين كانت نسبتهم بين المتقدمين 81%، فإن نسبتهم بين الذين رفضت طلباتهم هي 64.7%. ونجد أن أعلى نسب رفض بين اليهود كانت في بلدات التطوير، وحيث الشريحة السكانية الأكثر فقرًا.

ولكي نقدّم عينة أوضح فلننظر إلى توزيع الطلاب العرب حسب أماكن سكناهم (الجدول رقم 28). فتظهر في أحد الجداول التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزية البلدات التي فيها أكثر من خمسين متقدّمًا، كما تظهر في الجدول 40 مدينة وقرية عربية فقط من بين البلدات العربية الـ 82. وهناك بلدات عربية كبيرة لا تظهر في الجدول، نذكر منها، الفريديس وجسر الزرقاء، والبلدات العربية الكبيرة في النقب وغيرها.

الجدول 28:
المتقدمون بطلب للدراسة للقب الأول في العام 2002-2003 حسب مكان السكن
(بلدات تضمّ أكثر من 50 متوجها)

البلدة	ترشحوا للدراسة	قبلت طلباتهم وتعلموا	النسبة المئوية	قبلت طلباتهم ولم يتعلموا	النسبة المئوية	رفضت طلباتهم	النسبة المئوية
أبو سنان	80	49	61.7	15	18.3	16	20
أم الفحم	164	46	28	18	11	100	**61**
إكسال	54	23	42.6	9	16.7	22	40.7
باقة الغربية	107	32	29.9	13	12.1	62	57.9
بيت جن	62	17	27.4	10	16.1	35	56.5
البقيعة	61	32	52.5	10	16.4	19	31.1
جديدة - المكر	103	49	47.6	13	12.6	41	39.8
جولس	54	27	50	9	16.7	18	33.3
جت	69	21	30.4	7	10.1	41	59.4
دالية الكرمل	112	46	41.1	15	13.4	51	45.5
دبورية	52	25	48.1	3	5.8	24	46.2
دير الأسد	65	18	27.7	10	15.4	37	56.9
دير حنا	61	30	49.2	10	16.4	21	34.4
حورفيش	56	29	51.8	6	10.7	21	37.5
الطيبة	124	50	40.3	18	14.5	56	45.2
الطيرة	101	38	37.6	10	9.9	53	52.5
طمرة	150	75	50	14	9.3	61	40.7
طرعان	68	26	38.2	14	20.6	28	41.2
يافة الناصرة	119	41	34.5	16	13.4	62	52.1
يركا	63	28	44.4	5	7.9	30	47.6
كابول	90	40	44.4	15	16.7	35	38.9
كفر ياسيف	72	30	41.7	8	11.1	34	47.2
كفر كنا	83	37	44.6	8	9.6	38	45.8
كفر مندا	77	30	39	15	19.5	32	41.5
كفر قاسم	57	20	35.1	6	10.5	31	54.4
كفر قرع	107	30	28	13	12.1	64	59.9

المغار	105	48	45.7	12	11.4	45	42.9
مجد الكروم	76	33	43.4	9	11.8	34	44.7
نحف	74	27	36.5	7	9.5	30	54
الناصرة	520	243	46.7	79	15.2	198	38.1
سخنين	141	55	39	20	14.2	66	46.8
عبلين	63	30	47.6	7	11.1	26	41.3
عسفيا	74	37	50	11	14.9	26	35.1
عرابة	156	45	28.8	23	14.7	88	56.4
عرعرة	82	24	29.3	9	11	49	59.8
قلنسوة	60	40	65.9	9	15.4	11	18.7
الرامة	64	22	34.4	19	29.7	23	35.9
رهط	92	29	31.5	17	18.5	46	50
الرينة	66	37	56.1	4	6.1	25	37.8
شفاعمرو	183	99	54.1	25	13.7	59	32.2
مدن مختلطة							
حيفا	2,518	1687	67	410	16.3	421	16.7
معلوت - ترشيحا	119	62	52.1	21	17.6	36	30.3
اللد	234	144	61.5	39	16.7	51	21.8
نتسيرت عيليت	245	128	52.2	50	20.4	67	27.3
عكا	277	165	59.6	28	10.1	84	30.3
الرملة	168	94	56	19	11.3	55	32.7
تل ابيب - يافا	2,740	1658	60.5	485	17.7	597	21.8
مستوطنات							
الكاناه	56	35	62.5	17	30.4	4	7.1
إفراتا	87	66	75.9	10	11.5	11	12.6
أريئيل	100	61	61	19	19	20	20
موديعين	139	100	71.9	26	18.7	13	9.4
ميتار	82	53	64.6	13	15.9	16	19.5
معاليه أدوميم	138	107	77.5	14	10.1	17	12.3
مدن تطوير							
أوفاكيم	77	44	57.1	12	15.6	21	27.3
أور يهودا	87	46	52.9	18	20.7	23	26.4
أور عكيبا	58	31	53.4	6	10.3	21	36.2
أزور	54	26	48.1	9	16.7	21	35.2
ديمونا	139	81	58.3	21	15.1	37	26.6
نتيفوت	65	32	49.2	16	24.6	17	26.2
سدروت	85	50	58.8	14	16.5	21	24.7

كما يتضح من الجدول فأن أعلى النسب لرفض طلبات المتقدمين هي في القرى والمدن العربية. أما أعلى النسب المئوية لمن قبلوا فهي في مستوطنات الضفة الغربية، ومن ثم البلدات اليهودية في إسرائيل. وهذا نابع من الامتيازات والتسهيلات التي تعطى للطلاب اليهود وفق مقاييس "الخدمة العسكرية"، أو "بلدات التطوير"، وغيرهما من المقاييس التي لا تشمل العرب وتجمعاتهم السكنية. فمن أصل البلدات الأربعين، التي تظهر في الجدول رقم 27، هناك 21 بلدة وصلت فيها نسبة رفض طلبات التعلم إلى نحو ضعفي نسبة الرفض العامة في الوسط العربي التي بلغت 23.7%.
وفي ما يلي بعض الأرقام: تم في العام الدراسي 2002-2003 رفض 61% من الطلبات التي تقدم بها طلاب مدينة أم الفحم، وكانت نسبة الرفض في باقة الغربية نحو 58%، وفي بيت جن 56.5%، وفي جت 59.4%، وفي يافة الناصرة 52%، وفي كفر قاسم 54.4%، وفي كفر قرع 59.8%، ونسبة مماثلة في قرية عرعرة.

وفي المجمل العام، نادرة هي الحالات التي وصلت فيها نسبة رفض الطلبات في بلدات يهودية إلى حدود الـ 30%، باستثناء "أور عقيبا" التي وصلت فيها نسبة الرفض إلى 36.2% و"آزور" 35.2%، حيث هناك نسبة عالية من أبناء الشريحة الاجتماعية الفقيرة والضعيفة. ونرى في المقابل أن نسبة رفض المتقدمين في المستوطنات كانت أقلّ نسبة قطريًّا، ففي مستوطنة "إلكاناه"، مثلاً، تم رفض 7.1%، وفي مستوطنة "موديعين" 9.4%، وفي مستوطنة "كرني شومرون" 10%. وفي مستوطنات عدة في محيط القدس مثل "غفعات زئيف" وغيرها راوحت النسب حدود الـ 17%.

ويظهر الجدول 29 نسب طلاب السنة الدراسية الأولى في الجامعات. ويمكن أن نرى أن "حصة الأسد" من الطلاب العرب موجودة في جامعة حيفا، التي يتوجه إليها أكثر من 39% من طلاب السنة الأولى، ثمّ معهد الهندسة التطبيقية "التخنيون" الذي يستوعب حوالي 11% من الطلاب العرب.

الجدول 29:
توزيع الطلاب العرب في السّنة التعليمية الأولى 2002-2003 حسب الجامعات

	المجموع الكلي	الجامعة العبرية	التخنيون	جامعة تل ابيب	جامعة بار ايلان	جامعة حيفا	جامعة بن غوريون
عدد الطلاب	3,039	3,356	2,152	4,560	5,872	3,239	3,860
عدد الطلاب العرب	2,257	302	254	237	458	887	119
المسبة المنوية للطلاب العرب	9.8	9	11.8	5.2	7.8	27.4	3.1
المسبة المنوية للطلاب العرب من المجموع الكلي للطلاب العرب في الجامعات	100	13.4	11.2	10.5	20.3	39.3	5.3

الطلاب العرب في مجمل مراحل التعليم الجامعيّ وحسب الجامعات

نسبة الطلاب العرب في العام الدراسي الأول للقب الجامعي الأول هي 9.8%. في المقابل من ذلك نرى أن نسبة الطلاب العرب في جميع مراحل التعليم الجامعي وسنواته في الجامعات الإسرائيلية تهبط إلى 7.8%. وليس هذا فحسب، بل إننا سنرى أنه كلما تقدمنا في مراحل التعليم تهبط نسبة الطلاب العرب أكثر.

لا يعالج تقرير دائرة الإحصاء المركزية ظاهرة "التسرّب" من الدراسة الجامعية. وعلى ما يبدو فإنها ليست ظاهرة عامة؛ لأن نسبة الطلاب اليهود لا تتراجع بالمثل مع تقدّم سنوات التعليم الجامعي. نسبة الطلاب اليهود في السنة الأولى للقب الأول هي 87%، والنسبة في التعليم الجامعي في المراحل كافة هي 89.5%. وتبلغ نسبة اليهود في سنوات التعليم للقب الأول 87.4% (إرتفاع بنسبة 0.4% عن نسبة العام الأول). ترتفع النسبة في مرحلة التعليم للقب الثاني إلى 93.3%، وللقب الثالث إلى 94.6%، والفوارق بعد الجمع بين نسب اليهود والعرب تعود إلى الطلاب الأجانب.

وليس من شأن الأوضاع الاقتصادية الصعبة أن تمنع الطلاب عن مواصلة دراستهم، فقط، أو الانقطاع عنها فترة، ثمّ متابعتها لاحقًا، بل إنّها تؤثر، أيضًا، في نفسية الطالب، وينعكس هذا على تحصيله التعليمي. أضف إلى ذلك أنّ الوضع الاقتصادي يمنع، مستقبلاً، من ترك العمل، أيضًا، أو التخفيف منه، لصالح التوجه لمواصلة التعلم في مراحل التعليم العليا.

يُظهر لنا الجدول رقم (30) أهمية البلدة في توزيع الطلاب العرب على الجامعات. فهذا الجدول يضمّ البلدات العربية (42 مدينة وقرية فقط) التي يوجد فيها 50 طالبًا وأكثر في جميع المراحل الدراسية (من أربع سنوات إلى سبع سنوات). لكن ما يثير القلق هو اختفاء قرًى عربية بأكملها من هذا الجدول: تظهر في الجدول قريتان فقط لم تظهرا في الجدول رقم (27) الذي اقتصر على معطيات مقدمي طلبات الدراسة، فقط. ويبيّن الجدول أن تركيز السكان في الشمال يتوجهون في الأساس إلى حيفا، وتتوجه بلدات المثلث الى تل أبيب أو القدس، وتتوجه بلدات النقب إلى بئر السبع.

الجدول 30:
الطلاب العرب للقب الأول حسب البلدة والجامعات، السنة التعليمية 2002-2003

البلدة	عدد الطلاب العرب	الجامعة العبرية	التخنيون	جامعة تل ابيب	جامعة بار ايلان	جامعة حيفا	جامعة بن غوريون
أبو سنان	105	15.2	12.4	7.6	17.1	46.7	1
أم الفحم	155	22.6	21.3	18.1	1.9	32.9	3.2
إكسال	67	20.9	11.9	9	4.5	16.7	3
باقة الغربية	102	18.6	27.5	25.5	2	53.4	9.8
بيت جن	80	2.5	17.5	2.5	23.8	53.8	____
البقيعة	81	18.5	21	6.2	17.3	37	____
جديدة - المكر	138	15.2	%10.9	%7.2	%35.5	29.7	1.4
جولس	63	1.6	23.8	___	28.6	42.9	3.2
جت	53	45.3	15.1	18.9	____	15.1	5.7
دالية الكرمل	140	2.1	8.6	___	1.4	87.9	____
دبورية	88	.20	13.6	17	13.6	33	2.3
دير الأسد	79	16.5	5.1	2.5	30.4	36.7	8.9
دير حنا	82	14.6	9.8	4.9	41.5	26.8	2.4
طرعان	110	10.9	11.8	3.6	20.9	48.2	4.5
الطيبة	165	26.1	17	37	9.1	6.7	4.2
الطيرة	106	18.9	11.3	44.3	22.6	0.9	1.9
طمرة	181	9.4	11.6	9.9	23.2	43.1	2.8
يافة الناصرة	153	10.5	20.9	2.6	0.7	65.4	____
يركا	80	5	17.5	___	26.3	48.8	2.5
كابول	88	6.8	11.4	2.3	21.6	54.5	3.4
كفر ياسيف	95	24.2	17.9	9.5	13.7	33.7	1.1
كفر كنا	105	13.3	21.9	3.8	6.7	54.3	___
كفر مندا	83	6	20.5	7.2	25.3	41	____
كفر قاسم	75	14.7	12	33.3	32	4	4

كفر قرع	132	31.8	10.6	28	5.3	20.5	3.8
المغار	163	16.6	7.4	1.8	47.2	25.2	1.8
مجد الكروم	103	12.6	22.3	1.9	31.1	31.1	1
معليا	66	15.2	18.2	18.2	13.6	34.8	___
نحف	74	13.5	17.6	2.7	27	35.1	4.1
الناصرة	760	12.9	26.6	6.8	4.9	48.8	___
سخنين	158	17.7	11.4	1.9	24.1	44.9	____
عبلين	88	17	9.1	6.8	12.5	53.4	1.1
عيلبون	51	9.8	13.7	13.7	31.4	31.4	___
عسفيا	104	2.9	11.5	____	2.9	82.7	
عرابة	164	18.3	7.3	10.4	28.7	25.6	9.8
عرعرة	93	26.9	9.7	21.5	14	18.3	9.7
قلنسوة	55	30.9	12.7	27.3	12.7	3.6	12.7
الرامة	88	10.2	13.6	10.2	28.4	37.5	____
رهط	111	___	___	___	2.7	___	97.3
الرينة	89	7.9	14.6	4.5	16.9	55.1	1.1
شفاعمرو	274	6.6	17.2	2.6	14.2	58.8	0.7
مدن مختلطة							
اللد	387	14	8	25.3	32.6	1.3	18.9
حيفا	5996	5	36.9	3.8	4.5	47	2.9
معلوت - ترشيحا	220	12.3	17.3	12.3	21.4	32.3	4.5
نتسيرت عيليت	470	10.6	29.8	10	11.9	32.8	4.9
عكا	445	7.4	18.2	5.2	25.8	41.1	2.2
الرملة	285	16.8	7.7	21.1	28.8	2.8	22.8
تل أبيب - يافا	6251	6.4	3.3	69.6	13.5	1.8	5.3

الطالبات والطلاب

عدد الطالبات في إسرائيل أعلى من عدد الطلاب، ونسبة الطالبات بين مجمل الطلاب العرب هي 54.1%، وهي قريبة من النسبة العامة للطالبات (اليهوديات والعربيات) بين مجمل الطلاب 56.5%. على وجه العموم، نحن نشهد انخفاضًا في نسبة الطالبات العربيات بموازاة انخفاض نسبة الطلاب العرب (الجدول رقم 31).

تجدر الإشارة إلى أن الغالبية الساحقة من الطالبات العربيات يتعلمن في داخل إسرائيل، وحالات تعلم الطالبات العربيات في الخارج هي قليلة جدًّا. إن ما يرفع النسبة العامة للطالبات العربيات في التعليم الجامعي ويجعلها أقرب من المعدل العام، هو النسبة العالية للفتيات العربيات في الدراسة الجامعية لشهادة الإنهاء (دبلوم)، التي ليست لقبًا جامعيًّا.

تشكل الطالبات العربيات 56.1% من مجمل الطلاب العرب في مرحلة التعليم للقب الأول، لكنه ينخفض الى 45.1% في الدراسة للقب الثاني، ومرة أخرى الى 25.8% في الدراسة للقب الثالث (الجدول 31). إن نسبة الطالبات لنيل شهادة إنهاء (دبلوم) تصل الى 70%.

وحتى لو ظهر أن النساء يملن الى التعليم أكثر من الرجال، غير ان المجتمع العربي ما زال مجتمعا تقليديا. فعلى الرغم من انخفاض تأثير التقاليد والعادات إلا أنها ما زالت تشكل حجر عثرة أمام الفتيات العربيات اللواتي يردن مواصلة تعليمهنّ. ويعزّز من هذا الأمر ايضًا الوضع الاقتصادي للعرب، طلب العمل، وانعدام المساعدة على مواصلة التعليم في سنّ متقدّمة أكثر.

الجدول 31:

عدد الطلاب في مراحل التعليم والتقسيم بين الطلاب والطالبات في السنة الدراسية 2002-2003.

	المجموع الكلي	طلاب للقب الأول	السنة الأولى- لقب أول	لقب ثانٍ	لقب ثالث	شهادة إنهاء
المجموع الكلي للطلاب	120,552	76,581	24,554	34,568	7,944	1,459
نسبة اليهود من مجمل الطلاب	89.5	87.4	87	93.3	94.6	81.5
نسبة العرب من مجمل الطلاب	7.8	9.5	9.8	4.8	3.2	16.3
نسبة الطالبات من مجمل الطلاب	56.5	56.2	57.1	57.2	52.7	82.2
نسبة الطالبات اليهوديات من مجمل الطلاب اليهود	56.8	55.9	57.2	58.1	54.3	84.9
نسبة الطالبات العربيات من مجمل الطلاب العرب	54.1	56.6	56.1	45.1	25.8	69.9

الطلاب حسب السنّ

إن التجنيد الإجباري غير المفروض على غالبية العرب (باستثناء الطلاب العرب الدروز)، يؤثر على توزيع الطلاب حسب السن. نسبة الطلاب العرب بين مجمل الطلاب الجامعيين في إسرائيل هي 7.8%، بينما نسبة الطلاب العرب بين طلاب 18 و19 عامًا تصل إلى 34.7%، وتهبط في جيل 20 و21 عامًا إلى 21.8% (ينظر الجدول رقم 32). من الجدير بالانتباه الى أن نسبة الطلاب العرب في جيل 30 إلى 34 عامًا هي 3.9%، وهي ترتفع إلى نسبة 6.8% في جيل 35 إلى 44 عامًا.

الجدول 32:
التوزيع حسب السنّ في السنة التعليمية 2002-2003

	المسبة المئوية من مجمل الطلاب	سنّ 18-19	سنّ 20-21	سنّ 22-24	سنّ 25-29	سنّ 30-34	سنّ 35-44
يهود من مجمل الطلاب	89.5	60.4	72.8	90.2	94.8	94.4	92.2
عرب من مجمل الطلاب	7.8	34.7	21.8	6.7	3.2	3.9	6.8

الطلاب حسب المواضيع التعليمية

قسّم تقرير دائرة الإحصاء المركزية مواضيع الدراسة حسب فئات المواضيع، وليس حسب مواضيع عينيّة. وهكذا يصبح في الإمكان تمييز التقييدات في المواضيع المغلقة في وجه الطلاب العرب، أو تلك المواضيع التي يتعرض فيها الطلاب العرب لصعوبات جمّة تمنعهم من إنهاء دراستهم.
لكنّ هناك في المقابل رقمًا قد نجده غريبًا بعض الشيء، يتعلق بطلاب الطب على أنواعه (بما في ذلك الطب الطبيعي)، فنسبة الذين قبلت طلباتهم من العرب ومارسوا الدراسة وصلت إلى 23.1% من مجمل الطلاب (الجدول رقم 33)، وقد بدأ هؤلاء الدراسة، لكن ليس مضمونًا، حسب التقرير، أن يستمر هؤلاء في دراسة الطب: يتضح من المسح أن نسبة الطلاب العرب الذين درسوا الطب عينيًّا في السنة الأولى وصلت إلى 16%، وأن نسبة الطلاب العرب في مجمل سنوات تعلم الطب تهبط باستمرار (الجدول رقم 34). نسبتهم في مرحلة اللقب الأول هي 14.4%، وتنخفض في مرحلة اللقب الثاني الى 8.1%، وفي مرحلة اللقب الثالث إلى 4.8%.

إن الطلاب العرب يتركزون، أساسًا، في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ومواضيع المساعدة الطبية. والأمر اللافت للنظر هو انعدام وجود الطلاب العرب، تقريبًا، في موضوع الزراعة، وقد يفسر الأمر بفرص العمل، وكانعكاس للانهيار الرهيب الذي شهده قطاع الزراعة العربي في أعقاب مصادرة الأراضي. وقد وصلت نسبة الطلاب العرب بين مجمل طلاب الزراعة في العام الدراسي الأول إلى أقل من نصف في المئة (0.4%)، وهم يشكّلون واحدًا من الألف من الطلاب العرب (0.1%). تشير هذه المعطيات الى انخفاض مستمرّ في إقبال الطلاب العرب على موضوع الزراعة. كذلك، يتّضح أنّ نسبة العرب من بين طلاب الزراعة ترتفع مع التقدّم في الدّراسة إلى 0.8%، وهذه هي الحالة الوحيدة التي ترتفع فيها نسبة الطلاب العرب مع التقدم في سنوات التعليم.

الجدول 33:
الطلاب العرب واليهود حسب المواضيع التعليمية في السنة التعليمية 2002-2003

	المجموع الكلي	العلوم الإنسانية	العلوم الاجتماعية	القانون	طب على أنواعه*	مساعدة طبية	رياضيات وعلوم طبيعية	زراعة	هندسة وبناء
المجموع الكلي للطلاب	**23,039**	**4,789**	**7,742**	**1,101**	**680**	**1,572**	**3,650**	**283**	**3,181**
نسبة اليهود من كافة الطلاب	86.9	82.7	89.3	92.4	75	74	88.8	98.2	91
نسبة اليهود من مجمل اليهود	100	17.4	32.7	6.2	3.5	7.3	15.9	1.3	15.7

نسبة العرب من مجمل الطلاب	9.8	14.8	7.7	5.8	**23.1	21.9	6.2	0.4	5.2
نسبة العرب من مجمل العرب	100	28.1	21.7	3.6	6	22.8	9.7	0.1	8.2

* الطب على أنواعه يشمل الطب الطبيعي أيضًا.
** بدأوا دراستهم بعد أن قبلوا لدراسة الطب على أنواعه؛ ليس مضمونًا أن يواصلوا دراستهم.

الحصول على الشهادات

لربما كانت الواجهة الكبرى للمحصلة العامة لانخفاض مستوى التحصيل الجامعي لدى العرب في الجامعات الإسرائيلية تنعكس بنسبة العرب من الحاصلين على شهادات الألقاب: الأول، الثاني، والثالث (الجدول رقم 33).

ففي حين كنا نتحدث عن أن نسبة الطلاب العرب بين مجمل الطلاب الجامعيين في العام الدراسي 2002-2003 هي 7.8%، فإن نسبة العرب الحاصلين على شهادة واحد من الألقاب الجامعية الثلاثة في العام الدراسي 2001- 2002 (لا يشمل التقرير شهادات العام 2002- 2003) هي 5.4%.
فمجموع من حصلوا على واحد من الألقاب الثلاثة في الجامعات الإسرائيلية في ذلك العام الدراسي المذكور هو 27,052 طالبًا، بينما كان عدد العرب الحاصلين على شهادة 1,473 طالبًا.
وإن نسبة الطلاب العرب من الحاصلين على اللقب الأول 6.4% (1,153 طالبًا)، ونسبة الطلاب العرب الحاصلين على شهادة اللقب الثاني 3.3% (297 طالبًا)، ونسبة الطلاب العرب الحاصلين على شهادة اللقب الثالث هي 2.7% (23 طالبًا).
ويعالج الجدول رقم (34)، أيضًا، توزيع شهادات الألقاب: الأول، الثاني، والثالث، حسب فئات المواضيع الدراسية.
أما الجدول رقم (35) فيستعرض شهادات اللقبين الأول والثاني حسب توزيع الجامعات. إن مسح المعطيات حول الطلاب العرب واليهود، يدلل على وجود تراجع نسبي في نسبة الطلاب العرب الذين يحصلون على الشهادات مقابل نسبتهم بين الطلاب الدارسين.

الجدول 34:
نسبة العرب واليهود الذين حصلوا على لقب أول وثانٍ في السنة التعليمية 2001-2002 من بين مجمل الحاصلين على شهادات، حسب المواضيع التعليمية

الشهادات والحاصلون عليها	المجموع الكلي	العلوم الإنسانية	العلوم الاجتماعية	القانون	الطب على انواعه*	المساعدة الطبية	الرياضيات والعلوم الطبيعية	الزراعة	الهندسة
حاصلون على شهادة اللقب الأول	**18,019**	**4,086**	**6,075**	**816**	**401**	**1,124**	**2,845**	**224**	**2,448**
نسبة اليهود – اللقب الأول	91.9	89	93.2	92.9	91.5	86.8	93.6	97.3	92.5
نسبة العرب – اللقب الأول	6.4	9.6	5.4	6.6	7.5	9.4	3.6	1.3	6.3
نسبة اليهود من مجمل الطلاب اليهود	100	20.9	34.7	4.7	2.3	6.1	15.9	1.4	14.1
نسبة العرب من مجمل الطلاب العرب	100	32.1	28.5	4.7	2.7	9.4	8.7	0.3	13.7

حاصلون على شهادات اللقب الثاني	**8,170**	**1,910**	**3,885**	**384**	**481**	**130**	**793**	**119**	**468**
نسبة اليهود – لقب ثانٍ	95.9	93	98	97.4	92.5	94.6	93.1	99.1	94.8
نسبة العرب – لقب أول	3.3	6.6	1.5	2.6	6.9	5.4	2.7	0.9	2.8
نسبة اليهود من مجمل الطلاب اليهود	100	22.8	23.2	3.5	10.2	2.8	7.5	0.4	5.1
نسبة العرب من مجمل الطلاب العرب	10	47.5	21.5	2.5	9.5	3.8	8.9	0	3.8
حاصلون على شهادات اللقب الثالث	**863**	**——**	**——**	**——**	——	**——**	**——**	**——**	**——**
نسبة اليهود – لقب ثالث	95	——	——	——	——	——	——	——	——
نسبة العرب – لقب ثالث	2.7	——	——	——	——	——	——	——	——

* الطب على أنواعه يشمل الطب الطبيعي أيضًا.

الجدول 35:

منهو اللقبين الثاني والثالث 2001-2002، حسب الجامعات

	المجموع الكلي للطلاب	**الجامعة العبرية**	**التخنيون**	**جامعة تل ابيب**	**جامعة بار ايلان**	**جامعة حيفا**	**جامعة بن غوريون**
حصلوا على اللقب الاول	18,019	3,318	1,818	3,529	3,996	2,388	2,970
نسبة اليهود الذين حصلوا على اللقب الاول	90.2	90	84.5	93.8	91.7	79.5	95.5
نسبة العرب الذين حصلوا على اللقب الاول	6.4	6	11.3	1.8	6.9	16	2
حصلوا على اللقب الثاني	**8,170**	**1,708**	**635**	**2,009**	**1,516**	**982**	**1,234**
نسبة اليهود الذين حصلوا على اللقب الثاني	95	90.4	90.4	96.9	98.3	88.5	96.3
نسبة العرب الذين حصلوا على اللقب الثاني	3.3	3.7	4.6	0.9	1.3	10.3	2.5
حصلوا على اللقب الثالث	**863**						
نسبة اليهود الذين حصلوا على اللقب الثالث	95						

نسبة العرب الذين حصلوا على اللقب الثالث	2.7						

6. تلخيص وتوصيات

طرأ انخفاض في السنوات الأخيرة على عدد الملتحقين العرب بخدمات الدولة، أي أن هناك تراجعًا عن الأهداف التي تمّ اقرارها في القانون، وذلك خلافًا لقرار اللجنة الوزارية في موضوع دمج المواطنين العرب في خدمات الدولة.
تبيّن المعطيات أيضًا أنه لم يطرأ أي تحسّن على ماهية التشغيل، فما زال هناك تركيز فائض في المستويات الادارية، وهذا يعني العمل بأجر متدنٍ، والدفع بعيدًا عن مناصب اتخاذ القرار والتأثير؛ ما زالت نسبة الجامعيين الذين يتم استيعابهم متدنية؛ وما زال الوجود في الوظائف الحكومية القطرية متدنيا.
ما زال القطاع العام لا يقوم بدوره الهام، وهذا ليس في مجال إيجاد فرص تشغيل فحسب، وإنما ايضًا كجهةٍ تبادر الى إجراءات لدمج المواطنين العرب في الدولة وفي الحياة الاقتصادية فيها.

إننا نقدّر أنه من أجل تصحيح الوضع القائم يجب اتخاذ عدة إجراءات:

- زيادة عدد الوظائف العالية من بين الوظائف الشاغرة لصالح المواطنين العرب.
- التعامل بليونة في إشغال الوظائف ذات الطابع القطري بهدف زيادة عدد الوظائف المحددة للمواطنين العرب على المستوى القطري.
- زيادة التشغيل حسب تعاقدات الموظفين الكبار.
- تشجيع دمج ومشاركة النساء العربيات في خدمات الدولة، ونقل مكاتب القطاع العام الى أماكن سهلة الوصول وقريبة من بلدات المواطنين العرب.
- تعميق الوعي وتعزيز قنوات الاتصال بين المكاتب الحكومية والمواطنين العرب عبر الإعلان عن مناقصات الوظائف الشّاغرة باللغة العربية، بشكل ناجع أكثر.

القسم الثاني: سياسة الميزانيّة

ميزانية الدولة لسنة 2005 وحصّة السكان العرب

ميزانية الدولة لسنة 2005 هي نحو 264,5 مليار ش.ج. ميزانية التطوير هي نحو 13 مليار ش.ج.
سياسة الحكومة كما انعكست في خمس خطط اقتصادية بين السنتين 2002 و2004 عزّزت التوجه المستمر، أيضًا، في إطار الميزانية لسنة 2005 – التراجع عن السياسة الاجتماعية لتدخلّ الحكومة في الحفاظ على مستوًى من الخدمات العامّة الأساسية، أيضًا، للسكان الضعفاء، وتعزيز التوجه الماحق للرأسمالية المتطرفة.

إنعكس مس سياسة الرفاه بسلسلة طويلة من الضربات التي من الممكن أن تستمر، أيضًا، في سنة 2005، في مستويين:
التقليص في المخصصات وفي نشاط الوزارات الحكومية المختلفة وفي عدد العاملين في الوزارات الحكومية وفي مستوى الأجور لدى القطاع العامّ، مس بجهاز مدفوعات تحويل التأمين الوطني.

أدّى المس بالمخصصات في السنوات الأخيرة إلى توسيع مقاييس الفقر لدى السكان عامّة ولدى السكان العرب على وجه الخصوص، وإلى تعاظم اللامساواة والفروق الاجتماعية. نجد هذا المس في ثلاثة مسارات أساسية:
- التغيير البنيوي في جهاز المخصصات – خصوصًا إلغاء ربط المخصصات وتآكلها. ستستمر هذه التعليمات حتى نهاية 2005، ومن المحتمل أن يصل التآكل حتى 30% من غالبية المخصصات.
- التقليص الكبير في المخصصات. مخصصات الأطفال، مثلاً، مستمرة في الهبوط، وسيتم تقليصها حتى نهاية 2005 بأكثر من 45% مقارنة بسنة 2001. التخفيض في مخصصات ضمان الدخل راوح بين السنتين 2002 وحتى 2004 بين 25% وحتى 60%، حسب كبر العائلة ونوع المخصصات.
- تصعيب شروط الاستحقاق لتلقي المخصصات، خصوصًا مخصصات البطالة.

سنقوم في هذا الفصل بتحليل حصّة السكان العرب في ميزانية الدولة لسنة 2005، وسنقيس حصّتها في ميزانية التطوير وفي الميزانية العادية.

تطبيق خطة التطوير في البلدات العربية

سنقوم في ما يلي بفحص المدى الذي طبقت فيه في السنوات الأخيرة الخطة التي صدّقت عليها الحكومة سنة 2005 (القرار 2467). يستند التحليل إلى معطيات اقتراح الميزانية لـ 2005.
كان من المفروض أن تقوم الحكومة بتطبيق القرار 2467 لتطوير البلدات العربية في الشمال ابتداء من سنة الميزانية 2001، إلا أن الخطة لم تخصص لها ميزانية سنة 2001. في 14 أيلول 2001 اتّخذت الحكومة قرارًا آخر، يبدأ تطبيق الخطة بموجبه سنة 2002، الجزء الذي لم يطبّق سنة 2001 سيطبّق سنة 2005.
في شهر آب 2003 اتخذ قرار يوزّع بموجبه تطبيق الجزء الذي لم يطبّق على السنتين 2005 و2006.

الميزانية التي خصصت لتمويل خطة التطوير للبدات العربية في السنتين 2002 و2004 مرّت بتقليصات واسعة مقارنة بالخطة الأصلية من شهر تشرين الأول 2000. تتضح من معطيات وزارة المالية عن الميزانيات التي حُدّدت من قبل الوزارات الحكومية في إطار تطبيق خطة تطوير البلدات العربية، الصورة الآتية:
سنة 2002 حدّدت الوزارات الحكومية 720 مليون ش.ج لتطبيق الخطة. تم تنفيذ 421 مليون ش.ج منها كمصروف و202 مليون ش.ج كتفويض بالتعهّد. في القرار 2467 خُصّص لتطبيق الخطة نحو 1,019 مليون ش.ج.
كان مستوى التطبيق، بناء على هذه المعطيات، 61% كحدّ أقصى.
سنة 2003 حُدّد في ميزانيات الوزارات نحو 620 ش.ج حسب معطيات ورزارة المالية. حسب معطيات مكتب رئيس الحكومة كانت الميزانيات التي حُدّدت 736 مليون ش.ج. نسبة الاستغلال العامة وقفت عند نحو 80%.
تشكل هذه الميزانية نحو 50% من الميزانية حسب القرار 2467.
إن هذا المستوى من التخصيص معناه شطب المبالغ الأخرى التي طلبت الخطة وقرار الحكومة إضافتها لتطوير البلدات العربية. هذا بالإضافة إلى أنه رغم الميزانيات المحدّدة، لم تقم وزارات مختلفة بأداء واجبها ولم تنفذ مشاريع بتلك الميزانيات.

في آب 2003 قررت اللجنة الوزارية للـ"وسط غير اليهودي" تمديد فترة الخطة، ليتم تنفيذ الميزانيات التي لم تنفذ في السنوات 2001 – 2004 في السنتين 2005 – 2006. وقد قررت اللجنة كذلك بلورة برامج لتنفيذ مشاريع بمشاركة رؤساء السلطات المحلية العربية.
سنة 2004 حدّدت الوزارات الحكومية 610 من 996 مليون ش.ج، أي نحو 60% من الخطة الأصلية.
بخلاف السنوات السابقة، ورغم الطلبات المتكررة، لم تقم وزارة المالية بعد بتوفير معلومات حول مدى تطبيق هذه الميزانيات من قبل الوزارات المختلفة، ولذلك لا توجد معطيات حول التطبيق الفعلي، لكن المعلومات المحدّثة من السلطات المحلية وتجربة الماضي تشير إلى أن هذا المبلغ، أيضًا، لا يُطبّق بكامله.

الجدول 36
ميزانيات ناقصة لتمويل الخطة المتعددة السنوات 2001-2004، بملايين الشواقل

الوزارات	مجمل الميزانية المتعددة السنوات لتنفيذ المشروع – 4 سنوات حسب القرار 2467	تنفيذ عمليّ تراكميّ للسنوات 2001-2003(حسب تقرير ألدروت يسنفيري)**	ميزانية محدّدة حسب تعليمات الميزانية لسنة 2004	تنفيذ عمليّ تراكميّ للسنوات 2001-2004	مجمل الميزانية التي لم تستغل في السنوات 2001-2004
	1	2	3	4=2+3	5=1-4
وزارة الداخلية	434.1	259.7	0.0	259.7	174.4
وزارة الأديان	22.0	10.3	5.1	15.4	6.6
وزارة البناء والإسكان	700.0	267.8	114.8	382.6	317.4
دائرة أراضي إسرائيل	4.8	5.6	3.0	8.6	-3.8
وزارة البنى التحتية القومية	410.0	253.1	52.3	305.4	104.6
وزارة المواصلات	505.0	428.1	135.5	563.6	-58.6
وزارة الصناعة، لتجارة والتشغيل	468.0	156.2	80.5	236.7	231.4
وزارة العمل والرفاه					
وزارة السياحة	24.0	15.9	0.0	15.9	8.1
وزارة الزراعة	60.0	12.7	0.4	13.1	46.9
وزارة المعارف، الثقافة والرياضة	1,165.0	648.8	140.9	789.7	375.3
وزارة العلم والتكنولوجيا	16.0	9.7	6.3	16.0	0.0
وزارة الصحة	10.0	6.8	0.9	7.7	2.3
وزارة الأمن الداخلي	120.0	90.8	16.0	106.8	13.2
مكتب رئيس الحكومة	8.0	1.9	1.0	2.9	5.1
المجموع الكليّ	**3,946.9**	**2,167.4**	**556.6**	**2,724.0**	**1,222.9**

** المصدر: مكتب رئيس الحكومة، شعبة التنسيق والمراقبة، لجنة وزارية في موضوع الوسط غير اليهودي، **خطة تطوير الوسط العربي – متابعة ميزانيات الخطة المتعددة السنوات**، القدس، حزيران 2004.

خطة جديدة

عندما بدأت الحكومة ببلورة ميزانية 2005، بدأ مكتب رئيس الحكومة ببلورة خطة لتطبيق قرار الحكومة من شهر آب 2003. قدّم مكتب رئيس الحكومة مسوّدة خطة للطاقم الذي عينته لجنة رؤساء السلطات المحلية، لإجراء مفاوضات على بلورة خطة تطوير للبلدات العربية، في الأساس خطة تؤدي إلى تحسين البنى التحتية. مع ذلك، لم تتم بعد بلورة خطة نهائية وموافق عليها لتطوير البلدات العربية في الشمال.
من الممكن تلخيص ملاحظاتنا على مسوّدة الخطة بالنقاط الآتية:
1. يجري الحديث في الاقتراح عن تطبيق خطة جديدة لثلاث سنوات بدل سنتين.
2. المبلغ السنوي المقترح متدنٍّ، أيضًا بالنسبة إلى الميزانية التي خصصتها الحكومة قبل تنفيذ الخطة المتعددة السنوات.

3. قسم لا بأس به من الميزانية – أكثر من 255 مليون ش.ج – هو مبلغ القروض التي ستقدمها البنوك للسلطات المحلية لتنفيذ مشاريع في مجال الصرف الصحي، أي أنها ميزانية من مصدر غير حكومي.
4. لا تخصص الخطة أي مبلغ لتطوير أو لنشاط الخدمات الاجتماعية وخدمات الرفاه لدى السكان العرب.

السياسة المتعلقة بالميزانيّة للبلدات العربية البدوية في النقب

في سنة 1999 أقامت الحكومة لجنة لتفحص احتياجات السكان العرب في النقب ولتبلور خطة تطوير لجسر الفروق بينهم وبين السكان اليهود. لم تتم اللجنة عملها، وقد أقيمت بدلاً منها سنة 2002 لجنة وزارية لبلورة خطة للاهتمام بالسكان العرب البدو في النقب.
اللجنة الوزارية، التي أقيمت من قبل حكومة أريئيل شارون، قدمت للحكومة خطة تم تبنيها والموافقة عليها – مع تعديلات – في نيسان 2003 (القرار 216 (عرب/1)). وسيأتي لاحقا تحليل تفصيلي للخطة ولسياسة الحكومة في ما يتعلق بالسكان البدو في النقب. نذكر هنا، فقط، أن حجم الخطة مقلّص، وأنها تركّز على احتياجات الدولة في تسويات الأراضي وفي تطبيق قوانين التخطيط والبناء أكثر من تركيزها على احتياجات السكان.
حسب قرار الحكومة، سيتم تمويل الخطة عن طريق نوعين من الميزانيات: تجميع ميزانيات من وزارات مختلفة، وميزانيات أخرى ستقوم وزارة المالية بتخصيصها للوزارات المختلفة، بقانون منفصل. الميزانيات الأخرى مخصصة، في معظمها، لمعالجة مشكلة تسويات الأراضي.
حسب اقتراح الميزانية لسنة 2005 أيضًا، ليس واضحًا ما هو حجم الميزانيات التي تنوي الحكومة تخصيصها لتطبيق قسمي الخطة.
كما هو حال السكان البدو في النقب، فإن مجمل المواطنين العرب في إسرائيل ليسوا شركاء في إجراءات التطوير التي تتمتع بها الأغلبية اليهودية في الدولة. يعاني السكان العرب ضائقة اقتصادية واجتماعية، لكن ميزانية الدولة لا تقدّم لها حلولاً.
سنحاول في هذا الفصل أن نعثر على الميزانيات التي حدّدتها وزارات حكومية لصالح تطوير مشاريع للسكان العرب في سنة 2005.

1. وزارة الداخلية

سنة 2005 كانت الميزانية العادية لوزارة الداخلية إلى السلطات المحلية 3.440 مليار ش.ج، مقارنة بـ 2.411 مليار ش.ج سنة 2004، أي ارتفاع قدره نحو مليار و30 مليون ش.ج.

تموّل الميزانية العادية للسلطات المحلية بندين أساسيين: هبة عامّة للموازنة وخطط الإشفاء.
هبات االموازنة لمجمل السلطات المحلية في البلاد سنة 2005 ستبلغ نحو 2,422 مليار ش.ج، أي ارتفاع 518 مليون ش.ج مقارنة بـ 2004.
إقتراح الميزانية لسنة 2005 هو المرة الثانية التي لا تفصّل فيها حصة السلطات العربية في هبات الموازنة، خلافًا لما كان متبعًا حتى 2003 – عندها حدّدت بنود خاصة للسلطات العربية والدرزية.

سنة 2003 تلقت السلطات المحلية العربية 677 مليونًا من أصل 2,268 مليار ش.ج.
تمويل خطة الإشفاء سنة 2005 سيبلغ نحو 688 مليون ش.ج، مقارنة بـ 215 مليون ش.ج في سنة 2004.

تصرح وزارة الداخلية بأنها توزع هبات الموازنة بصورة منصفة وشفافة، لكن فحص المعطيات (التي تنتقدها، أيضًا، وزارة الداخلية نفسها، غير الأبحاث التي تُجرى من قبل الباحثين في المعاهد العليا والجامعات ومعاهد الأبحاث) يشير إلى أن السلطات المحلية العربية، رغم أنها السلطات المحلية الضعيفة في البلاد، مميّز ضدّها في توزيع هبات الموازنة. يشير البحث الذي قدمه الباحثان دان بن دافيد ويوفال إيرز من جامعة تل أبيب في مؤتمر سدروت إلى تمييز – استمر، أيضًا، بعد التقليص الكبير في هبات الموازنة سنة 2003 – في تقسيم هبات الموازنة بين السلطات العربية واليهودية، وكذلك بين السلطات اليهودية، على خلفية جغرافية. يدّعي بن دافيد وإيرز أن مصدر هذا التمييز يكمن في حقيقة أن هناك أكثر من مسار واحد لتوزيع هبات الموازنة: واحد يستند إلى معادلة تأخذ بالحسبان الوضع الاجتماعي – الاقتصادي للسلطة المحلية، ومسار آخر، ذاتي، متعلق بإرادة موظفي الوزارة واعتباراتهم. هكذا تشكّل فرق كبير ومتواصل في هبات الموازنة التي تدفعها وزارة الداخلية حسب الساكنين بين السلطات العربية واليهودية، رغم أنها موجودة في الوضع الاجتماعي – الاقتصادي نفسه.
مثلاً، سلطة محلية عربية في أسفل السلم الاجتماعي – الاقتصادي تلقت سنة 2002 نحو 1,587 ش.ج على الساكن الواحد، وسلطة محلية يهودية في المستوى نفسه تلقت 3,690 ش.ج على الساكن الواحد، أي أكثر بـ 2,5 ضعف. المعدل العامّ لدى سلطات محلية من المستوى نفسه كان 1,941 ش.ج على الساكن.
إن ضائقة السلطات المحلية العربية توجب تكبير الميزانيات من أجل حل مشكلة عجز الحكم المحلي في الوسط العربي.
تقليص هبات الموازنة والتعويق في دفع الهبات، أيضًا بعد التصديق على خطط الإشفاء، من الممكن أن يجعلا الضائقة تتفاقم وأن يؤديا إلى انهيار سلطات محلية كثيرة.
إن العجز المتراكم للسلطات المحلية العربية في الميزانية العادية وغير العادية يقدّران بأكثر من مليار ش.ج. حسب معطيات التقرير المراقب الأخير لسنة 2002، فإن العجز المتراكم في الميزانية العادية في السلطات العربية يزيد عن 712 مليون ش.ج، وقد وصل العجز المتراكم في الميزانية غير العادية سنة 2002 إلى 315 مليون ش.ج.

ميزانية التطوير

ميزانية وزارة الداخلية للتطوير في السلطات المحلية ستبلغ سنة 2005 نحو 161 ش.ج.
إن الميزانية المقترحة على السلطات المحلية العربية والعربية الدرزية ("الأقليات"، بلغة الوزارة*): 36,7 مليون ش.ج.

يجب أن نذكر أن التفويض بالتعهد في هذا البند سنة 2004 تم إلغاؤه بناء على قرار الحكومة في إطار خطة الإشفاء الاقتصادي (القرار رقم 141 من يوم 25.3.03). ميزانية التطوير المقترحة لسنة 2004 كانت 400 مليون ش.ج، وقد خُصّصت لتمويل التعهدات التي أعطيت في الماضي.
حسب معطيات وزارة المالية لسنة 2003، فإن السلطات المحلية العربية لم تتلقّ ميزانية تطوير من وزارة الداخلية.

* من هنا فصاعدًا سنستخدم الكلمة "أقليات"، مصطلحًا تستخدمه الوزارات الحكومية المختلفة. الأمر لا يعبّر، بالطبع، عن موقفنا.

الجدول 37

تفصيل ميزانية التطوير لسلطات محلية في أوساط الأقليات: ميزانيات تطوير في السلطات المحلية، بملايين الشواقل الجديدة

57 ميزانية تطوير	2003	2004	2005
5706 تطوير بنًى تحتية في سلطات محلية	145.3	91.2	161.0
0602 تطوير بنًى تحتية في سلطات عربية*	96.94	54.27	22.31
0601 تطوير بنًى تحتية في سلطات درزية	29.385	25.289	10.39
0603 البدو في الشمال	14.774	7.124	2.93

* تشمل الميزانيات للسكان العرب القاطنين في مجالس إقليمية للسنتين 2003-2004، المعطيات حسب تعليمات الميزانية المصدّق عليها. تم إلغاء هذه الميزانيات سنة 2004 ولم تُستغل لصالح مجمل السلطات المحلية في البلاد.

ميزانيات التطوير الخاصة بالسلطات المحلية الموجهة إلى "وسط الأقليات" تموّل أجهزة التزويد بالماء، أجهزة صرف النفايات واستحداثها، الشوارع والأرصفة، أجهزة الصرف الصحي، التخطيط الطبيعي، رسم خرائط بنًى تحتية وما شابه. يتم تنفيذ المشاريع المحددة حسب قرار الحكومة في بعض السلطات المحلية، إقتصاد الحالات الطارئة، الإخلاء، النجدة والشهداء، وتُحسب بعد ذلك.

مع ذلك، ففي مؤتمر مركز الحكم المحلي الذي أجري في نهاية تشرين الثاني 2004، قال المدير العام لوزارة الداخلية إنه بدل الميزانية المشار إليها ستقوم وزارته بتخصيص 50 مليون ش.ج لاحتياجات إعطاء ضمانات للبنوك، من أجل أن تقوم البنوك بمنح اعتماد للسلطات المحلية التي هي بحاجة إلى ميزانيات تطوير. أي أن المبالغ التي ستستخدمها السلطات المحلية ستكون قرضًا ولن تكون هبة حكومية، والسلطات هي التي ستتحمل النتائج.

ميزانية التطوير التي تخصصها وزارة الداخلية للسلطات العربية هي ذات أهمية خاصة كونها ميزانية مكملة (ميزانية رفع)، تستطيع السلطات العربية عن طريقها تجنيد ميزانيات أخرى من وزارات حكومية أخرى.

الخرائط الهيكلية والمؤسسات الدينية

ميزانيات أخرى تشير بها وزارة الداخلية إلى السلطات المحلية العربية تغطي مجالين أساسيين: التخطيط والمؤسسات الدينية.

التخطيط – إعداد خرائط هيكلية للبلدات العربية، بالاشتراك مع وزارات أخرى. ميزانية وزارة الداخلية لتمويل الخرائط الهيكلية (060501) هي 6,336 مليون ش.ج، وبتفويض بالتعهد بـ 15 مليون ش.ج؛ والمؤسسات الدينية – ميزانية لتفعيل مؤسسات دينية للطوائف غير اليهودية. بعد حل وزارة الأديان تم تحويل ميزانية تمويل المؤسسات الدينية غير اليهودية إلى وزارة الداخلية، حسب قرار الحكومة في الموضوع. الميزانية التي ستحولها وزارة الداخلية بشكل مباشر لتفعيل الخدمات الدينية لغير اليهود (رقم 0615) ستقف سنة 2005 عند 36,3 مليون ش.ج، بالإضافة إلى ميزانية تمويل الخدمات الدينية عن طريق السلطات المحلية للطوائف غير اليهودية: نحو 36.15 مليون ش.ج .

2. وزارة البناء والإسكان

ميزانية وزارة البناء والإسكان لسنة 2005 ستقف عند نحو 7,1 مليار ش.ج، وهو انخفاض ملحوظ مقارنة بالسنوات الأخيرة، التي وقفت فيها عند نحو 10 مليارات ش.ج.

تدّعي وزارة البناء والإسكان بوتيرة عالية أن نشاطها موجّه لخلق ظروف تتيح تحقيق حلول سكنية للسكان كافة، بثمن معقول ومن خلال التركيز على المجموعات السكانية الضعيفة.

البنود الأساسية في الميزانية:
- ميزانية التطوير: 1,7 مليار ش.ج.
- الإعانة في الاعتماد وفي أجر الشقة: 2,8 مليار ش.ج.
- الإعانة في الهبات وفي تدعيم الاعتماد: 2,4 مليار ش.ج.

ميزانية مشار إليها لسنة 2005

البند الوحيد والشامل الذي تنوي عن طريقه وزارة البناء والإسكان أن تمول سنة 2005 بنًى تحتية في البلدات العربية، الدرزية والبدوية يبلغ 76 مليون ش.ج، أي نحو 1% من ميزانية الوزارة، ونحو 1,7 من ميزانية التطوير الشاملة (ميزانية التطوير والإعانة في الاعتماد أعلاه)، التي ستبلغ نحو 4,5 مليار ش.ج.
بند مخصص لتطوير بنًى تحتية للبناء الجديد ستكون سيبلغ في العام 2005 نحو 431 مليون ش.ج مع تفويض بالتعهّد، لكنها لا تشمل مبلغًا لتمويل بنًى تحتية ببناء جديد في البلدات العربية. نحو 100 مليون ش.ج من هذا البند مخصص لتمويل بنًى تحتية ببناء جديد سيتم تسويقها في السنة القادمة في مناطق الافضلية القومية "أ" و"ب".

تطبيق خطة التطوير في السنوات 2002 - 2004

في توزيع الميزانيات على السلطات المحلية العربية، فإن وزارة الإسكان هي الوزارة الوحيدة التي تعمل حسب معايير واضحة، مقبولة على ممثلي السكان العرب.
بدأت وزارة البناء والإسكان بتطبيق خطة تطوير البلدات العربية في الشمال سنة 2002. كان عليها حسب الخطة أن تموّل مشاريع في ثلاثة مجالات أساسية: البنى التحتية في الأحياء القديمة، بناء المؤسسات الجماهيرية، والبنى التحتية في الأحياء الجديدة – بناء مكتظ.

لم يتم سنة 2004 تطبيق خطة التطوير بكامل المبالغ المخطط لها، ولم تقم وزارة الإسكان بتخصيص المبالغ التي أشير إليها:
1. **تطوير أحياء قديمة** (البند 690408): الميزانية التي اقترحت لسنة 2004 هي نحو 22 مليون ش.ج، مقارنة بـ 38,37 مليون ش.ج سنة 2003.
كان الصرف الفعلي سنة 2002 نحو 20 مليون ش.ج، من نحو 88 مليون ش.ج حسب اقتراح الميزانية للسنة نفسها.
تشكل هذه الميزانية نحو 2,9% من البند ذي الصلة، وهذا هو تقليص 33 مليون ش.ج من الخطة الأصلية.
2. في بند **تطوير مؤسسات جماهيرية** (البند 70690419) خصصت وزارة البناء والإسكان نحو 52 مليون ش.ج لسنة 2004، فينقص نحو 38 مليون ش.ج من المبلغ الأصلي حسب الخطة، يشكل هذا المبلغ أقل من 7% من البند ذي الصلة في ميزانية الوزارة.
حسب معطيات قسم من السلطات المحلية العربية، فإن الميزانيات في هذين البندين لم تطبّق سنة 2004.
3. **بنًى تحتية للبناء الجديد في البلدات العربية** (البند 6702). تذكر وزارة البناء والإسكان أنها ستخصص 40 مليون ش.ج للبناء الجديد، وهو مبلغ شبيه بالمبلغ الذي خُصّص في السنتين 2002 – 2003 وحسب الخطة الأصلية، لكن الأمر لم يحدث. قام مركز مساواة وجمعية حقوق المواطن بالالتماس إلى محكمة العدل العليا من أجل أن يتم الحفاظ على الفوائض غير المستغلة في هذا البند لتستغل في المستقبل في صالح السكان العرب (محكمة العدل العليا 02/10886). لا تقوم وزارة البناء والإسكان باستخدام الميزانية في السنتين الأخيرتين لسبب التعويقات في العثور على مواقع ملائمة لبناء أحياء سكنية. وزارات أخرى وسلطات التخطيط ذات الصلة لا تستثمر في الموضوع جهودًا زائدة.

في رسالة إلى سكرتارية اللجنة المالية في إطار نقاش بادر إليه مركز مساواة وركّز على تطبيق ميزانيات التطوير للبلدات العربية، ذكرت وزارة البناء والإسكان أن ثمانية مواقع، فيها نحو 3,385 وحدة سكنية، موجودة في مراحل تخطيط مختلفة في البعينة، دير الأسد، كفرمندا، نحف، سخنين، جسر الزرقاء، الشيخ دنون وترشيحا. بدأ سنة 2003 التخطيط والتطوير لبناء أحياء جديدة في نحف وكفرمندا. التخطيط لبناء 3,000 وحدة سكنية في سبعة مواقع أخرى لم يبدأ بعد. صرحت وزارة البناء والإسكان بأنها ستبدأ بتخطيطها خلال سنة 2004.

حصّة السكان العرب من ميزانية الإعانة في السكن

سيبلغ مجمل ميزانية الإعانة في السكن لسنة 2005 نحو 5,2 مليار ش.ج، مقارنة بـ8,095 مليار ش.ج سنة 2004.
من بينها 2,813 مليار ش.ج هي اعتماد (من نيسان 2003، حسب قرار الحكومة، تُعطى الإعانة في السكن، أساسًا، على شكل اعتماد مدعوم وليس كهبات كما كان عليه الأمر في السابق)، 1,388 مليار ش.ج هي إعانة في أجر الشقة، 595 مليون ش.ج هي هبات للقادمين الجدد من أثيوبيا، الأرجنتين، فرنسا وجنوب إفريقيا ولأناس مقيّدين بكرسيّ متحرك.

بعد فحص المعايير التي تحدد حسبها وزارة الإسكان قيمة الدعم للمحرومين من السكن، يتضح أن السكان العرب مميّز ضدّهم على المستوى العائلي والفردي، وكذلك على مستوى البلدة، على حدّ سواء، عن طريق دعم إضافي للمستحقين الذين خدموا في جيش الدفاع الإسرائيلي وللقاطنين في مناطق الأفضلية، هذا بالإضافة إلى سد الطريق الأوليّ الذي تقيمه الوزارة أمام السكان العرب عبر خطط خاصة بالقدامى والقادمين الجدد، في الوقت الذي لا توجد هناك خطة خاصة للسكان العرب، الذين يعانون ضائقة سكن صعبة.
تستمر وزارة الإسكان في الإشارة إلى ميزانيات لمجموعات خاصة في الوسط اليهودي، وتتيح للسكان العرب توجهًا إلى قسم صغير، فقط، من ميزانيات الوزارة. 70% من هذا البند محدد لمجموعات خاصة في الوسط اليهودي – القادمين الجدد في الأساس، القرى التعاونية وسكان مناطق الأولوية القومية.
ميزانية الهبات والدعم لامتلاك الشقق تواصل الانخفاض سنة 2005 أيضًا، إلى نحو 597 مليون ش.ج، مقارنة بـ 621 سنة 2004، و1,33 مليار ش.ج تقريبًا سنة 2003. حتى إن ميزانية هبة المشاركة في أجر الشقة هبطت هي الأخرى سنة 2005 وستبلغ نحو 1,388 مليار ش.ج، مقارنة بـ 1,512 مليار ش.ج سنة 2004. 75% من هذه الميزانية ما زالت مخصصة للقادمين الجدد.

3. وزارة البنى التحتية القومية

وزارة البنى التحتية القومية مسؤولة عن اقتصاد الطاقة، الموارد الطبيعية، اقتصاد الماء ودائرة أراضي إسرائيل.
ميزانية الوزارة لتمويل وتطوير مصانع مياه (رقم البند 73) سنة 2005 ستكون نحو 666 مليون ش.ج.

مشاريع الصرف الصحيّ

ميزانية تطوير مصانع الصرف الصحي (البند 22-73) سنة 2005 ستكون 421 مليون ش.ج، مقارنة بـ 301 مليون ش.ج سنة 2004، وهو ارتفاع بنحو 120 مليون ش.ج مقارنة بسنة 2004. تنوي وزارة البنى التحتية القومية أن تخصص منها نحو 92 مليون ش.ج – كمصاريف (البند 73-22-10)، كمعونة للبلدات العربية حسب قرار الحكومة من شهر تشرين الأول 2000، والقرار رقم 1328 من شهر كانون الثاني 2004. 75% من هذا المبلغ هو اعتماد بنكي وليس أموالاً حكومية، أي أن الميزانية التي خصصتها وزارة البنى التحتية القومية، عمليًّا، لتمويل مشاريع وقت تنفيذها سنة 2005 كانت 23 مليون ش.ج، فقط.

سنة 2003 خفّضت وزارة البنى التحتية القومية نسبة الهبة لتنفيذ مشاريع في مجال الصرف الصحي من 50%، حسب الخطة الأصلية، إلى 25%.
تقوم الوزارة بتقديم مساعدات للسلطات المحلية العربية حسب قرار الحكومة من يوم 22.10.2000 وفي إطار خطة التطوير للبلدات العربية. تمنح الوزارة 50% من تكلفة المشاريع كهبة و50% كقرض لـ 20 سنة. لكي يكون بالامكان احتمال هذه الشروط، طُلب أن يتم يتم تقييم المشاريع قبل 25.3.03 – حسب قرار الحكومة.
المشاريع التي سيتم تقييمها بعد التاريخ المذكور أعلاه ستحظى بهبة نسبتها 25% من تكلفة الاستثمار.
المعونة مشروطة ببعض الشروط: وجود اقتصاد مالي مغلق في مجال المياه، الصرف الصحي وشق القنوات، تحديث قوانين مساعدة بلدية للمياه والصرف الصحي وإثبات قدرة على الإرجاع، التنازل عن أسهم، تمويل مشاريع جديدة، فقط.

خطة خاصة للبلدات العربية في الجنوب

البند 73-22-05 يتطرق إلى المعونة في ظروف خاصة للبدو في الجنوب، ويشمل 16,87 مليون ش.ج كمصروف و 22,34 مليون ش.ج مع تفويض بالتعهد. تشمل الخطة معونة خاصة للبلدات البدوية في الجنوب حسب قرار الحكومة من نيسان 2003. يحدد القرار أن البلدات في الجنوب تستحق هبة قدرها 25% من تكلفة المشاريع في مجال المياه والصرف الصحي.
سبب الضائقة المالية لدى كثير من السلطات المحلية التي لا تمنحها البنوك اعتمادًا، فهي لا تنجح في تجنيد تمويل ملائم لتنفيذ مشاريع، أيضًا في مجال الصرف الصحي.

روابط بلدية للمياه والصرف الصحي

ميزانية الهبات للمياه والصرف الصحي – مشاريع ستقوم بتنفيذها روابط مياه وصرف صحي بلدية – ستكون 369 مليون ش.ج مع تفويض بالتعهد (البند رقم 58.01.01). تُستخدم الميزانية للمشاركة في استثمارات في أجهزة مياه وصرف صحي في السلطات التي أقامت رابطة حسب قانون روابط المياه والصرف الصحي، 2001. سيتم تحديد سقف المعونة حسب معايير تأخذ بالحسبان حجم السلطة المحلية ونوعها، عدد السلطات التي تقيم رابطة مشتركة وغيرها.
مشروع بيت نطوفه – بنية تحتية لتصريف وتجميع مياه الأمطار في غور بيت نطوفه هو أحد المشاريع التي كان على وزارة البنى التحتية تمويلها في إطار خطة تطوير البلدات العربية في الشمال من شهر تشرين الأول 2000. المشروع، الحيوي لتطوير الزراعة في المنطقة، تم تمويله بـ 10 ملايين ش.ج، لكن بين السنتين 2001 و2004 لم تخصص الوزارة المبلغ. في ميزانية 2005 لا يوجد بند مخصص لهذا المشروع الهام.

دائرة أراضي إسرائيل

ميزانية دائرة أراضي إسرائيل سنة 2005 ستبلغ نحو 3,5 مليار ش.ج، وهو انخفاض بأكثر من 630 مليون ش.ج مقارنة بـ 2004. تنشط دائرة أراضي إسرائيل بتخطيط، تطوير وتسويق أراضٍ تمتلكها الدولة لأهداف مختلفة: السكن، الصناعة، التجارة وغيرها.
البند الأكبر في هذه الميزانية مخصّص لتخطيط بنًى تحتية وإخلاءات لأغراض التطوير. حسب أقوال وزارة البنى التحتية، فهذا هو، تقريبًا، البند الوحيد المشار إليه لـ"أوساط الأقليات"، وسيقف سنة 2005 عند نحو 1,2 مليار ش.ج. ستُخصص منها للوسط العربي سنة 2005 (البند 98.03.05) 93 مليون ش.ج، وهو مبلغ شبيه بالمبلغ الذي خُصّص سنة 2004، خصوصًا للبلدات البدوية في النقب، لتغطية المجالات الأساسية التالية:

- تخطيط وتطوير أحياء جديدة في البلدات السبع البدوية القائمة.
- ترميم وتحديث بنًى تحتية في البلدات المذكورة أعلاه حسب قرار اللجنة الوزارية عرب/15.
- تخطيط وتطوير سبع بلدات جديدة – يُخطط لإعمار قسم منها بالسكان سنة 2005.
- تمويل إعداد خرائط هيكلية في بلدات عربية في الشمال.

ميزانيات وزارة البنى التحتية التي خُصصت لتنفيذ تسويات الأراضي مع البدو في النقب لم تُستغل في السنوات الأخيرة، كما هو ملاحظ من معطيات دائرة أراضي إسرائيل من السنوات الأخيرة:

الجدول 38
ميزانيات وزارة البنى التحتية لتسويات الأراضي مع البدو في النقب– 1999-2003
بملايين الشواقل

السنوات	المصروف الفعلي	الميزانية الأصلية
1999	9	140
2000	48	145
2001	39	140
2002	48.4	149
2003	62.1	115

إثر الطلبات المتكررة التي رفعها مركز مساواة سوية مع ممثلي السكان العرب، ونتيجة عدم استغلال الميزانيات التي أشير إليها في الماضي لتسويات الأراضي، فإن قسمًا كبيرًا من المبلغ سيُوجّه هذا العام إلى تطوير بلدات جديدة وقديمة في البلدات البدوية في النقب، كما ذكرنا أعلاه.
سنة 2005 ستزيد دائرة أراضي إسرائيل، بمساعدة وزارة القضاء، من تسريع إجراء تسوية امتلاك الأراضي في النقب، بناء على القرار الحكومي. حسب معطيات دائرة أراضي إسرائيل، فإن حجم الأراضي المطالب بها من قبل العرب في النقب يُقدّر بـ 855 ألف دونم. منها نحو 343 ألف دونم يتملكها العرب والباقي مطالب به إلا أنه غير ممتلك.

تشمل ميزانية دائرة أراضي إسرائيل مبالغ لتطوير الأحياء القديمة في البلدات الثابتة في النقب، حسب قرار اللجنة الوزارية عرب/15. ستركّز الدائرة، أيضًا، على تسويق 4,000 قطعة أرض في الأحياء القديمة التي لم يتم تسويقها بعد. حسب معطيات دائرة أراضي إسرائيل من سنوات سابقة، فإن ميزانية تسويق قطع الأراضي كانت نحو 15 مليون ش.ج في السنة.

4. وزارة الصناعة، التجارة والتشغيل

الصناعة والتجارة

ميزانية وزارة الصناعة، التجارة والتشغيل لدعم القطاعات الاقتصادية – ميزانية عادية (البند 38) ستبلغ سنة 2005 1,642 مليار ش.ج، مقارنة بـ 1,941 مليار ش.ج سنة 2004. وهو انخفاض بنحو 300 مليون ش.ج مقارنة بـ 2004.
ميزانية تطوير المناطق الصناعية سنة 2005 هي 58,8 مليون ش.ج كمصاريف و115,2 مليون ش.ج بتفويض بالتعهد، مخصّص منها نحو 102 مليون ش.ج لتطوير مناطق صناعية جديدة في مناطق تطوير.

في اقتراح الميزانية الذي قدمته لسنة 2005 تذكر وزارة الصناعة والتجارة أنها ستستمر في تطوير مناطق صناعية لـ"الوسط الدرزي والشركسي والوسط العربي – البدوي"، حسب القرار الحكومي من شهر تشرين الأول 2000. من الجدير بالذكر أن هذا القرار يمس تطوير بلدات عربية في الشمال، وأن البلدات العربية، الدرزية، الشركسية والبدوية غير مشمولة فيه. وكذلك، ففي اقتراح الميزانية لسنة 2005 لم يُذكر المبلغ المخصص لتطوير مناطق صناعية في البلدات العربية.
قال ممثلو وزارة الصناعة والتجارة في لقاءات معهم إن الوزارة ستخصص نحو 40 مليون ش.ج لتطوير مناطق صناعية في البلدات العربية سنة 2005. نصف هذه الميزانية ستموّله وزارة المالية، ونصفها الآخر وزارة الصناعة والتجارة. إذا التزمت الوزارة بخطتها، فسيكون ذلك بعد انقطاع طويل: 1998 كانت السنة الأخيرة التي أقامت فيها وزارة الصناعة مناطق صناعية في البلدات العربية.
كان من المفروض سنة 2004 أن تقوم الوزارة بتخصيص 60 مليون ش.ج. خُصّص منها، كما ذكر في رسالة جوابية لمركز مساواة، نحو 5 ملايين ش.ج لاستكمالات تطوير ثانوية في سبع مناطق صناعية في البلدات العربية. في ما يلي تقسيمها:

الجدول 39:
ميزانيات لتطوير مناطق صناعية،2004

المنطقة	المبلغ بملايين الشواقل
أم الفحم	0.8
كفركنا	1.2
الناصرة	0.7
شفاعمرو	1.0
عيلبون	0.5
طمرة	0.5
سخنين	0.3
المجموع الكلي	**5.0**

المصدر: وزارة الصناعة، التجارة والتشغيل، دائرة مناطق التطوير: الرسالة الجوابية إلى مركز مساواة من يوم 17 تشرين الأول 2004.

بالإضافة إلى ذلك، فقد جددت وزارة الصناعة سنة 2004 أعمال التطوير في المنطقة الصناعية عيلوط التي بدأت سنة 2001، وقد خصّصت لهذا الغرض 5 ملايين ش.ج قامت بجبايتها من مستثمرين تملّكوا قطع أراضٍ في المنطقة الصناعية قبل أكثر من سنتين.

حسب خطة التطوير وحسب القرار الحكومي الذي تقتبسه الوزارة، كان عليها أن تخصص في السنوات 2001-2004 نحو 200 مليون ش.ج لتطوير وإقامة 16 منطقة صناعية محلية و6 مناطق صناعية إقليمية (أربع مناطق في الجليل ومنطقتان في المثلث). لكن وزارة الصناعة والتجارة لم تقم بأداء واجبها في خطة التطوير. يوجد اليوم بعض المناطق الصناعية والمهنية الجاهزة للتطوير، تقف على رأسها المنطقتان الصناعيتان في الناصرة وأم الفحم.

الوسائل الأساسية لتشجيع الصناعة وميزانية تمويلها سنة 2005 هي:
- تشجيع نشاط البحث والتطوير في الصناعة (نحو 1,056 مليار ش.ج).

- تشجيع استثمارات رؤوس الأموال (446 مليون ش.ج).
- صندوق تشجيع التسويق إلى خارج البلاد (35 مليون ش.ج).
- تشجيع المصالح الصغيرة، بما في ذلك مشروع التربية التجارية (نحو 22 مليون ش.ج).

سيتم تقليص هذه الميزانيات سنة 2005 بشكل ملحوظ مقارنة بسنة 2004، ولا تقوم وزارة الصناعة والتجارة بتخصيص ميزانية خاصة داخلية للوسط العربي.

يوجد في الوسط العربي نقص في المنشآت الصناعية، خصوصًا في المصانع المتطورة، والمصانع القائمة لا تلبي معايير تلقّي الدعم حسب الخطط. لذلك، فإن المبلغ، عمليًّا، الذي يستغله الوسط العربي في أطر التشجيع المختلفة منخفض جدًّا، ولا يزيد عن ملايين معدودة. كما أن سلطة المصالح الصغيرة، الموجودة تحت مسؤولية وزارة الصناعة والتجارة، أعدت سنة 2000 خطة لتطوير مصالح صغيرة ونشاطات اقتصادية في الوسط العربي بمبلغ قدره نحو 270 مليون ش.ج، لكن تم دفن الخطة.

التشغيل

بنود الميزانية الأساسية في مجال العمل هي:

- القوى البشرية، التخطيط والتوجيه: ستقف الميزانية لسنة 2005 عند نحو 443 مليون ش.ج، مقارنة بـ 409,9 مليون ش.ج سنة 2004.
- منها، ميزانية شعبة تشغيل النساء التي ستقف عند نحو 336 مليون ش.ج، مقارنة بـ 328 مليون ش.ج سنة 2004.
- ميزانية شعبة التأهيل المهني لسنة 2005 التي ستقف عند نحو 597 مليون ش.ج، مقارنة 677 مليون ش.ج سنة 2004.
- منها، ميزانية دورات البالغين لسنة 2005 التي هي 93 مليون ش.ج، مقارنة بـ 107 ملايين ش.ج سنة 2004.

في قرارات الحكومة المتعلقة بالبلدات العربية طُلب من وزارة التشغيل أن تضيف كل سنة 67 مليون ش.ج لمجالين أساسيين: دورات الهندسيين والتأهيل المهني للبالغين، بما في ذلك دورات واستكمال دراسة للنساء العربيات. شكلت هذه المبالغ نحو 10% من ميزانية شعبة التأهيل المهني ونحو 5% من ميزانية قضايا العمل.
حسب تعليمات الميزانية في السنوات الأربع الأخيرة، بما في ذلك ميزانية 2004، صحيح أن هذه المبالغ مشار إليها، إلا أن تجربة الماضي تعلمنا أن خطط وزارة الصناعة، التجارة والتشغيل غير واضحة، وليس واضحًا كيف سيتم استغلال هذه الميزانيات لفائدة السكان العرب. خطط وزارة التشغيل غير واضحة، أيضًا بالنسبة إلى جهات حكومية من المفروض أن تراقب نشاطها في مجال التأهيل المهني لدى السكان العرب.

إن المبالغ المالية التي استثمرتها الوزارة في "تطبيق" الخطة لم تنجح في إحداث تغيير إيجابي في ثلاثة مجالات:
نسب البطالة لم تنخفض: غالبية بؤر البطالة لا تزال في البلدات العربية.
نسبة مشاركة النساء العربيات في قوة العمل بقيت متدنية جدًّا حتى إنها انخفضت.
التركيبة المهنية والقطاعية للقوة العاملة المشغَّلة لا يزال يعبر عن ضعف، ولم يتحسن.

إثر الارتفاع المقلق في نسب البطالة في البلدات العربية، من المهم جدًّا تطبيق خطط التأهيل المهني، يجب إعداد خطط للتأهيل المهني خصوصًا للشباب وللفتيات العربيات، اللائي نحو 83% منهن لا يشاركن في قوة العمل. يجب تخصيص خطط لتوسيع مشاركة النساء في قوة العمل وخطط لملاءَمة التأهيل الذي يتلقاه الشباب لمتطلبات السوق.
يجب أن نطمح إلى تغيير ملموس في التركيبة التشغيلية للعاملين العرب وإلى سدّ الفروق بينهم وبين المشغَّلين اليهود. اليوم، 67% من العاملين العرب مصنّفون كغير مهنيين أو كمهنيين في قطاعات البناء والخدمات الخفيفة، و1,5%، فقط، يشغلون وظائف مديرين في مؤسسات عامّة.

الجدول 40
توزّع المشغَّلين العرب واليهود حسب المهن 1990 ، 1996 و 2002

	العرب			اليهود	
	1990	1996	2002	1990	2002
المهنة					

المجموع الكليّ	100	100	100	100	100
1. أكاديميون	3.5	4.9	7.1	9.3	14.4
2. أعمال حرة وتقنيون	8.7	8.0	11.1	17.6	16.2
3. مديرون	1.3	4.5	2.3	5.8	8.1
4. موظفون	6.3	6.1	7.0	18.6	18.6
5. وكلاء، موظفو بيع وخدمات	21.1	13.7	17.2	22.1	18.7
6. عمال مهنيون في الزراعة	7.0	2.6	1.5	3.4	1.5
7. عمال مهنيون في الصناعة، في البناء وفي قطاعات أخرى	42.3	49.7	39.4	21.1	15.5
8. عمال غير مهنيين	9.8	13.5	13.7	2.1	7.2

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الدليل السنوي الإحصائي 1991، 1997 و2003. اللوح رقم 12.19

5. وزارة الرفاه

ميزانية وزارة الرفاه لسنة 2005 ستبلغ نحو 4 مليارات ش.ج، منها نحو 1,095 مليار ش.ج مصروفات مشروطة بمدخول. الميزانيات في البنود الأساسية لسنة 2005 هي خدمات شخصية واجتماعية – 1,859 مليار ش.ج (مقارنة بـ 1,8 مليار ش.ج في 2004)؛ إعادة التأهيل- 460 مليون ش.ج؛ خدمة المتخلّف – 1,076 مليار ش.ج؛ خدمات الإصلاح والشبيبة المنقطعة: 240 مليون ش.ج.

رغم ضائقة السكان العرب، لا تقوم وزارة الرفاه بشكل دقيق ومؤسّس بالاعتناء بعوامل الضائقة ولا تقوم بإعداد أية خطة لمعالجة المشاكل الاجتماعية فيها. خطة التطوير الحكومية من شهر تشرين الأول 2000 لم تشتمل على ميزانية لتطوير خطط رفاه في الوسط العربي. في كانون الثاني 2001 أعدت وزارة الرفاه خطة لتطوير برامج رفاه بتكلفة إجمالية قدرها نحو 230 مليون ش.ج (بأسعار 2001)، شملت، بين أشياء أخرى، إضافة 120 مِلاكًا جديدًا إلى أقسام الخدمات الاجتماعية في السلطات المحلية العربية، لكن الخطة لم تطبّق.

حسب المعطيات الأخيرة المراقبة من سنة 2002 – قبل التقليصات الكبيرة سنة 2003 – فإن الميزانيات التي تحولها وزارة الرفاه إلى السلطات المحلية العربية تشكل 8%، فقط، من مجمل الميزانيات التي يتم تحويلها إلى السلطات المحلية في البلاد، رغم أنه من المعروف أن وزن المواطنين العرب بين السكان، وأكثر من ذلك وزنهم بين السكان الفقراء والمحتاجين، هو أعلى بكثير. نتيجة لذلك، فإن معدل المصروف للمواطن في مجال الرفاه في السلطات المحلية العربية يصل إلى نحو 70% من المصروف لساكن في السلطات المحلية اليهودية.

خدمة الطفل والشباب

قسم ملحوظ من ميزانية قسم الخدمات الشخصية والاجتماعية مخصص لأطر العناية بالأطفال المحتاجين والأطفال في خطر في مجالين أساسيين: العلاج خارج البيت، بما في ذلك الداخليات، المموّل سنة 2005 بـ 502 مليون ش.ج؛ والعلاج بين الجمهور، المموّل بنحو 88 مليون ش.ج.

إتضح سنة 2004 لمركز مساواة، الذي عالج الموضوع سوية مع المركز للتعددية اليهودية وفوروم مديري الخدمات الاجتماعية في السلطات المحلية العربية، أن وزارة الرفاه تخصص بشكل ثابت حصصًا وميزانيات منخفضة للسكان العرب. يتضح من المعطيات التي تلقيناها أن وزارة الرفاه تخصص 11%، فقط، من مجمل حصصها للأطفال العرب: 1,041 من نحو 9,465 حصة تم توزيعها سنة 2004.

من أجل إصلاح الغبن التمس مركز مساواة، المركز للتعددية اليهودية وفوروم مديري أقسام الخدمات الاجتماعية في السلطات المحلية العربية إلى المحكمة العليا.

في ميزانية 2005 نحن نطالب بـ:

- رفع نسبة الحصص المحوّلة للأطفال العرب بشكل يلبي الاحتياجات.
- رفع نسبة تحويل الحصص في الميزانيات، لتتمكن أقسام الرفاه من استغلال ميزانيات كبيرة.
- رفع القيد الذي يحدد أن السلطة المحلية تتلقى على الأقل 80% من الحصص التي تلقتها في السنة السابقة، لأن هذا الطلب يثبّت اللامساواة في توزيع الحصص. يجب توزيع الحصص بشكل متساوٍ أو حسب الاحتياجات الحقيقية للسلطات المحلية المختلفة.

الجدول 41:
حصة السكان العرب في ميزانية الرفاه، معطيات مراقبة 2001-2002

	2002		2001	
مدخولات من مصادر حكومية	بألوف الشواقل الجديدة	بالنسب المئوية	بألوف الشواقل الجديدة	بالنسب المئوية
مجمل السلطات	2,280,626	100	2,086,244	100
حصة السلطات العربية	189,108	8.3	166,859	8.0
المصروف للساكن	بالشاقل الجديد	بالنسب المئوية	بالشاقل الجديد	بالنسب المئوية
سلطات يهودية	526	141	501	148
سلطات عربية	374	71	339	68

المصدر: مركز الحكم المحلي، معطيات مراقبة لسلطات محلية لسنة 2002، تشرين الثاني 2003.

6. وزارة الصحة

ميزانية وزارة الصحة لسنة 2005 هي 16,824 مليار ش.ج، منها نحو 2 مليار مصروفات مشروطة بمدخول. الميزانية سنة 204 هي نحو 15,4 مليار ش.ج.
ميزانية التطوير التابعة إلى وزارة الصحة لسنة 2005 هي 190 مليون ش.ج، مقارنة بنحو 200 مليون ش.ج سنة 2004 (إنخفاض قدره نحو 10 ملايين ش.ج).

حسب السياسة الحكومية، التي تراجعت تدريجيًّا عن تمويل سلة الخدمات العامة، تستمر الخدمات الصحية العامة، أيضًا، بالتقلص، سواء أكان ذلك بتقليص سلة الخدمات أم بتقليص ميزانيات تطوير البنى التحتية للجهاز الصحي. كانت ميزانية التطوير سنة 2001 نحو 397 مليون ش.ج. **ميزانية 2005 هي أقل من نصف ميزانية 2001.**
إن المبلغ المخصص في إطار ميزانية التطوير (التي تشتمل هذا العام على مبلغ لمرة واحدة قدره 28 مليون ش.ج لتحسين البنى التحتية في أقسام الخدج ومراكز العلاج بالأشعة)، لبناء أقسام علاج سريري سيكون نحو 26,5 مليون ش.ج، مقارنة بـ 30 مليون ش.ج سنة 2004 و49,3 مليون ش.ج سنة 2003. تم سنة 2002 تخصيص 117 مليون ش.ج لذلك. كما قررت الحكومة تأجيل إضافة 110 أسرّة علاجية في المستشفيات في أرجاء البلاد.

تنوي وزارة الصحة الاستمرار في السنتين 2005-2006 في تطبيق خطة قومية تمت بلورتها سنة 1998 لتطوير أقسام معالجة سريرية في مستشفيات حكومية وعامة. المستشفيات العامة المشمولة في الخطة هي: لنيادو، سوروكا، الكرمل، مئير، المركز الطبي على اسم رابين ومستشفى يوسفطال في إيلات. **المستشفيات الثلاثة في الناصرة – المستشفيات العامة الوحيدة في الوسط العربي – لم تُشمل في الخطة.**
خصصت وزارة الصحة سنة 2002 20 سريرًا للمستشفيات الثلاثة في الناصرة، من أصل 450 سريرًا خصصتها في السنة نفسها. في سنوات الخطة الخمس تمت إضافة نحو 2,300 سرير في المستشفيات الحكومية والعامة. 20 سريرًا هي أقل من 1% من عدد الأسرّة المضافة.
تستمر وزارة الصحة في عرض المشاريع التي تنوي استكمالها خلال سنة 2005، مشاريع جاء ذكرها، أيضًا، سنة 2004. سيتم سنة 2005 استكمال إضافة 157 سريرًا علاجيًّا في مستشفيات حكومية. كما أن هناك خطة لإضافة 408 أسرّة لأقسام مختلفة في مستشفيات عامة، حسب التفصيل الآتي:

الجدول 42:
إضافة أسرّة للمستشفيات،2004-2005

المستشفيات	عدد الأسرّة
لنيادو (نتانيا)	87
سوروكا (بئر السبع)	153
الكرمل (حيفا)	26
مئير (كفارسابا)	81
رابين (بيتح تكفا)	61
المجموع الكليّ لسنة 2004	408

المصدر: إقتراح الميزانية لسنة 2004، الصفحة 110؛ إقتراح الميزانية لسنة 2005، الصفحة 106.

تخطط وزارة الصحة لمشاريع جديدة من دون أن تذكر موعد البدء بتنفيذها. ذُكرت هذه المشاريع، أيضًا، في اقتراح الميزانية لسنة 2004:

الجدول 43:
مشاريع جديدة لوزارة الصحة،2004-2005

المستشفى	المشاريع
برزلاي (عسقلان)	شعبة للأطفال، غرف عمليات، غرفة طوارئ، شعبة المحاكاة
بوريا (طبريا)	شعبة للعلاج الفوري ومراكز، مبنى للتوليد
نهريا	شعبة للعلاج الفوري، العلاج المكثّف ومستشفًى محميّ
بني تسيون (صفد)	أقسام داخلية
شاعر منشيه (الخضيرة)	مبنى خدمات طبية وتدبيرية

المصدر: إقتراح ميزانية وزارة الصحة لسنة 2004، الصفحة 111. إقتراح ميزانية وزارة الصحة لسنة 2005، الصفحة 109.

المستشفيات الثلاثة في الناصرة غير مشمولة، ثانية، في الخطة لسنة 2005 أو في التخطيط المستقبلي.

حسب خطة تطوير البلدات العربية كان على وزارة الصحة أن تموّل بناء محطات صحية في البلدات العربية بميزانية إجمالية قدرها 10 ملايين ش.ج، لكنها لم تفِ بتعهداتها: سنة 2003 أشير إلى 1,7 مليار ش.ج جديد لبناء محطات لصحة العائلة في البلدات العربية، وسنة 2004 تم تخصيص نحو 885 ألف ش.ج لبناء محطات لصحة العائلة في البلدات العربية، نحو 0,4% من مجمل بند الميزانية ذي العلاقة في السنة نفسها.

7. وزارة التربية، التعليم والرياضة

بلغت ميزانية وزارة التعليم للعام 2005 حوالي 25.9 مليار شيكل، وهو مماثل للمبلغ الذي تم اقتراحه في العام 2004.

من بين الأهداف التي تشدد عليها الوزارة للعام 2005 نشير الى أمرين اثنين:

- الاستعداد لتنفيذ توصيات لجنة دوبرات – مجموعة المهمة القومية لدفع التعليم في اسرائيل قدمًا.
- تقليص الفجوات وتحسين التحصيل والانجازات في التعليم: تفعيل برامج لرفع نسبة مستحقي شهادة بجروت، وتفعيل برامج للحدّ من التسرّب من المدارس.

مبدئيًا، كان يمكن لهذه الأهداف أن تساهم في تحسين جهاز التعليم العربي، لكن كان يجب على وزارة التعليم أن تشدد في إطار أهدافها للعام 2005 على الحاجة في سدّ الفجوات بين التعليم العربي والعبري.

تذكر وزارة التعليم أنها ستواصل العمل وفق خطة تقسيم الميزانيات التي بدأت في السنة الدراسية 2004، التي ترتكز على مقاييس تفضيلية للطالب في التعليم الابتدائي، وفقا لتوصيات لجنة شوشاني. ووفقا لقرار الحكومة من تاريخ 15 أيلول 2003، فان طريقه تقسيم الميزانية على اساس تفضيلي ستطبق ايضًا في التعليم فوق الابتدائي. إن نجاعة هذ الطريقة في كل ما يتعلق بسد الفجوات هي غير أكيدة.

فجوات في الميزانيات للطلاب العرب والطلاب اليهود

أظهر استطلاع لحجم الاستثمار في مجال التعليم للعام 2001، والذي أصدرته دائرة الاحصاء المركزية، في بداية آب/أغسطس، وجود فجوة كبيرة في الميزانيات التي يصرفها جهاز التعليم على الطلاب العرب واليهود:

الجدول 44

استطلاع حجم الاستثمار في التعليم، 2001، بالـ ش.ج

البند	التعليم العربي	التعليم الحريدي	التعليم العبري العام	نسبة ما يصرف على الطالب العربي ممّا يصرف على الطالب اليهودي
مصاريف – معدل عام*	862	10,706	4,935	17.5
مصاريف – لا يشمل المدارس الداخلية	852	6,880	3,501	24.3
مصادر عامة**	534	4,120	1,779	30.0
مصادر خاصة	318	2,760	1,724	18.4
مصاريف من دفعات الأهل	162	1,354	1,193	13.6

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، بيان للصحف 2004/205، 3 آب/أغسطس 2004.

* يشير الاستطلاع الى وجود مدخولات بدلاً من المصاريف، لكن في نظام ميزانية متوازنة فان المدخولات مساوية لكل المصاريف على الطالب.

** المدارس الداخلية غير مشمولة.

الرسم البياني 13

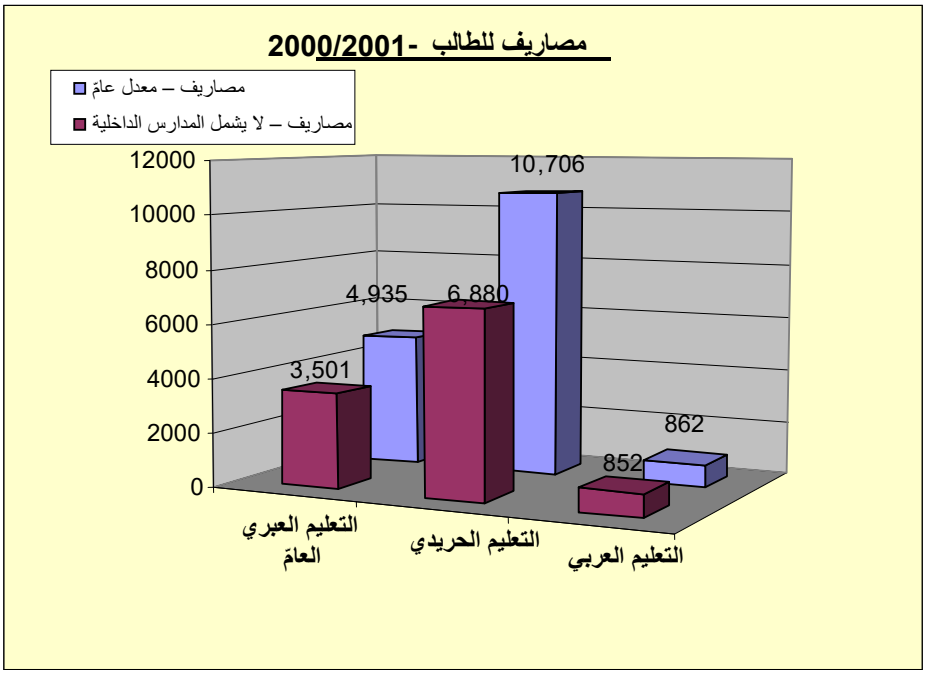

الخطة الخمسية لتطوير التعليم العربي

كانت سنة 2004 هي السنة الأخيرة لتطبيق الخطة الخمسية حسب توصيات ثلاث لجان عينها وزير المعارف في العام 1997، لفحص الفجوات وتخصيص موارد للتعليم العربي والتعليم العبري. بلورت اللجان الثلاث برامج بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 1.5 مليار ش.ج، وتبنت وزارة التعليم البرامج الثلاثة، وخصصوا لها ميزانيات لأول مرة في ميزانية العام 2000، لكن بمبالغ أقل من الاحتياجات التي أشير اليها في التوصيات.

تذكر وزارة التعليم، في مستند تم عرضه أمام لجنة متابعة قضايا التعليم العربي ومركز مساواة في أيلول/سبتمبر 2004، أنه في السنوات 2000-2004 بلغ مجمل الميزانية لتمويل الخطة الخمسية 258 مليون ش.ج. يتضمن هذا المبلغ مجالات ونشاطات لم تكن من بين التوصيات الأصلية. وفي المقابل، يتضح من معطيات الميزانية للسنوات 2000-2004 أن الميزانيات التي تمّ تحديدها وتوظيفها كانت ناقصة مقارنة بالخطة الأصلية. وبلغ مجمل الميزانيات الناقصة لتطبيق الخطة الخمسية في نفس تلك السنوات حوالي 65 مليون ش.ج.

الرسم البياني 14

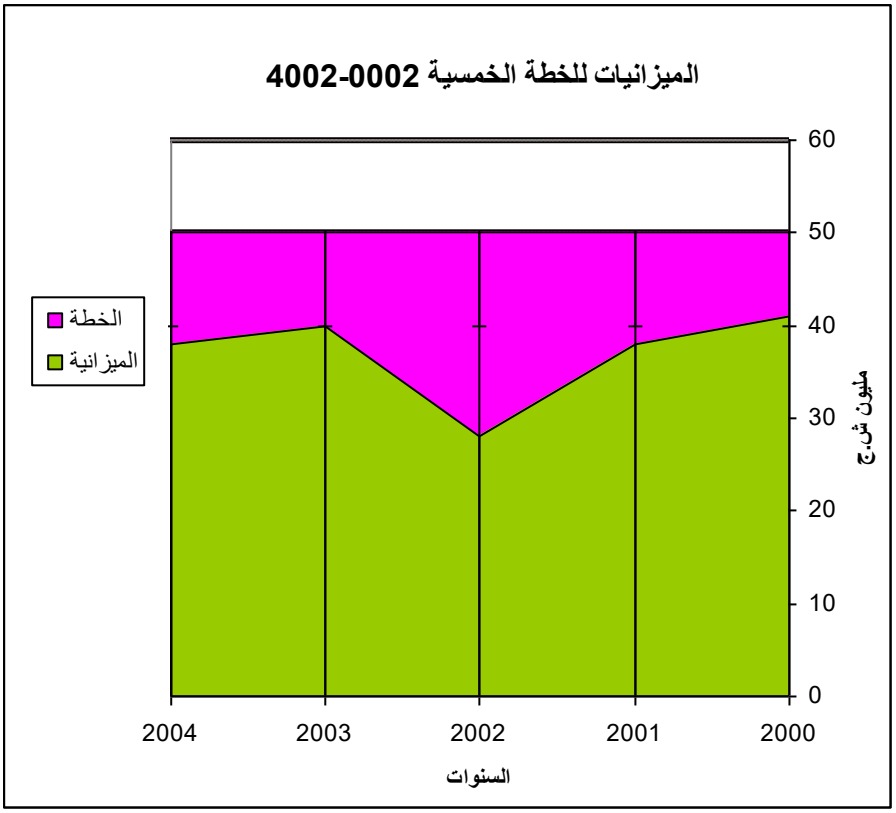

ميزاينات حسب الخطة: 250 مليون ش.ج. ميزانيات ناقصة: 65 مليون ش.ج.

الميزانية المحددة لتطوير التعليم للـ"أقليات" للعام 2005 هي حوالي 39.2 مليون ش.ج، من ضمن ميزانية شاملة تبلغ 1.048 مليار ش.ج للدائرة التربوية، أي أقل من 4%. وهذه هي الميزانية الوحيدة المحددة لتطوير التعليم العربي في اقتراح ميزانية وزارة التعليم للعام 2005. إننا نشكّ في إمكانية تحقيق سلسلة الأهداف التي وضعتها وزارة التعليم نصب أعينها، بواسطة ميزانية قليلة كهذه.

ما زالت الفجوات في الاستثمار والنتائج بين التعليم العربي والتعليم العبري واسعة جدًّا، على الرغم من تطبيق الخطة الخمسية جزئيًّا، وإنجازاتها القليلة. ووفق معطيات وزارة التعليم ودائرة الإحصاء المركزية، فان نسبة مستحقي شهادة البجروت لم تتغير بين العامين 2001-2002 وبين العامين 2002-2003، وبقيت 31% من كافة أبناء سنّ 17 عاما. ولدى أبناء سن 17 عاما من اليهود فان نسبتهم هي 53%، أي ما زال هناك فرق بين الهرب واليهود بـ 22% في استحقاق شهادة البجروت.
في المستند الذي تم عرضه على لجنة متابعة قضايا التعليم أشار كاتبو المستند إلى أنه بين 2001 و 2003 ارتفعت نسبة مستحقي شهادة البجروت من 33.1% الى 36.3%، لكن لم تتم الاشارة الى الفرق بين الطلاب العرب والطلاب اليهود. يجدر الذكر أن الارتفاع بحوالي 1,000 طالب تقدموا لامتحانات بجروت في الرياضيات خلال ثلاث سنوات كان أقل من نسبة الزيادة الطبيعية في عدد الطلاب في نفس تلك السنوات، وبالاضافة الى ذلك لم يطرأ أي تحسن على مستوى شهادات البجروت لدى الطلاب العرب.
كما أن نسب التسرب من المدارس ما زالت لدى العرب ضعف ما هي عليه لدى اليهود: 11.1% في التعليم العربي مقابل حوالي 5.6% في التعليم العبري.

الجدول 45

نسبة المتسربين من صفوف التاسع - الحادي عشر، 2001/2000 – 2003/2002

	2001/2000	2002/2001	2003/2002
التعليم العبري	6.0	5.6	5.3
التعليم العربي	12.0	11.1	10.1

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، بيان للصحف رقم 2004/176، 7 تموز/يوليو 2004. اقتراح ميزانية وزارة التعليم للعام 2005، ص 164.

الرسم البياني 15

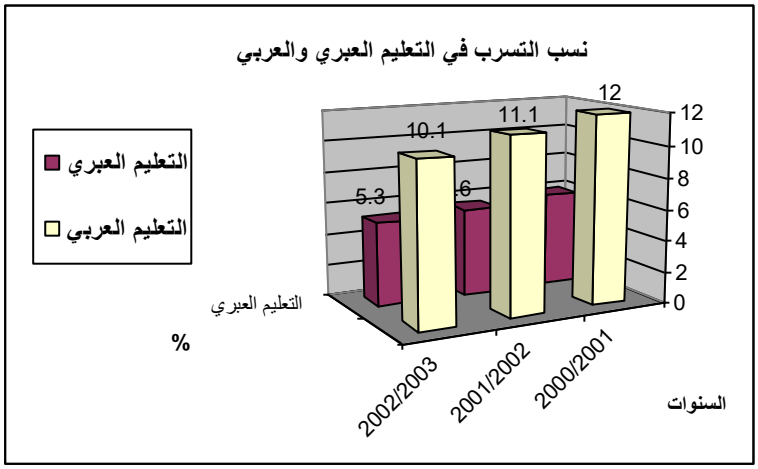

الجدول 46
النتائج: نسبة مستحقي شهادة البجروت

	تعليم عبري 02/2001	03/2002	تعليم عربي 02/2001	03/2002
من بين الممتحنين	70	70	59	57
من بين أبناء 17	53	53	31	31
نسبة الممتحنين	71	75	49	*55

* نسبة شبيهة بنسبة الممتحنين في السنة الدراسية 1999-2000.
المصدر: اقتراح ميزانية وزارة التعليم للعام 2005 ص 170.

"شاحر" – قسم خدمات التعليم والرفاه

قسم "شاحر" مسؤول عن تطوير الطلاب من شرائح سكانية ضعيفة في مناطق التطوير، وفي الأحياء في ضائقة. يدير هذا القسم 11 برنامجا تعليميا مختلفًا، من بينها:

- برنامج الرفاه التربوي في البلدات – في العام 2004 شارك في هذا البرنامج 106 بلدات.
- ترميم الأحياء – برنامج متعدد الوزارات: هدف هذا البرنامج هو تقليص الفجوة التعليمية في داخل البلدات. إن حوالي 100 بلدة وحي في ضائقة شاركت في هذا البرنامج في العام 2004.
- برنامج العناية لزيادة نسبة مستحقّي شهادة البجروت والتوجّه الى المؤسّسات العليا – 180 طالبًا من كلّ الأوساط اشتركوا في البرنامج في العام 2004.
- برنامج "بيرح".

ميزانية قسم "شاحر" (24-02) للعام 2005 هي حوالي 95.9 مليون ش.ج، أي بزيادة 10 مليون ش.ج مقارنةً مع العام 2004.

كذلك، ولتمويل برامج الوزارة تم تخصيص 91.8 مليون ش.ج (26-02) لتمويل البرامج في التعليم الابتدائي في العام 2005، مقارنة بحوالي 90 مليون ش.ج في العام 2004؛ وحوالي 4.5 مليون ش.ج (27-02) لتمويل البرامج في التعليم فوق الابتدائي في العام 2005، مقارنةً بـ 4 ملايين ش.ج في العام 2004.

خصصت وزارة التعليم في السنوات الأخيرة أقل من 10% من هذه الميزانيات لتمويل فعاليات "شاحر" في مدارس عربية. وفي أعقاب الالتماس الى محكمة العدل العليا الذي قدّمته لجنة متابعة قضايا التعليم في الوسط العربي، تقرّر

أن على وزارة التعليم أن تخصص مبالغ أعلى للتعليم العربي في قسم "شاحر" – على الأقل 20%، لكن قرار الحكم هذا لم يطبق: إن المعطيات في اقتراح الميزانية هي أقل مما هو مطلوب حسب قرار محكمة العدل العليا، وحسب احتياجات التعليم العربي، خصوصًا على ضوء الفجوات الموجودة بين الأوساط المختلفة. إن اقتراح الميزانية للعام 2005 لا يفصّل حصة التعليم العربي من ميزانية "شاحر"، لكن حسب تعليمات الميزانية للسنوات الأخيرة، تظهر الصورة الآتية:

الجدول 47
ميزانية قسم "شاحر" – مبالغ بملايين الشواقل

البند	ميزانية 2003	اقتراح ميزانية 2004
02-24 خدمات التعليم والرفاه	116.240	86.51
02-24-57 فعاليات رفاه للأقليات	8.910	*8.069
حصة التعليم العربي من ميزانية "شاحر"	**%6.8**	**%9.2**

* هذا البند مُخصّص للتعليم العربي والعربي الدرزي.

ميزانية التطوير وبناء الغرف التعليمية

ذكر مقرّو الخطة الخمسية في العام 1998 أن التعليم العربي تنقصه على الأقل 1500 غرفة تعليمية، من دون إضافة الحاجة الى غرف تعليمية للتعليم الخاص، أو غرف تعليمية للتعليم ما قبل الالزامي.
ووفق معطيات استطلاع أجرته لجنة متابعة قضايا التعليم العربي في شهر حزيران/يونيو 2004، يتضح أن في السلطات المحلية العربية ما زال هناك نقص بهذا الحجم، ويلزمهم هذا الأمر على مواصلة استئجار غرف في بيوت سكنية والتعليم في مبانٍ غير مناسبة وغير آمنة.

وفق معطيات وزارة التعليم فقد كان عليها أن تبني في السنوات 2001-1998، 1,462 غرفة تعليمية. وكان مستوى التنفيذ 55%: في هذه السنوات تم بناء حوالي 800 غرفة تعليمية – بمعدل حوالي 200 غرفة تعليمية في السنة.
في العام 2002 أصدرت وزارة التعليم تفويضًا ببناء 165 غرفة تعليمية. وفي هذه السنة ايضًا كان مستوى التنفيذ منخفضًا. في العام 2003، ووفق رسالة جوابية أرسلتها المديرة العامة لوزارة التعليم لمركز مساواة في حزيران/يونيو 2004، كان هناك تفويض ميزاني ببناء غرف تعليمية في العام 2003 بمبلغ 53.2 مليون ش.ج، وهو مبلغ أتاح بناء 121 غرفة تعليمية. **وتشير وزارة التعليم إلى أنه صرف مبلغ 22 مليون ش.ج فقط، وهو ما يكفي لبناء 45 غرفة تعليمية فقط.** إذًا، مستوى التنفيذ هو 37% من المبلغ التفويض الميزانيّ. في العام 2004، أقرّت وزارة التعليم في رسالتها، بأن ميزانية بناء الغرف التعليمية لم تتبلور بعد. ومعنى ذلك هو أن الوزارة امتنعت حتى الآن عن تحرير أي إذن من ناحية الميزانية، على الرغم من أن الميزانية المحددة، حسب تعليمات الميزانية لبناء متواصل للغرف التعليمية للعام 2004 هي 94 مليون ش.ج (حوالي 190 غرفة تعليمية).
تنشر وزارة التعليم معطيات غير محددة المعنى ومتناقضة في جزء منها في ما يتعلق بحجم بناء الغرف التعليمية في المدارس العربية. المبلغ المخصص لبناء غرف تعليمية في جهاز التعليم العربي للعام 2005 غير مذكور، وميزانية تحديث المباني في المدارس العربية غير واضحة.

الجدول 48
ميزانيات لبناء غرف تعليمية وتحديث المباني 2005 – المبالغ بملايين الشواقل

البند	ميزانية 2004	ميزانية 2005
600210 بناء غرف تعليمية	293.05	351.60
600601 تحديث المباني في جهاز التعليم	*40.64	40.53

* هذه الميزانية لم تطبّق بكاملها.

تطبيق خطة الحكومة (القرار 2467)

يتضح من التقرير الذي قدم للجنة الوزارية لشؤون الأقليات في تموز/يوليو 2004 أنه من بين ميزانية متراكمة شاملة للسنوات 2001-2003 بمبلغ 875 مليون ش.ج، استغلت وزارة التعليم 648.8 مليون ش.ج فقط، واقتصر مستوى التنفيذ على حوالى 74% من الخطة:
لم يتمّ تطبيق ميزانية بنحو 110 ملايين ش.ج لبناء غرف تعليمية في نفس السنوات. من بينها 79 مليون ش.ج كان من المفروض تنفيذها في اطار الخطة الشاملة حسب طريقة PFI. وهي خطة اقترحتها الحكومة في 2002-2003، وبحسبها كان يتوجب عليها بناء حوالي 750 غرفة تعليمية لجهاز التعليم العربي في نفس تلك السنوات، ولكن لم ينفذ شيء من هذا في نهاية المضاف. وحتى الآن لم يتمّ اقتراح أي خطة بديلة.

الثقافة والرياضة

لا تذكر وزارة التعليم في اقتراح الميزانية الخاصة بها حصة المواطنين العرب في مجالي الثقافة والرياضة.
بلغت ميزانيات دعم المؤسسات الثقافية، الفنية والبحثية في العام 2005 نحو 448 مليون ش.ج، مقارنةً بـ 422 مليون ش.ج في العام 2004.
بلغت الميزانية المخصصة لسلطة الرياضة في العام 2005 نحو 20.5 مليون ش.ج، مقارنةً بـ 10.846 مليون ش.ج في العام 2004 و 16.437 مليون ش.ج في العام 2003. ستبلغ ميزانية دائرة الرياضة 50.3 مليون ش.ج، مقارنةً بـ 49 مليون ش.ج في العام 2004، المخصصة لدعم الرياضة. وكان حجم الميزانية في هذا البند في العام 2003 نحو 69.1 مليون ش.ج.

على أية حال، لم تصرف وزارة التعليم في السنوات الأخيرة، المبالغ الخاصة بتطوير الثقافة والرياضة لدى المواطنين العرب، وفق قرار الحكومة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2000. ولم يبنَ بعد ملعب كرة القدم الذي وعد رئيس الحكومة ببنائه لفريق سخنين الحائز على بطولة الدولة.
حسب خطة تطوير البلدات العربية، كان يفترض بوزارة التعليم ان تموّل بناء مبانٍ عامة وأن تدعم تطوير فعاليات ثقافية في البلدات العربية، بمبلغ إجمالي يعادل نحو 34 مليون ش.ج. لم يتم تطبيق هذه الميزانية البتة في العام 2001، وأما في العام 2002 فقد حدّد مبلغ مليون ش.ج تقريبًا من بين حوالي 34 مليونًا. وبلغت الميزانيات التي خصصت لتطوير الفعاليات والمباني العامة في البلدات العربية حوالي 1.5% من مجمل ميزانيته في العام 2002.
في العام 2003 حُدّد في ميزانية الوزارة حوالي 16.34 مليون ش.ج للثقافة، الرياضة والعلوم من ضمن حوالي 34 مليون ش.ج حسب الخطة. وفي العام 2004 كان من المفترض أن تخصص الوزارة حوالي 30 مليون ش.ج لدعم الفعاليات الثقافية، الفنون والرياضة في البلدات العربية: 7 ملايين ش.ج للفعاليات، و 23 مليون ش.ج لبناء مؤسسات ثقافية وتجهيزات رياضية.
وتظهر تعليمات الميزانية للعام 2004 التي سيأتي تفصيلها لاحقً أن وزارة التعليم خصصت حوالي 6 ملايين ش.ج من ضمن حوالي 29 مليون ش.ج، لهذين الفرعين اللذين يقعان ضمن مسؤوليّتها في مجال الثقافة والرياضة: تمويل بناء مؤسسات ثقافية وتجهيزات رياضية، ودعم فعاليات ثقافية وفنية، خلافًا لخطة تطوير التعليم العربي في الشمال. هذا يعني أنه خصّص لهذا الفرعين اللذين كانا حتى السنة السابقة ضمن مسؤولية وزارة العلوم، الثقافة والرياضة وحوّلا إلى وزارة التعليم ليصبحا ضمن مسؤوليتها، 20% من المبلغ الأصلي حسب خطّة التطوير:

الجدول 49
ميزانية وزارة التعليم لدعم الثقافة والرياضة، 2004

الموضوع	الميزانية حسب خطة 2004	ميزانية محددة بالفعل 2004	ميزانيات ناقصة	حجم البند ذات الصلة	حصة المواطنين العرب من الميزانية
بناء مؤسسات ثقافية وتجهيزات رياضية	7.0 مليون ش.ج	1.0 مليون ش.ج	6.0	422.03 2031	%0.2
دعم الفعاليات الثقافية والفنون	22.0	4.838	17.1	422.03 2031	%1.1

توصيات لجنة دوبرات*

إن رفع مستوى التعليم لدى المواطنين العرب وتحقيق المساواة عبر جهاز تعليم عام وجيد هما من ضمن الأهداف الهامة لدى مركز مساواة. وكما تنصّ كذلك الوثائق العالمية لحقوق الطفل فإن وجود جهاز تعليم يتّسم بالجودة العالية والمساواة لكل مواطني الدولة هو أحد شروط قيام مجتمع عصري ودمقراطي.

يذكر تقرير دوبرات أن أحد الأهداف الأساسية للخطة القومية الجديدة هو تقليص الفجوات في مجال التعليم. لكن، وعلى الرغم من حسن نواياه هذه، فإن الخطة الجديدة تعامي من نواقص عدة في ما يتعلق بالمدارس العربية.

وبغية تقييم ما إذا كانت الخطة قادرة على تحقيق الأهداف الهامة والحيوية للمواطنين العرب، يتوجب علينا فحص الأدوات والآليات العملية المقترحة من قبل اللجنة، وعدم الاكتفاء بتصريحاتها. إننا نود أن نشدد على أن هذا الأمر لأن الحكومة صادقت في السنوات الأخيرة على بعض البرامج والخطط لتطوير التعليم العربي، غير أن أيًّا منها لم يطبق بشكل كاملٍ، أو حتى لم يطبق البتة.
إن التعليم العربي، والذي هو في وضع أصعب من وضع التعليم في الوسط اليهودي، يستدعي اهتمامًا خاصا، وهو ما لم ينعكس في تقرير دوبرات. ولكون هذه الخطة هي خطة قومية فإنها تتطرق الى موضوع التعليم في البلاد كافة. أما التعليم العربي، بمشاكله الخاصة وخصوصية الوسائل المطلوبة للتعامل معه، فهو لا يحظى بالعناية المرجوة والمطلوبة في إطار الخطة.

"لأن كل طفل يستحقّ أكثر"

السؤال الأساسي الذي نطرحه هنا، ومن خلاله نقوم بمعاينة الخطة، هو: **هل تقترح هذه الخطة الجديدة أدوات عملية ناجعة تضمن رفع مستوى التعليم لدى المواطنين العرب، وتؤدي الى تحسين مكانتهم من الناحية الاجتماعية – الاقتصادية؟**

في اعتقادنا، يستدعي تحسين التعليم العربي وتقليص الفجوات القائمة بين مستويات التحصيل لدى العرب واليهود، اتخاذ خطوات عملية:
- سدّ الفجوات والنقص في الاحتياجات، والتي تراكمت على مدى 58 عاما، خصوصًا في مجال البنى التحتية التعليمية. وتترأس سلّم الأولويات الحاجة الماسة في بناء غرف تعليمية ومدارس.
- تخصيص موارد مركزة، وخلال فترة قصيرة، لمعالجة نقاط الضعف ومسبباتها لدى الطلاب العرب، بما في ذلك تخصيص موارد لتشجيع التعليم فوق الثانوي.

* ملاحظات على تقرير دوبرات من قبل أمين فارس، من: مربون وجامعيون يردون على الخطّة القومية للتعليم (تقرير دوبرات)، في النقاش الذي جرى في تل أبيب 6.6.2004 بمبادرة من مركز أدفا.

- تطبيق طرقة تخصيص الميزانيات المميزة للأفضل.

ستضمن هذه الخطوات الثلاث كوحدة واحدة نقطة انطلاق جيدة أكثر للطلاب العرب.

في ظل غياب الوسائل المطلوبة لخلق نقطة انطلاق أفضل من هذه القائمة حاليا، فان تقسيم الموارد بشكل مميز للأفضل التي تقترحها الخطة غير قادرة على سدّ الفجوات. ومن دون الخطوات الثلاث المذكورة أعلاه، والتي هي ليست جزءًا من توصيات لجنة دوبرات، سنحتاج الى وقت طويل من أجل إحداث تغيير إيجابي وجدي في مستوى تحصيل الطلاب العرب.
توصيات دوبرات لا تهتم بسدّ الفجوات؛ وبدلاً من ذلك فانها تتبنى مبدأ "تقليص الفجوات". إضافةً الى ذلك، فان الجزء العملي من تقرير دوبرات لا يعكس إعلان النوايا الإيجابية التي ورد ذكرها في فصل "الرؤيا والأهداف". يقترح واضعو الخطة طريقة لتخصيص الميزانيات وتقسيم الموارد من شأنها أن تخدم اهداف الخطة. ومن الأهمية بمكان أن نذكر هنا النواقص القائمة في هذه الطريقة المقترحة، من وجهة نظرنا.

تخصيص ميزانيات مميزة للأفضل
تقترح الخطة الجديدة أن يتم تمويل التعليم في الروضات والمدارس بصورة مميزة للأفضل حسب الطالب. وأن يفضل سلم تخصيص الميزانيات الطلاب من الفئات الضعيفة، بشكل ملحوظ. ويتم توسيع طريقة تخصيص الميزانيات المميزة للأفضل لتشمل كل مراحل التعليم، لكن تواتر كل طفل من درجات تخصيص الميزانيات تكون موحدة ومتساوية في كل البلاد وفي كل مؤسسات التعليم التابعة لجهاز التعليم الحكومي. **إذا لا يوجد هنا أي تطرق لضرورة تعويض النقص المتراكم في جهاز التعليم العربي.**

- ✘ إن تجارب الماضي تعلمنا أنه من الممكن إخلاء كل مبدأ يدعو الى المساواة من مضمونه، وذلك عن طريق إضافة شروط غير موضوعية وغير عامة عند تنفيذ التوصيات. هذا هو ما حدث مع تقرير شوشاني وتوصياته بشأن المدارس الابتدائية: عند مرحلة التنفيذ أضافوا له معايير وشروطًا، منها مثلاً: تفضيل مناطق الأفضليّة القومية، وهي تميّز ضدّ المواطنين العرب.

تقسيم الميزانية من جديد
تقترح الخطة أن يتمّ تقسيم ميزانيّات التعليم من جديد كتعبيرٍ عن التغيير البنيوي والتنظيمي المقترح في نظام الإدارة والعمل (إقامة عناقيد ومديريات تعليم منطقية، إلغاء المراحل الإعدادية، وتخصيص 90% من أموال الميزانية لروضات الأطفال وللمدارس، وفقط 10% للادارة والمصاريف غير العادية).

- ✘ من وجهة نظرنا، إن فتح الميزانيّة للتقسيم من جديد هو بمثابة فرصة ملائمة لتقسيمها بصورة تضمن تحقيق الأهداف التي ذمرناها سابقًا – خلق فرص متساوية للطلاب العرب.

البناء
في كل ما يتعلّق بالبناء، يقترح تقرير دوبرات – كغيرها من اللجان التي سبقتها – خطّة متعددة السنوات، توجّه من قبل وزارة التعليم، اللطات المحليّة ووزارة المالية. تسعى الخطّة متعددة السنوات إلى سدّ الفجوات بشكل تامّ في مجال البناء والتزوّد بالتجهيزات اللازمة في كل البلاد ولدى جميع الأوساط، وخصوصًا في البلدات العربية والمؤسسات الحريدية وفيرة الأطفال.

- ✘ إننا نعيدها ثانيةً: تبنت الحكومة في السنوت الخمس الأخيرة عدة خطط متعددة السنوات، لكنها لم تنفّذ أو أنها نفّذت بصورة جزئية فقط. ويواجه رؤساء السلطات المحلية العربية سنويًّا صعوبات في فتح السنة الدراسية في موعدها المحدد وبشكل منتظم، خصوصًا في النّقب. وكما يبدو فإنهم سيستمرّون في مواجهة هذه الصّعوبات حتى بعد نشر تقرير دوبرات. حسب تقديراتنا، ثمّة نقص متراكم بـ 1,500 غرفة تعليمية وروضة أطفال على الأقلّ، والتي يجب بناؤها فورًا. وبموازاة هذه الحاجة الملحّة والفورية، تقترح خطّة دوبرات بلورة خطة متعددة السّنوات إضافية.

تحديد الأهداف

- ✘ لكوننا نتحدث عن خطة استراتيجية يفترض بها إحداث تغييرات بعيدة المدى، يجدر بنا تحديد أهداف كمية كمؤشرات للنجاح. يجب أن نحدّد بشكلٍ كمّي بعضًا من الأهداف التالية:

- سريان التعليم ما قبل الإلزامي على كلّ الأطفال في سنّ 3-4؛
- رفع مستوى التحصيل في المواضيع الأساسية مثل العربية، الانجليزية والرياضيات؛
- زيادة نسبة المتقدمين لامتحانات البجروت؛
- زيادة نسبة مستحقي شهادة البجروت؛
- تعزيز التعليم التكنولوجي؛
- زيادة نسبة المتعلمين في مؤسسات التعليم العالي؛
- تعزيز الاتجاهات التعليمية الملائمة لمتطلبات السوق.

التعليم في القرى غير المعترف بها

على ضوء المشاكل الخاصة للتعليم لدى العرب البدو في النقب، وأساسًا في القرى غير المعترف بها، كان يجدر بمجموعة المهمة القومية أن تولي هذا الموضوع اهتماما خاصًا.

عندما يتمّ تبني مبدأ المسؤولية عن كل طفل، حسب الخطة الأمريكية No Child Left Behind فيجب ان يسري هذا المبدأ على آخر طفل في أبعد قرية نائية، أيضًا.

8. وزارة الزراعة والتطوير القروي

ستبلغ ميزانية وزارة الزراعة في العام 2005 ما يعادل 951 مليون ش.ج، مقارنةً بـ 1.093 مليار ش.ج في العام 2004. وهذا بمثابة انخفاض بحوالي140 مليون ش.ج.
وعلى الرغم من الانخفاض الجدي في حجم النشاط في فرع الزراعة في البلاد عامةً وفي الوسط العربي خاصة، إلا أن الزراعة ما زالت مصدر دخل هاما لعائلات كثيرة في الجليل والمثلث (معظم النشاط الزراعي في المجتمع العربي تتركز في منطقة المثلث في زراعة الحقول والورود). إن حوالي 10,000 من بين 315 الف عامل عربي يعتاشون من الزراعة، أي ما نسبته 3.2%، مقارنة بـ 1.9% لدى العاملين العرب (الدليل السنوي الإحصائي 54، القائمة 12.12). ما زال هذا الفرع، رغم تقليصه، قادرًا على تشغيل عاملين كثيرين في مجالات مربحة، مثل تربية الزهور والخضروات للتصدير، زيت الزيتون، تربية الأغنام، وغير ذلك.
حسب خطة التطوير وقرارات الحكومة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2000، كان من المفترض بوزارة الزراعة أن تخصص، خلال أربع سنوات، 60 مليون ش.ج لتطوير النبى التحتية وفرع الزراعة في البلدات العربية، من بينها 20 مليون ش.ج لتطوير مشروع بيت نطوفه. لكن، حتى الآن، لم يتمّ إعداد أي خطة لتطوير الزراعه في البلدات العربية، وتحسين أوضاعها. يذكر أن اقتراح الميزانية للعام 2005 لا يتضمن أي مبلغ مخصّص لتطوير الزراعة لدى المزارعين العرب.

في العام 2004، بلغ مجمل الميزانية المحددة لـ"وسط الأقليات" (هبات خاصة، البند 2707) 1.356 مليون ش.ج، مقارنة بـ 2.07 مليون ش.ج في العام 2003، أي 0.1% من ميزانية الوزارة و 2.5% من ميزانية الهبات. في العام 2002 بلغ مجمل الميزانيات التي خصصتها وزارة الزراعة لتطوير الزراعة العربية حوالي مليون ش.ج. بعبارة أخرى، في كل فترة تطبيق الخطة خصصت وزارة الزراعة أقل من 5 ملايين ش.ج من بين 60 مليون ش.ج كان من المفترض تخصيصها لهذا الغرض. ويظهر، وفقًا لتقرير أعدّه مكتب يسنفيري- ألدروتي لصالح مكتب رئيس الحكومة، أنه في السنوات 2001-2003 صرفت وزارة الزراعة حوالي 13 مليون ش.ج على بنود غير محددة.

9. وزارة المواصلات

ستبلغ الميزانية العامة لتطوير المواصلات في العام 2005 نحو 3.572 مليار ش.ج، اي بارتفاع قدره 340 مليون ش.ج مقارنةً بالعام 2004.
تضم الميزانية بندين أساسيين: **شوارع مدينية** (البند 79-30) **وشوارع موصلة بين المدن** (البند 79-40).
ستبلغ الميزانية لتطوير الشوارع المدينية نحو 811 مليون ش.ج، من بينها 159 مليون ش.ج لتطوير بنى تحتية خاصة بالأمان. وهذا يعني تقليصًا يبلغ 650 مليون ش.ج، مقارنةً بالعام 2004.
وستبلغ ميزانية تطوير الشوارع الموصلة بين المدن (الذي تنفذه شركة قسم الأشغال العامة - ماعتس) في العام 2005 نحو 1.565 مليار ش.ج، مقارنةً بـ 1.179 مليار ش.ج في العام 2004 – ارتفاع قدره 400 مليون ش.ج.
في الشرح المفصل لاقتراح الميزانية ذكر أنه في العام 2005 ستخصص 88 مليون ش.ج لتطوير الشوارع المدينية في داخل البلدات العربية، على غرار ميزانية العام 2004.

وأظهر بحث نشرته السلطة الوطنية للأمان على الطرق في شهر أيلول/سبتمبر 2004 أن السبب الأساسي لحوادث الطرق القاتلة في البلدات العربية هو البنية التحتية المهترئة. وأظهر البحث أيضًا ان المواطنين العرب يشكلون 18.8% من مجمل مواطني الدولة، و 11.7% من مجمل السائقين المرخصين في الدولة، لكنهم يشكلون 16% من السائقين الذين كانوا مشاركين في حوادث طرق؛ 26% من الحوادث الصعبة كان العرب طرفا بها، و 22% من مجمل الجرحى في حوادث الطرق هم عرب، و 25% من المصابين في حوادث صعبة وقاتلة هم عرب.

حسب خطة التطوير منذ تشرين الأول/أكتوبر 2000، كان من المفترض أن تخصّص وزارة المواصلات 180 مليون ش.ج لتطوير شوارع مدينية في **داخل البلدات العربية**، و325 مليون ش.ج لتطوير شوارع موصلة ما بين المدن للسنوات 2001-2004. وعلى الرغم من أنها جزء من خطة التطوير فان الميزانية الكبرى التي كانت مخصصة لتطوير الشوارع الموصلة بين المدن موّلت شوارع تخدم كل الجمهور في البلاد، على سبيل المثال الشوارع الموصلة بين المدن في منطقة حيفا والشمال (تكملة تطوير شارع 77 بين مفترق بيت رامون والموبيل، وتكملة تطوير شارع 70 – بين مفترق سومخ وأحيهود) وفي منطقة الجنوب (شارع جديد بين رهط وإيشل هنسي).

10. وزارة السياحة

ميزانية وزارة السياحة للعام 2005 هي حوالي 208 مليون ش.ج، مقارنة بحوالي 267 مليون ش.ج في العام 2004، أي تقليص بحوالي 60 مليون ش.ج، مقارنةً بـ 2004.
يعكس التقليص، ضمن أشياء أخرى، الانخفاض الجدي في نشاطات فرع السياحة منذ بدء الانتفاضة الثانية.
عدد السياح ومستوى الدخل في الفرع سجلا أدنى مستوى لهما في العقد الأخير. عدد السياح الذين زاروا اسرائيل في العام 2003 كان أقل من مليون، مقارنة بـ 1.5 مليون سائح في العام 1992. كذلك فقد قلت المدخولات من السياحة في العام 2003 الى ما دون 1.4 مليار دولار، مقارنةً بملياري دولار في العام 1992.

أحد الفروع الكبيرة والمهمة في ميزانية وزارة السياحة مخصص لدعم السياحة وتطويرها. الميزاينة في هذا البند (البند 3707) ستكون حوالي 62 مليون ش.ج، مقارنةً بحوالي 106 مليون ش.ج في العام 2004. إن وزارة السياحة لا تخصص البتة ميزاينات في بنود محددة وواضحة لتطوير السياحة في البلدات العربية.

حسب خطة تطوير البلدات العربية وقرار الحكومة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2000، كان من المفترض بوزارة السياحة ان تخصص حوالي 24 مليون ش.ج خلال أربع سنوات، حوالي 6 ملايين ش.ج في السنة: 5 ملايين لتطوير بنى تحتية سياحية ومليون ش.ج لتطوير غرف ضيافة واصطياف. وعلى الرغم من اننا نتحدث عن مبالغ ضئيلة للغاية تشكل نحو 2% من ميزانية وزارة السياحة إلا انها لم تنفذ خطة التطوير هذه.

11. وزارة العلوم والتكنولوجيا

ستبلغ ميزانية وزارة العلوم والتنكولوجيا في العام 2005 حوالي 137 مليون ش.ج، مقارنةً بحوالي 119 مليون ش.ج في العام 2004.

مركبات أساسية في الميزانية:

- البند 1903 – أبحاث ومشاريع علمية: 35.6 مليون ش.ج، مقارنةً بـ 31.7 مليون ش.ج في العام 2004. تمول هذه الميزانية مراكز البحث والتطوير المنطقي. في البلدات العربية يوجد مركزان كهذه في كل من شفاعمرو وكفر قرع.
- البند 1905 – بنى تحتية علمية: 39 مليون ش.ج، مقارنة بـ 46 مليون ش.ج في العام 2004. ويشكل هذا انخفاضًا بحوالي 7 مليون ش.ج بعد انخفاض بـ 42 مليون ش.ج في العام 2003 (مقارنةً بـ 2002). حصة المواطنين العرب من هذه البنود هي غير واضحة.

في تعليلها لاقتراح الميزانية للعام 2005 تذكر وزارة العلوم الى أنها ستواصل دعم المشاريع في إطار البحث والتطوير المنطقي التابع لجمعية الجليل في شفاعمرو، وسيمول منحًا لطلاب اللقب الثاني، وطلاب اللقب الثالث، وطلاب البوست دكتوراة العرب، لكنه لا يحدّد المبالغ.
وحسب خطة تطوير البلدات العربية في الشمال من المفترض بوزارة العلوم أن تخصّص 4 ملايين شيكل لتطوير مراكز بحث وتطوير منطقي في البلدات العربية. ووفقا لمعطيات تعليمات الميزانية للعام 2004، فان وزارة العلوم حدّدت فقط عُشر هذا المبلغ – 400 ألف ش.ج فقط.

الجدول 50:

بنى تحتية لمراكز بحث وتطوير منطقية، 2004 (بملايين الشواقل)

الموضوع	ميزانية حسب خطة 2004	ميزانية محددة بالفعل 2004	ميزانيات ناقصة	حجم بند ذات صلة	حصة المواطنين العرب من الميزانية
بنى تحتية لمراكز بحث وتطوير منطقية	4.0	0.419 البند 19030218	3.6	14.940 البند 1903	%2.8

الجدول 51:

ميزانية الدولة والمواطنون العرب 2005

الوزارة	اقتراح الميزانية العامة 2005	ميزانية محددة 2005	ملاحظات
الداخلية: هبات الموازنة خطط إشفاء تطوير	 2.422 مليار ش.ج 688 مليون ش.ج 161 مليون ش.ج	 لا يوجد تحديد منذ 2003 36 لكل الفئات	 للسلطات المحلية العربية– 677 مليون ش.ج حسب أقوال المدير العام لن تكون هناك ميزانية تطوير - ضمانات لاعتماد بنكي
التخطيط		6 مليون ش.ج	
مؤسسات دينية – غير يهودية		40 مليون ش.ج	
البناء والاسكان: مشاريع مميزة	7.1 مليار ش.ج	76 مليون ش.ج لكل الفئات	قائمة البلدات التي من المخطط بناء أحياء جديدة فيها
تعليم **تربية** **بناء صفوف** **تحديث المياني**	25.9 مليار ش.ج 1.048 مليار ش.ج 351 مليون ش.ج 40.5 مليون ش.ج	 39.2 مليون ش.ج لا تحديد لا تحديد	
بنى تحتية قومية:			

الصرف الصحي	421 مليون ش.ج	92 مليون ش.ج	23 مليون ش.ج هبات
دائرة أراضي اسرائيل: تخطيط وإخلاء	3.5 مليار ش.ج 1.2 مليار ش.ج	 93 مليون ش.ج	 في الأساس للبدو في النقب
صناعة، تجارة وتشغيل: تطوير مناطق صناعية	1.642 مليار ش.ج 102 مليون ش.ج	 لا تحديد	حسب أقوال المدير العام: 40 مليون ش.ج
تشغيل: تأهيل مهني تشغيل النساء	 597 مليون ش.ج 336 مليون ش.ج	 لا تحديد لا تحديد	
سياحة:	208 مليون ش.ج	لا تحديد	
مواصلات: شوارع مدينية شوارع بين المدن	 811 مليون ش.ج 1.565 مليار ش.ج	 88 مليون ش.ج لكل الفئات	
زراعة:	951 مليون ش.ج	لا تحديد	بيت نطوفه لم تخصص له ميزانية
الرفاه:	4. مليار ش.ج	لا تحديد	في السنوات الاخيرة خصصت الوزارة 8% من ميزانيتها لأقسام الرفاه العربية
الصحة: تطوير أقسام تبييت المرضى	4 مليار ش.ج 26.5 مليون ش.ج	لا تحديد	المستشفيات الثلاثة في الناصرة لم تشمل في برنامج الوزارة
العلوم والتكنولوجيا: أبحاث ومشاريع علمية	137 مليون ش.ج 35.6 مليون ش.ج	لا تحديد	بحث وتطوير جمعية الجليل تحظى بالميزانية
ثقافة:	448 مليون ش.ج	لا تحديد	
المجموع الكلي	**ميزانية تطوير** **13** مليار ش.ج	**401** مليون ش.ج	**3%** **لكل الفئات**

الجزء الثالث: توصيات ومطالب تتعلّق بالميزانيّة

1. تقدير التكاليف

سنعرض في هذا الفصل الاحتياجات التي تتعلق بالميزانية الخاصة بالسكان العرب، في عدة مجالات ذات أهمية للتنمية الاقتصادية والمجتمعية. ويستند عرض الاحتياجات إلى توصيف الوضع القائم والفوارق المتراكمة خلال السنوات. المعطيات التي اعتمدناها في توصيف الوضع القائم هي معطيات دائرة الاحصاء المركزية والوزارات الحكومية.

أدّى انعدام الاستثمارات الملائمة للاحتياجات وعلى مدى 56 عاما، في القرى والمدن العربية، إلى نشوء هوات كبيرة بين العرب واليهود في سائر مجالات الحياة. ولا يمكن الجسر على هذه الهوات إلا من خلال الاستثمارات الجارفة.
في السنوات الأخيرة تبنّت الحكومات الاسرائيلية خططًا لتطوير البلدات العربية، إلا أنها لم تُطبق بأكملها، وبالطبع، لم تتحقق الأهداف التي وُضعت هذه الخطط سعيًا لتحقيقها. وعلى الرغم من أنّ خطط التنمية والتطوير وُضعت انطلاقًا من الرغبة في الجسر على الهوات وليس لسدّ الاحتياجات، إلا أنها لم تحظَ بالتطبيق ولم تحظَ بالتمويل كما كان مخططًا لها.
في هذه الأيام تتداول الحكومة الاسرائيلية في ميزانية الدولة لسنة 2005. ولئلا تضيع فرصة أخرى لتصحيح ولو قسم من الغبن المتواصل، نقدم هذه الوثيقة لصنّاع القرار الاقتصادي في الحكومة وفي الكنيست، لغرض لفت انتباههم باتجاه الاحتياجات الملحة للمواطنين العرب، في المجالات الحيوية لوجودهم وتطوّرهم واندماجهم كمواطنين متساوين في الدولة.

المطالب المتعلقة بالميزانية التي بلوَرناها هنا هي مطالب واقعية تراعي الموارد العامة الضئيلة، وتأتي لسدّ احتياجات العرب التي أهملت على مرّ السنين، بشكل جزئي. والحديث هو عن بناء صفوف للدراسة وايصال البيوت بالمياه وبشبكات الصرف الصحي وبناء مناطق تشغيلية وصناعية وإنهاء التخطيط المُعدّ لتأسيس بنى تحتية لحلّ ضائقة السكن وإنقاذ جهاز الرفاه الاجتماعي ومساعدة السلطات المحلية المشرفة على الانهيار.
نحن نعتقد بأننا لو قمنا بعرض هذه المطالب في هذه الوثيقة، استنادًا إلى استطلاع احتياجات مقارن مع تلك الممنوحة للمواطن اليهودي، لكانت الترجمة المتعلقة بالميزانية لذلك أعلى بكثير. على الحكومة أن تحضّر خطة تطوير حقيقية تُمكّن من تغيير الواقع القائم.

يستند تقدير التكاليف المعروض هنا إلى قرارات حكومية وإلى تعقب للتقليصات التي مسّت بالخدمات الممنوحة للمواطنين العرب في السنوات الأخيرة، وإلى احتياجات عُرّفت بناءً على استطلاعات وأبحاث أجرتها الوزارات الحكومية.
فيما يلي سنتطرق إلى المجالات التالية:

- تطبيق خطط التطوير التي صادقت عليها الحكومة سنة 2000 وسنة 2001. ويُلزم تطبيق هاتين الخطتين الحكومةَ بتخصيص مبلغ 1,470,000,000 ش.ج. (مليار وأربعمئة وسبعين مليون ش.ج.) في سنة 2005، ما يشكل حوالي 10% من ميزانية التطوير السنوية للدولة.
- إلغاء التقليص الكبير في هبات الموازنة الممنوحة للسلطات المحلية، وهو خطوة يفرضها الواقع في ضوء انهيار غالبية السلطات المحلية العربية. وقد وصل التقليص الحاد في هبات الموازنة إلى حوالي 50% من ميزانية الهبات، في مقابل 2002. العجوزات والحجوزات وخطط الإشفاء في السلطات المحلية العربية تشلّها وتحول بينها وبين توفير الخدمات الأساسية ودفع معاشات عامليها. يجب إعادة هبات الموازنة إلى السلطات العربية الواقعة في العناقيد الأربعة الأكثر انخفاضًا، إلى المستوى الذي كانت عليه في 2002. ومن أجل التوصل إلى التكلفة المطلوبة وهي 800 مليون ش.ج.، يجب إضافة حوالي 400 مليون شيكل إلى ميزانية هبات الموازنة لسنة 2004.
- تخصيص ميزانية لتطبيق قرار الحكومة الاعتراف بسبع بلدات "غير معترف بها" في النقب وتطوير بلدات جديدة في النقب. ومن أجل تطبيق هذا القرار وربط البلدات بالبنى التحتية الأساسية، مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي، هناك حاجة لحوالي 300 مليون ش.ج في سنة 2005.
- تخصيص ميزانية لخطة تطوير خدمات اجتماعية والتي بُلورت في وزارة الرفاه. لم تُشمل خطة الرفاه في الوسط العربي في الخطة الحكومية من سنة 2000، إلا أنّ وزارة العمل والرفاه حضّرت في كانون الثاني 2001 خطة لتطوير برامج رفاه في البلدات العربية بتكلفة شاملة تصل إلى حوالي 230 مليون ش.ج. وبعد تعديل التكلفات ستصل الميزانية المطلوبة لتطبيق الخطط إلى حوالي 300 مليون ش.ج.

حلول لمشكلة الفقر

سعيًا نحو التغلب على الفقر الآخذ في الاستفحال ونحو الجسر على الهوات والفوارق الآخذة في الاتساع بين العرب وبين اليهود، هناك حاجة لبذل جهود مُدمَجة ولخطط خاصة لم تُبلورها الحكومة بعد.

ففي المدى المنظور يجب تأجيل التقليصات في مخصصات التأمين الوطني ومخصصات الأطفال وضمان الدخل، إلى أن تخرج المرافق الاقتصادية من الكساد الحالي. واحد من الدلائل المهمة للخروج من الكساد هو اتساع الطلب على العاملين في كل فروع المرافق، وليس في فروع التصدير فقط، مثل "الهاي تك" (التقنيات العالية) وما شابه.

يجب على النمو الاقتصادي أن يعود بالفائدة على كل الشرائح السكنية، وخاصةً الشرائح المستضعفة. يجب إعادة النظر ثانية في دعوة "بنك إسرائيل" لفرض ضريبة هامشية غرضها دعم الشرائح المستضعفة ، عن طريق سوق العمل.

في المقابل، يجب الاستثمار في البنى التحتية الملموسة (المادية) والبشرية في البلدات العربية، في سبيل خلق أماكن تشغيل وتكبير المداخيل من العمل كمصدر رزق أساسي للمرافق البيتية الضعيفة.

وفي المدى البعيد، نرى في الاستثمار في الجهاز التربوي وفي التأهيل المهني الحل الوحيد الأكثر نجاعةً لمشكلة البطالة والفقر.

المطالب المتعلقة بالميزانية التي نطرحها هنا بُلورت من خلال الرؤية بأنّ علاج مشكلة الفقر هو مركب وينسحب على أجهزة عديدة. ومن الممكن أن يؤدي تخصيص ميزانيات نزيه وعادة للبلدات العربية إلى تصحيح ولو قسم من الغبن الحاصل نتيجة لتوزيع الموارد غير العادل على مرّ السنوات، وأن يؤدي إلى تقوية هذه البلدات وإلى زيادة احتمالاته بالخروج من دائرة الفقر المزمنة.

احتياجات تتعلق بالميزانية لعلاج بؤر الفقر واحتياجات الرفاه

على الرغم من الضائقة السائدة بين السكان العرب، إلا أن وزارة الرفاه لا يعالج أسباب هذه الضائقة بشكل جذري. مكاتب الرفاه في السلطات المحلية العربية آيلة للانهيار نتيجة للمشاكل المادية التي تعاني منها السلطات المحلية ونتيجة للتقليص في مواردها، إلى جانب الازدياد المستمر في احتياجات السكان. وقد ارتفعت وتيرة فتح ملفات لأولئك المعوزين لخدمات الرفاه في البلدات العربية، في السنتين الأخيرتين، بعشرات النسب المئوية.

لم تشمل خطة التطوير التي وضعتها الحكومة في تشرين الأول 2000 ميزانية لتطوير خطط الرفاه في الوسط العربي، في الوقت الذي أعدت فيه وزارة العمل والرفاه في كانون الثاني 2001 خطة لتطوير برنامج رفاه في البلدات العربية بتكلفة شاملة وصلت إلى حوالي 230 مليون شيكل. وبحسب البرنامج الموضوع، والذي لم يُطبق، يجب إضافة حوالي 120 ملكة جديدة إلى مكاتب الرفاه في البلدات العربية. ومن أجل تعديل البرنامج وتكلفته في سنة 2005، هناك حاجة لميزانية تصل تقريبًا إلى 300 مليون ش.ج.

2. وزارة الداخلية

ميزانية التطوير

ميزانية التطوير في البلدات العربية مهمة لأنها مصدر التمويل الوحيد المتاح للمشاريع التي تمولها بشكل جزئي وزارات حكومية أخرى، وتُستخدم كميزانية مُكمّلة لهذه المشاريع. وعادةً ما تتمتع السلطات المحلية اليهودية بعدة مصادر تمويل مُكمّلة للمشاريع، من مصادر ذاتية ووزارة الاستيعاب والوكالة اليهودية وصناديق خاصة وعامة في البلاد والخارج.
في إطار خطة الاشفاء التي وضعها وزير المالية في سنة 2003، ألغيت ميزانية التطوير. وطولبت وزارة الداخلية نتيجة لهذه الخطوة بإعادة الوضع إلى ما كان عليه في سنة 2002: ميزانية تطوير حجمها 100 مليون ش.ج.

هبات الموازنة

قلّصت الحكومة هبات الموازنة الممنوحة للسلطات المحلية بحوالي 50%، في مقابل 2002. ووصلت هبات الموازنة للفرد إلى حوالي 1,100 ش.ج. في سنة 2002، في مقابل حوالي 560 ش.ج للفرد في سنة 2004. هبات الموازنة هي مصدر دخل أساسي في السلطات المحلية العربية: فهي تشكل حوالي 30% من ميزانياتها. وفي السلطات المحلية اليهودية تشكّل هذه هبات الموازنة حوالي 10% من الميزانية.
أكبر المتضررين من هذا التقليص الكبير في هبات الموازنة هي كالعادة السلطات المحلية الضعيفة، المحتاجة لها كي توفر لجمهورها الخدمات الأساسية وكي تدفع معاشات عامليها. ولذلك يجب إعادة هبات الموازنة للسلطات المحلية الموجودة في العناقيد الأربعة الأكثر انخفاضًا، إلى المستوى الذي كانت عليه في سنة 2002: 800 مليون شيكل، أي إضافة حوالي 400 مليون ش.ج. إلى ميزانية هبات الموازنة في سنة 2004.

3. البناء والاسكان

ضائقة السكن

ضائقة السكن في البلدات العربية آخذة في الاستفحال، في ضوء الطلب الآخذ في الزيادة على شقق سكنية، في مقابل النقص في الأراضي المتاحة للبناء. ويصل الازدحام السكني في البلدات العربية إلى 1.6 أضعاف الازدحام السكاني في البلدات اليهودية.
الخرائط الهيكلية التي من المفترض أن تطلق أراضي إضافية للبناء عالقة منذ سنوات، لأنّ لجان التخطيط لا تصادق عليها. هناك 34 خارطة هيكلية لبدات عربية في الجليل والمثلث بدأ النقاش فيها منذ سنة 1998 ولم ينتهِ بعد.

ضائقة السكن في البلدات العربية البدوية في النقب

النقص في الاسكان في البلدات البدوية في النقب هو أخطر من ذلك الموجود في البلدات العربية في المركز والشمال. وعلى الرغم من أنّ الحكومة تبنّت خطة لـ "تطوير" النقب، إلا أنّ لا دليل على أنّ خطط التنمية والتطوير ستسري أيضًا على السكان العرب البدو في المنطقة. وفي فحص لميزانية سنة 2004 لم نجد إضافة على الميزانية خصصتها وزارة الاسكان لبناء أحياء جديدة في البلدات العربية في النقب.

غياب الاستثمار لحلّ ضائقة السكن في البلدات العربية

لا تستثمر دائرة أراضي إسرائيل ("المِنهال") ووزارة الإسكان ما يكفي من الجهود، في تطوير أحياء جديدة في البلدات العربية، وفي سدّ الاحتياجات لوحدات سكنية. وقد اعترفت الحكومة بالحاجة في إضافة 10,000 وحدة سكنية سنويًا بين السنوات 2000 – 2004، إلا أنّ الخطة لم تُنفذ. وما زال النقص قائمًا بما لا يقل عن 40 ألف وحدة سكنية. وفي غياب حلٍ آخر تكون النتيجة البناء من غير ترخيص (الذي وصل حجمه بحسب تقديرات الوزارات الحكومية إلى حوالي 36 ألف شقة وبيت)، وهو ما يُثقل على الخدمات البلدية ويصعّب من تسيير التطوير الدائم.
وبناءً على معطيات وزارة الاسكان التي تخص تقسيم البلدات إلى مناطق أفضلية، يتضح أنّ هناك 61 بلدة من أصل 121 بلدة عربية مصنفة على أنها معدومة الأفضلية (بلدات في مناطق ج00). وبكلمات أخرى، 50% من البلدات العربية لا تستحق أية أفضلية.

الحلول

- تطوير أحياء جديدة وبناء 10,000 وحدة سكنية سنويًا، في غضون السنوات الأربع القادمة.
- خططت وزارة الاسكان لبناء أحياء جديدة في 8 بلدات. على الوزارة أن تُسرّع من تطويرها وأن تمكّن من بناء 3،500 وحدة سكنية فورًا.
- على لجان التخطيط أن تنتهي من التخطيط لمساحات إضافية تلبي احتياجات السكان العرب، وبالشكل الذي يلائم ظروف السكن في البلدات العربية ومميزات الحياة فيها.
- يجب حل مشكلة "البناء غير القانوني" في البلدات العربية، وتمكين سكان هذه البيوت من البناء المرخص.
- على دائرة أراضي إسرائيل ووزارة الاسكان أن تجدا وتُطوّرا أراضي دولة للبناء السكني، خاصةً في البلدات المكتظة، وأن تسوقها بحسب نماذج (موديلات) تلائم مناهج الطلب في البلدات العربية.
- يجب شمل بلدات إضافية في الامتيازات وبرامج المساعدات الخاصة بوزارة الاسكان، وإعادة تصنيف البلدات العربية بما يضمن شمْل البلدات التابعة للعناقيد الأربعة المتدنية في برامج المساعدات التابعة للوزارة.
- يجب حل مشكلة القرى "غير المعترف بها" في النقب: فعدا عن الاعتراف بهذه البلدات، هناك حاجة فورية لتطوير البنى التحتية ولتوفير خدمات أساسية لساكنيها.
- يجب الاستمرار في الاستثمار في الأحياء القديمة وبناء مؤسسات جماهيرية في سبيل الجسر على الهوة القائمة بين البلدات اليهودية والعربية في مجال البنى التحتية والمؤسسات الجماهيرية.
- يجب تعزيز منظومة آليات المساعدات لشراء الشقق السكنية والمشاركة في ايجاراتها الشهرية.

مطالب تتعلق بالميزانية

- تخصيص 160 مليون ش.ج. في السنتيْن القادمتيْن- وهي ميزانية لم تُستغل منذ بدء خطة التطوير في سنة 2000- لبناء أحياء جديدة في البلدات العربية.
- استمرار الاستثمار في تطوير أحياء عريقة ومؤسسات عامة: حوالي 136 مليون ش.ج. سنويًا.
- إتاحة ميزانية الدعم لشراء شقة وتمويل الايجار الشهري للمحتاجين المستحقين العرب.

4. إعداد مخططات هيكلية

تعاني البلدات العربية من غياب أراضٍ للتطوير في كل المستويات: السكن، المساحات الجماهيرية والمساحات للتطوير الاقتصادي. في السنوات الأخيرة، ونظرًا لانعدام الأراضي الملائمة لاستيعاب المشاريع في داخل البلدات العربية، لم يُستغل قسم من الميزانية. في سنة 1997 بدأت عملية تحضير خرائط هيكلية رئيسة وخرائط هيكلية في 34 بلدة عربية في الجليل والمثلث، لهدف اقتراح حلول حتى سنة 2020. هذه العملية ما زالت مستمرة حتى هذا اليوم.
غالبية البلدات المشمولة في الخطة لم تحظَ حتى الآن بخرائط هيكلية. الخرائط الهيكلية المودعة منذ سنوات في لجان التخطيط اللوائية وتنتظر التصديق عليها، تختلف عن تلك الخرائط التي اقترحتها الطواقم المهنية. بالاضافة إلى ذلك، لا تلبي هذه الخرائط احتياجات السكان وتتجاهل مطالب السلطات المحلية: فهي تقترح مساحات مقلصة جدًا للسكن ولا توفر الحلول للتطوير الاقتصادي، أي أنها تكرّس الوضع القائم.

وحتى الآن، لم تطبق الحكومة قراراتها المتعلقة باحتياجات التخطيط في البلدات العربية. فوزارة الداخلية لم تسعَ باتجاه تطبيق قرار الحكومة الصادر في آذار 2000 (القرار رقم 14339 لدفع الخطط والتسريع من إجراءات المصادقة وضمّ بلدات أخرى إلى عملية تحضير الخرائط الهيكلية). كما أنّ الحكومة لم تطبق القرار رقم 2467 القاضي بتمويل تحضير الخرائط الهيكلية في البلدات العربية، بقيمة 40 مليون ش.ج. في السنوات 2000- 2004. المبلغ السنوي المخصص لهذا الغرض كان منخفضًا جدًا.

وزارة الداخلية ومديرية أراضي إسرائيل ووزارة المالية مطالبون بتخصيص 20 مليون ش.ج. لتحضير خرائط هيكلية رئيسية في سنة 2005. كما أنّ وزارة الداخلية والوزارات الحكومية المختلفة مطالبة بالتجند لهذه المهمة والتسريع من عملية المصادقة على الخرائط الهيكلية، بما يلائم احتياجات السكان.

5. الصناعة والتجارة

احتياجات السكان العرب للتطوير الاقتصادي

من أجل مواجهة الضعف الاقتصادي والفقر ومن أجل خلق تنمية اقتصادية، السكان العرب بحاجة إلى دعم حكومي في خمسة مجالات رئيسة:

- تطوير مناطق صناعية، خاصةً مناطق مصانع وورشات وصناعة صغيرة؛
- شراكة في المناطق الصناعية الإقليمية القائمة وتطوير مناطق صناعية جديدة بالاشتراك مع بلدات يهودية؛
- تشجيع المصالح الصغيرة؛
- تشجيع المبادرة في مجالات المرافق المتقدمة؛
- تأهيل مهني بناءً على متطلبات السوق من أجل خلق أماكن عمل.

هذا الدعم إلزامي في ضوء الضعف الاقتصادي السائد نتيجة لتقليص مصادر الدخل ونتيجة لانعدام البدائل الملائمة: نسبة البطالة بين العرب تزيد عن 20%، وهي ضعف النسبة العامة في المرافق؛ حوالي 10,000 مواطن عربي، منهم خريجو ثانويات ومؤسسات للتعليم العالي، ينضمون كل سنة إلى سوق العمل، إلا أنهم لا يجدون عملاً كافيًا ولائقًا؛ النساء العربيات لا يشاركن في القوى العاملة بنسبة تلائم المجتمع العصري- 80% منهنّ لسنَ جزءًا من القوى العاملة؛ حوالي نصف العائلات العربيات هي عائلات فقيرة.

مطالب تتعلق بالميزانية

وصلت ميزانية وزارة الصناعة لدعم فروع المرافق في سنة 2004 إلى حوالي 1.6 مليار ش.ج. (في معدلها السنوي، وحتى السنة الأخيرة، كان حجم هذه الميزانية حوالي 3 مليارات ش.ج. سنويًا). المجتمع العربي يتمتع بنسبة قليلة جدًا من هذه الميزانية، لا تزيد في تقييمنا عن 10 ملايين ش.ج، في الوقت الذي وصلت فيه ميزانية التطوير لسنة 2004 إلى حوالي 218 مليون ش.ج. وقد خصصت الوزارة 12 مليون ش.ج. لتطوير مناطق صناعية في البلدات العربية، بعد مرور أربع سنوات لم تطوّر خلالها أية منطقة صناعية جديدة.

كان من المفترض بوزارة الصناعة أن تطوّر ست مناطق صناعية إقليمية في داخل مراكز سكنية مكتظة في الجليل والمثلث، بميزانية قيمتها 120 مليون ش.ج. و 15 منطقة صناعية محلية، كان من المفترض أن تخصص لها حوالي 80 مليون ش.ج. هذه الخطة لم تُطبق. **في السنة المقبلة يجب تخصيص حوالي 100 مليون ش.ج. لتطوير مناطق صناعية في البلدات العربية.**

وتوجد الآن ثلاث مناطق صناعية جاهزة للتطوير: في الناصرة وأم الفحم وكفر كنا، إضافةً إلى الاستمرار في تطوير المناطق الصناعية في سخنين وطمرة.

كما يجب إقامة صندوق خاص لتطوير المصالح التجارية في البلدات العربية، ودمج النساء في القوى العاملة وتشجيع المبادرة في فروع المرافق المتقدمة. وفي المرحلة الأولى لإقامته، يجب أن يخصص له حوالي 5% من الميزانية المُعدّة لدعم فروع المرافق، حوالي 80 مليون ش.ج.- على أساس ميزانية 2004.

6. التشغيل

في أعقاب الارتفاع المقلق في نسب البطالة في البلدات العربية، من المهم بمكان تطبيق خطط التأهيل المهني بما يلائم احتياجات السوق. هذه الخطط ضرورية أساسًا لمجموعتيْن أساسيتيْن: النساء والشباب.
كما أسلفنا، حوالي 80% من النساء العربيات لا يشاركن في القوى العاملة، إلا أنّ نصفهنّ مستعدات للعمل خارج البيت في حالة وجود عمل لائق لهنّ. ولذلك يجب تخصيص خطط لتوسيع مشاركة النساء في القوى العاملة، وملاءَمَة تأهيل الشباب مع ظروف السوق المتغيرة.
هدف آخر إضافي هو تغيير كبير في التركيبة التشغيلية للعاملين العرب وجسر الهوات بينهم وبين المشغّلين اليهود. واليوم، 67% من العاملين العرب مصنفون على أنهم عاملون مهنيون أو غير مهنيين في فروع البناء والخدمات الخفيفة. 1.5% منهم فقط يعملون كمدراء في مؤسسات جماهيرية، خاصة في المدارس. من بين 300 ألف عامل عربي، لا يزيد عدد العاملين في فروع "الهاي تك" عن 200 عامل. في مجال الصناعة المتقدمة هناك مبادرة واحدة على الأكثر، في دولة مصنفة على أنها واحدة من أكثر الدول تقدمًا في المجال.

مطالب متعلق بالميزانية

سعيًا نحو تحسين وضع التشغيل والعمل عند المواطنين العرب من الناحية الكمية والنوعية، يجب على وزارة الصناعة تخصيص 20% على الأقل من ميزانيتها السنوية – حوالي 200 مليون ش.ج.- لتمويل برامج تأهيل وتشجيع العمل، على أساس بندين أساسييْن:

- تشغيل النساء: حوالي 328 مليون ش.ج. في سنة 2004.
- التأهيل المهني: حوالي 677 مليون شيكل في سنة 2004.

وفاة الأطفال

تدلّ معطيات وزارة الصحة للعام 2002 على أنّ نسبة وفاة الأطفال من بين السكان العرب هي ضعف النسبة القائمة عند السكان اليهود: 9 حالات وفاة من كل 1,000 عند العرب، في مقابل 4 حالات وفاة من 1,000 عند اليهود. وفي النقب تصل هذه النسبة إلى حوالي 17 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة. والأخطر من هذا أنّ نسبة وفاة الأطفال هي في ارتفاع: في سنة 2000 سُجلت حوالي 8.6 حالات وفاة عند العرب، في مقابل 4.5 عند اليهود.

عيادات صحية، علاج وقائي ودعاية

تلخصت ميزانية وزارة الصحة لسنة 2004 بحوالي 15.4 مليار ش.ج. ويبلغ مجمل الميزانية المخصص لبناء مؤسسات جماهيرية ومؤسسات مرفقية 183 مليون ش.ج.
في سنة 2004 خصصت وزارة الصحة حوالي 900,000 ش.ج. فقط لبناء عيادات لصحة العائلة، بدلا من مليونيْ ش.ج. بحسب خطة الحكومة. بمعنى الميزانية المخصصة لبناء عيادات لصحة العائلة في البلدات العربية هي حوالي 0.4% من مجمل الميزانية.

زيادة أسرّة نزلية في المستشفيات

في إطار ميزانية التطوير، بلغ حجم الميزانية المعدة لبناء أقسام نزلية في سنة 2004 (31.8) مليون ش.ج. وكما أسلفنا، بلورت وزارة الصحة خطة قومية لتطوير أقسام نزلية في المستشفيات الحكومية والعامة، والتي بدأت في 1998 وستنتهي في 2005. المستشفيات العامة المشمولة في الخطة هي: لنيادو، سوروكا، كرمل، مئير، المركز الطبي على اسم رابين ومستشفى يوسفطل في أيلات. المستشفيات الثلاثة في الناصرة، وهي المستشفيات العامة الوحيدة في الوسط العربي، ليست مشمولة في هذه الخطة القومية.

مطالب تتعلق بالميزانية

يجب تخصيص 20% من ميزانية التطوير لغرض تطوير عيادات لصحة العائلة وتوفير العلاج الجذري لوفاة الأطفال، خاصة في النقب. على الخطة أن تشتمل على رفع الوعي لتقليص نسبة الوفاة وزيادة تشغيل ممرضات في البلدات العربية، ووضع أسرة نزلية إضافية وتطوير خدمات الصحة الضرورية في المراكز الصحية في البلدات العربية.
هذه المطالب تتلخص في حوالي 35 مليون ش.ج. على أساس ميزانية التطوير في الوزارة لسنة 2004.

8. التربية والتّعليم

نشاطات حالية لوزارة المعارف

في السنوات الخمس الأخيرة (2000- 2004) أعلنت وزارة المعارف عن خطة خمسية لتطوير التعليم العربي، إلا أنها لم تطبقها بالكامل. ولم تكن النتائج التي أفرزتها الخطة على مستوى الأهداف. وخلال سنوات التطبيق لم يُخصص كامل المبالغ، لا في المجال التربوي ولا في مجال بناء الصفوف.

نقص في صفوف الدراسة

يتضح من استطلاع أجري في السلطات المحلية العربية أنّ هناك نقصا في 1,500 غرفة تدريسية. إن الميزانية التي وضعتها الوزارة نصب عينيها في سنة 2004 لبناء غرف تدريسية في البلدات العربية هي 94.6 مليون ش.ج. (مجمل ميزانية البناء في وزارة المعارف- 239 مليون ش.ج.). الخطة الخمسية التي حضرتها وزارة المعارف حددت تكلفة الاحتياجات في السنة بحوالي 200 مليون ش.ج.
الميزانية المعينة تكفي لبناء 190 غرفة تدريسية فقط، هذا مع افتراض أنّ الميزانية ستسري حقًا. في كل الأحوال، لا تلبي هذه الميزانية الحاجة لبناء 315 غرفة تدريسية بحسب الخطة الخمسية سنويًا، ناهيك عن أنها لا تغطي بالطبع الزيادة الطبيعية واحتياجات التعليم الخاص وتفعيل التعليم الالزامي المجاني في الروضات وبساتين الأطفال، وغيرها.
الخطة التي أعدتها وزارة المعارف لبناء صفوف بطريقة PFI لم تُطبق، وجُمّد المشروع. في السنوات 2002-2003 كان من المفروض أن تُبنى صفوف إضافية بطريقة PFI. حصة الأسد من الميزانية المعدة اليوم لبناء الصفوف تصل من "مفعال هبايس" (اليانصيب الخيري) وليس من الوزارات الحكومية.

مطالب

- يجب تخصيص ميزانيات لأربعة مجالات أساسية:
- **بناء صفوف:** يجب سد النواقص في الصفوف والمقدرة بحوالي 1,500 صف. ومن أجل افتتاح السنة الدراسية 2004- 2005 كانت هناك حاجة لـ 350 غرفة تدريسية، تُقدر تكلفتها بحوالي 170 مليون ش.ج.
- **دعم البرامج التعليمية:** يجب تخصيص 20% من ميزانية الدعم بالبرامج التربوية، اي حوالي 200 مليون ش.ج.، على أساس ميزانية 2004.
- **تطبيق قانون التعليم المجاني للحضانات والبساتين** في العناقيد 1-4: هناك حاجة في سنة 2005 لـ 100 صف، قيمتها الشاملة 50 مليون ش.ج (تشمل الأجهزة).
- **التربية والتعليم في القرى "المعترف بها" و"غير المعترف بها" في النقب:** مسّ إلغاء البناء بطريقة PFI بالأساس بالبناء في هذه البلدات. يجب تخصيص موارد لتلبية احتياجاتها.

9. المواصلات

زادت وزارة المواصلات، في السنوات الأخيرة، من مخصصاته لتطوير الشوارع في البلدات العربية وبجوارها، إلا أنّ الفارق بين مستوى الشوارع في البلدات العربية وبين تلك التي في البلدات اليهودية، لا يزال كبيرًا جدًا. وكي يكون بالامكان الجسر على هذا الفارق على وزارة المواصلات ان تستثمر مبالغ أكبر، خاصةً في تطوير الشوارع في داخل البلدات العربية.

الاحتياجات

1. الميزانية المعدة للشوارع البلدية لا تكفي للجسر على الفوارق الكمية بين البلدات العربية واليهودية. غالبية البلدات العربية تعاني من صعوبة في الاقتراب منها ودخولها، بسبب الشوارع غير المتطورة.
2. في غالبية البلدات العربية، بما فيها البلدات الكبيرة والمدن العربية، لا توجد مواصلات عامة منتظمة. وهذا يسري على المواصلات إلى البلدات وفي داخلها- على السواء.
3. قطارات إسرائيل، التي تمر في كثير من البلدات في الشمال والجنوب، لا تتوقف في المحطات المجاورة للبلدات العربية.

انعدام المواصلات العامة المتاحة يُسهم في استفحال الضائقة الاقتصادية ويشكل حاجزًا جديًا أمام اندماج السكان في العمل والنشاطات الاقتصادية الأخرى التي تجري في محيط بلداتهم.

مطلب متعلق بالميزانية

- على وزارة المواصلات أن تستثمر 10% من ميزانيتها لتطوير الشوارع البلدية في البلدات العربية. في سنة 2004 بلغ حجم ميزانية تطوير الشوارع البلدية 2.1 مليار ش.ج. على الوزارة أن تستثمر إذًا حوالي 200 مليون ش.ج. في الشوارع البلدية في البلدات العربية (في 2004 خُصص حوالي 85 مليون ش.ج.).
- يجب الاستثمار بمبلغ مشابه في البلدات العربية في النقب، وخاصةً في البلدات الجديدة.
- في أعقاب تقليص هبات الموازنة حتى النصف وإلغاء ميزانية التطوير للسلطات المحلية، فإنّ على وزارة المواصلات أن تخصص ميزانيات أكبر للأمان على الطرق في البلدات العربية. ميزانية الوزارة القطرية كلها المخصصة لصيانة الشوارع في سنة 2004 كانت 448 مليون ش.ج. و535 مع فائض التعهدات المتاحة. من هذا المبلغ يجب استثمار 10% من الميزانية في البلدات العربية، أي 50 مليون ش.ج.

10. السياحة

مشاكل

لا تملك البلدات العربية بحق ضمها لتكون جزءًا من خطط التطوير في وزارة السياحة، على الرغم من أنّ قسمًا منها، مثل الناصرة، هي مواقع تاريخية ذات أهمية عالمية وتشكل مركز جذب سياحيًا للسياحة القادمة من كل العالم. كما أنّ البلدات العربية ليست جزءًا من خطط برامج تطوير السياحة الداخلية. وزارة السياحة لا تخصص ميزانيات في البنود المُشار إليها والواضحة للتطوير ولدفع النشاط السياحي في البلدات العربية. في ظل وضع السياحة في البلاد، تواجه مشاريع سياحية بادر إليها مبادرون عرب في السنوات الأخيرة مصاعب ومآزق (مثل الفنادق في الناصرة أو بيوت الاستضافة في بلدات الجليل- سخنين، عرابة، كوكب أبو الهيجاء وغيرها). لفرع السياحة إمكانات كامنة كبيرة للإسهام في حل مشكلة البطالة عند السكان العرب وخاصة في تشغيل النساء.

احتياجات

- يجب تطوير بنى تحتية ملموسة في البلدات العربية ذات الإمكانات الكامنة السياحية.
- يجب تفعيل نظام مساعدات لإقامة مصالح تعمل في مجال السياحة.
- يجب الاستثمار في تسويق البلدات العربية وجعلها جذابة سياحيًا في البلاد والعالم.
- يجب تمويل برامج تأهيل، خاصةً للنساء، لتطوير مصالح تجارية سياحية.

مطالب تتعلق بالميزانية

بلغ مجموع البنود المعدّة لتطوير البنى التحتية السياسية وتشجيع المصالح التجارية السياحية، في سنة 2004، حوالي 200 مليون ش.ج. الوزارة مطالبة بالاستثمار بحوالي 20 مليون ش.ج. لتطوير بنى تحتية سياحية وتشجيع إقامة مصالح تجارية سياحية في البلدات العربية.
وبحسب برامج تطوير البلدات العربية، فإن كان على الوزارة أن تخصص حوالي 6 ملايين ش.ج. سنويًا- 5 ملايين لتطوير بنى تحتية للسياحة ومليون لتطوير منازل اصطياف وغرف استضافة. ومع أنّ الحديث يدور عن مبالغ قليلة جدًا، تشكل 2% من ميزانيتها السنوية، إلا أنّ الوزارة لا تطبق خطة التطوير.

11. تلخيص الاحتياجات المطلوبة من الميزانيات لسد الفجوات في 2005

لتلخيص الاحتياجات المتعلقة بالميزانية لتفعيل خطط جسر الهوات، من المهم تخصيص ميزانيات خاصة في أربعة مجالات:

- ميزانية تطوير، تشمل بناء الصفوف والأحياء ومناطق صناعية 1,470 مليون ش.ج.
- إعادة هبات الموازنة التي قُلّصت في 2004 من ميزانية السلطات 400 مليون ش.ج.
- تطوير البلدات التي اعترف بها في النقب 300 مليون ش.ج.
- تطبيق خطة خدمات الرفاه، التي أعدتها وزارة الرفاه 300 مليون ش.ج.
- مجمل الميزانية المخصصة لجسر الهوات في سنة 2005: 2,470,000,000 ش.ج.
(ملياران وأربعمئة وسبعون مليون ش.ج.)

قائمة رقم 52:
احتياجات تتعلق بالميزانية في مجال التطوير لسنة 2005

المجال	الاحتياجات	الميزانية المطلوبة في 2005، بملايين الشيكلات
الصناعة والتجارة والتشغيل	• تطوير مناطق صناعية في البلدات العربية، بما فيها الناصرة وأم الفحم. • شراكة في مناطق صناعية إقليمية. • إقامة صندوق لتطوير المصالح التجارية ودمج النساء في القوى العاملة وتشجيع المبادرة في فروع المرافق المتقدمة	100 80
التربية والتعليم	• تأهيل مهني للاندماج في العمل وإقامة المصالح التجارية • بناء صفوف: هناك حاجة لسد النقص في الصفوف الدراسية المقدر بحوالي 1,500 صف. • هناك حاجة لبناء 340 غرفة تدريسية فورًا، لبداية السنة الدراسية القادمة. • دعم للبرامج الدراسية: يجب تخصيص 20% من ميزانية الدعم للبرامج التربوية.	200 200 170
البناء والاسكان	• تطبيق قانون التعليم المجاني للروضات وبساتين الأطفال في العناقيد 1-4. • 100 صف في سنة 2005. • تخصيص موارد لتوفير احتياجات التربية والتعليم في النقب. • بناء أحياء جديدة- إضافة 20 ألف وحدة سكنية جديدة في البلدات العربية. • استمرار الاستثمار في تطوير الأحياء القديمة والمؤسسات الجماهيرية.	200 50 80 135
الصحة	• تطوير عيادات صحة، وخاصة في النقب. • برنامج خاص لتقليص نسبة وفيات الأطفال، • توسيع تشغيل الممرضات في البلدات العربية، • وتطوير تزويد أسرة نزلية إضافية وخدمات صحة حيوية في المراكز الصحية في البلدات العربية.	35
السياحة	• تطوير بنى تحتية وتشجيع إقامة مصالح تجارية سياحية في البلدات العربية.	20
مواصلات الداخلية	• تطوير شوارع بلدية في البلدات العربية، صيانة الشوارع. • رفع توفير المواصلات العامة في داخل البلدات العربية وبين المدن. • إعادة ميزانية التطوير.	200 50 100
خرائط هيكلية	• استكمال تحضير خرائط هيكلية رئيسية لـ 34 بلدة وتعديلها؛ إعداد خرائط هيكلية كهذه لبلدات أخرى.	20
المجموع		1,470

مصادر

1. Human Rights Watch: Second Class : Discrimination Against Plaestinian Arab Children in Israel's Scools,2001 (http//:www.hrw.org.reports/2001/Israel12/index.htm)

2. التماس لمحكمة العدل العليا رقم 10886/02، جمعية حقوق المواطن ومركز مساواة ضد وزير المالية، وزير البناء والإسكان، وزير الصناعة والتجارة ووزير العمل والرفاه الإجتماعي. (http//:www.court.gov.il)

3. التماس لمحكمة العدل العليا 8714/04، فوروم مديري أقسام الرفاه الإجتماعي ضد وزارة الرفاه. (http//:www.court.gov.il)

4. بندلك، جاك: **معدلات الأجور والدخل حسب البلدة - معطيات إقتصادية مختلفة 2001 و 2002**، مؤسسة التأمين الوطني، القدس، تشرين الأول، 2004.

5. جوتليف، دانئيل ونيتسا كسير: **الفقر في إسرائيل وإستراتيجية مقترحة لتقليصه**، بنك إسرائيل، القدس، تموز 2004. http//:www.bankisrael.gov.il/deptdata.papers/paper08h.htm)

6. **تقرير اللجنة الرسمية للتحقيق في السلوك بين المواطنين العرب والشرطة**، أيلول 2003. (http//:adalah.org/features/commission/or_com_report_H.pdf)

7. **تقرير وتوصيات اللجنة الوزارية في موضوع لجنة أور** برئاسة الوزير يوسف لبيد، حزيران 2004. (http//:www.justice.gov.il/NR/rdonlyres/B9193386-01834B94-8615-BFFEA01692EB/6866/LapidReport2.pdf)

8. مجموعة المهمة القومية (تقرير دوفرات): **الخطة القومية للتربية والتعليم، قسم أ، التوصيات، أيار 2004.** (www.education.gov.il)

9. تقارير الخطة الخمسية لفحص وضع التعليم العربي، الدرزي، والبدوي، وزارة المعارف، الثقافة والرياضة 1998.

10. بن-دافيد، دان ويوفال إيرز: **عدم التوازن في هبات الموازنة**، جامعة تل-أبيب، 2004 (تم عرض البحث في مؤتمر سدروت المنعقد في تشرين الأول 2004).

11. قرار اللجنة الوزارية لشؤون المجتمع غير اليهودي رقم 22 مساء/2 من يوم 19 آب 2003.

12. قرار الحكومة رقم 1328، كانون الثاني 2004

13. قرار الحكومة رقم 141 ، 25 آذار 2003

14. قرار الحكومة رقم 14339، 30 آذار 2000

15. قرار الحكومة رقم 216 (مساء/1)

16. قرار الحكومة رقم 2467، 22 تشرين الأول 2000.

17. قرار الحكومة رقم 769، 16 أيلول 2001.

18. دائرة الإحصاء المركزية:" بيان للصحافة 2004/205، 3 آب 2004. (http//:www.cbs.gov.il/press/htm)

19. دائرة الإحصاء المركزية: "المسح الإجتماعي 2003- معطيات أولية"، بيان للصحافة 2004/210، 9 آب 2004.

20. دائرة الإحصاء المركزية: "خصائص البلدات والسلطات المحلية وتدريجها وفق المستوى الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمع"، كانون الثاني 2004.
(http//:www.cbs.gov.il/hodaot2004/13_04_22.htm#tabsgraphs)

21. دائرة الإحصاء المركزية: بيان للصحافة 2004/176، 7 تموز 2004.

22. دائرة الإحصاء المركزية: "مسح جديد- عوامل انتاج في تعليم 2000"، بيان للصحافة 2004/205، 3 آب 2004.

23. دائرة الإحصاء المركزية: **تقرير الإحصاء السنوي في إسرائيل** رقم 52، 54 والسنوات المختارة، القدس.

24. مؤسسة التأمين الوطني، مقاييس الفقر وعدم المساواة في تقسيم المدخولات في السوق 2003 معطيات أساسية"، القدس/ تشرين الثاني 2004.
(http//:www.knesst.gov.il.docs/heb/oni_03/pdf)

25. مؤسسة التأمين الوطني، دائرة البحث والتخطيط: **تأثير خطط الإشفاء على الفقر وعدم المساواة في إسرائيل،** آذار 2003، القدس.

26. مؤسسة التأمين الوطني، دائرة البحث والتخطيط: أبحاث مسح سنوية للسنوات 1992 – 2003، القدس.
(http//:www.btl.gov.il/btl_indx.asp?name=heb_rashim&type=m)

27. إقتراح ميزانية وزارة الداخلية للأعوام 2003، 2004 و- 2005

28. إقتراح ميزانية وزارة البناء والإسكان للأعوام 2003، 2004 و- 2005

29. إقتراح ميزانية وزارة الصناعة، التجارة والعمل للأعوام 2003، 2004 و- 2005

30. إقتراح ميزانية وزارة الصحة للأعوام 2003، 2004 و- 2005

31. إقتراح ميزانية وزارة البنية التحتية للأعوام 2003، 2004 و- 2005

32. إقتراح ميزانية وزارة الرفاه للأعوام 2003، 2004 و- 2005

33. إقتراح ميزانية وزارة الزراعة اللأعوام 2003، 2004 و- 2005

34. إقتراح ميزانية وزارة المواصلات للأعوام 2003، 2004 و- 2005

35. إقتراح ميزانية وزارة السياحة للأعوام 2003، 2004 و- 2005

36. إقتراح ميزانية وزارة العلوم والتكنولوجيا للأعوام 2003، 2004 و- 2005

37. إقتراح ميزانية وزارة المعارف، الثقافة والرياضة لأعوام 2003، 2004 و- 2005

38. مركز الحكم المحلي: **معطيات مراقبة للسلطات المحلية للعام 2002**، تشرين الثاني 2003

39. مركز مساواة: **السلطات المحلية والمواطنون العرب – تقرير إجتماعي - اقتصادي**، تشرين الثاني 2004.

40. مركز مساواة: **العنصرية في إسرائيل-2004**، تموز 2004.
(http//:ww.mossawacenter.org/he/reports/2004/06/040601.pdf)

41. وزارة المالية: تعليمات الميزانية للعام 2004، القدس، كانون الثاني 2004.

42. وزارة المالية: إقتراح ميزانية الدولة للأعوام 2003، 2004 و- 2005.

43. وزراة البناء والإسكان: رسالة الوزارة لسكرتارية الحكومة، 15 آذار 2004.

44. وزراة المعارف، الثقافة والرياضة: الخطة الخمسية لتطوير التعليم العربي في إسرائيل، وثيقة تم تقديمها خلال نقاش في جلسة لجنة متابعة قضايا التعليم العربي ووزيرة المعارف وممثلي الوزارة يوم 5 أيلول 2005.

45. وزراة المعارف، الثقافة والرياضة: تقرير اللجنة لفحص جهاز التعليم البدوي في النقب برئاسة د. يعقوب كاتس، 16.1.1998.

46. وزراة المعارف، الثقافة والرياضة: تقرير اللجنة لفحص جهاز التعليم الدرزي (لجنة غولدشتاين) 1998.

47. وزراة المعارف، الثقافة والرياضة: تقرير اللجنة المعنية بتحضير الخطة الخمسية للتعليم العربي برئاسة د. مريام بن-بيرتس، 1998.

48. وزراة المعارف، الثقافة والرياضة: المخوّل بتنفيذ قانون حرية المعلومات: رسالة جوابية لمركز مساواة 15 حزيران 2004.

49. وزراة المعارف، الثقافة والرياضة: تقارير اللجنة الخماسية لفحص وضع التعليم العربي، العربي الدرزي والبدوي، 1998.

50. وزارة العمل والرفاه: برنامج وزارة العمل والرفاه 2001، كانون الثاني 2001

51. وزراة المواصلات: السلطة الوطنية للسلامة على الطرق، "بحث خصائص ومسببات حوادث الطرق في الوسط غير اليهودي"، أيلول 2004.

52. وزارة التجارة والصناعة، دائرة مناطق صناعية: رسالة جوابية لمركز مساواة 17 تشرين الأول 2004.

53. مكتب رئيس الحكومة، قسم التنسيق والمراقبة، اللجنة الوزارية لشؤون الوسط غير اليهودي: **خطط / برامج التطوير للمجتمع العربي – متابعة ميزانيات الخطط المتعددة السنوات**، القدس، حزيران 2004.

54. مفوضية خدمات الدولة: التمثيل الملائم لأبناء المجتمع العربي بما في ذلك الدروز والشركس في خدمة الدولة"، 2003.

55. فارس، أمين وراغب عباس: "عينة أقسام الخدمات الإجتماعية في السلطات المحلية العربية"، أيلول 2004.

56. فارس، أمين: "ملاحظات حول تقرير دوبرات"، من **رجال تربية وأكاديميين يردون على تقرير لجنة دوبرات**، مركز أدفا/ تل-أبيب، حزيران 2004.

57. فارس، أمين: **ليس بالخبز وحده: الفقر والفجوات الإقتصادية في المجتمع العربي في إسرائيل**، مركز الدراسات المجتمع العربي في إسرائيل، بيت بيرل 1993

58. فارس، أمين: ميزانية الدولة للعام 2004 وحصة المواطنين العرب حسب تعليمات الميزانية، مركز مساواة، آذار 2004.